

ابن جعفر (ع) قال : مطيعين راغبين ، وفي رواية سماعة قال هو الدعاء ، وفي رواية زرارة المذكورة عن ابن جعفر (ع) قوموا لله قانتين في صلاة الوسطى قال : وقد نزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله (ص) في سفر فقنت فيها : فلا يبعدان يكون المراد في الآية الشريفة القنوت المصطلح عندنا وقد اختلف الاصحاب في حكمه فذهب اكثرهم الى استحبابه ، وقال ابن بابويه في الفقيه القنوت سنة واجبة من تركها متعمداً في كل صلاة فلا صلاة له قال الله تعالى : (وقوموا لله قانتين) يعنى مطيعين داعين . ونقل عن ابن ابي عقيل وجوبه في الصلاة الجهرية ، وقال باستحبابه من العامة الشافعي في صلاة الفجر خاصة بعد ركوع ثانياتها وفيها عداها يستحب ان نزلت نازلة وإلا فقولان ، وقال مالك باستحبابه في النصف الاخير من رمضان لا غير ، وقال ابو حنيفة هو مكروه الا في الوتر خاصة فانه مسنون ، وقال احمد ان قنت في صلاة الصبح فلا بأس وتقنت به امرأ الجيوش ، والمعتمد ما عليه الاكثر من الاصحاب ، ويدل على ثبوته صحيحة صفوان الجمال قال : صليت خلف أبي عبد الله (ع) أياماً فكان يقنت في كل صلاة يجهر فيها أو لا يجهر فيها . وصحيحة زرارة عن أبي جعفر (ع) قال : القنوت في كل صلاة في الركعة الثانية قبل الركوع . وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله (ع) قال : سألت عن القنوت ؟ فقال : في كل صلاة فريضة ونافلة .

ويدل على عدم الوجوب - مضافاً الى الأصل السالم عما يصلح للمعارضته - الروايات الواردة في معرض بيان الصلاة كصحيحة حماد ونحوها ، ويدل عليه أيضاً صريحاً صحيحة البرزطي عن أبي الحسن الرضا (ع) قال : قال أبو جعفر (ع) في القنوت : ان شئت فاقنت وان شئت فلا تقنت . قال أبو الحسن (ع) وان كانت التقية فلا تقنت وأنا أتقصد هذا ، وقد استدلل

البيت قبله لأهل المسجد والمسجد قبله لأهل الحرم والحرم قبله للناس جميعاً .
وفي بيان علة التحريف الى اليسار ايماء الى ذلك ايضاً . روى الشيخ وثقة الاسلام عن علي بن محمد رفعه قال : قيل لأبي عبد الله (ع) لما صار الرجل ينحرف في الصلاة الى اليسار ؟ قال : لأن للكعبة ستة حدود اربعة منها على يسارك واثنان منها على يمينك ، فمن اجل ذلك وقع التحريف على اليسار وسأل المفضل بن عمر ابا عبد الله (ع) عن التحريف لأصحابنا ذات اليسار عن القبلة وعن السبب فيه ؟ فقال : ان الحجر الأسود لما انزل به من الجنة ووضع في موضعه جعل انصاب الحرم من حيث يابحه النور نور الحجر ، وهي عن يمين الكعبة اربعة اميال وعن يسارها ثمانية اميال كاه اثنا عشر ميلاً فاذا انحرف الانسان ذات اليمين خرج عن حد القبلة لقلة انصاب الحرم واذا انحرف ذات اليسار لم يكن خارجاً عن حد القبلة ، ورواه الصدوق ايضاً في الفقيه . وصرح بعض علمائنا في الفرق بين القولين ان الشيخين واتباعهما يجعلون نفس الحرم قبله لمن خرج من الحرم سواء كان قريباً منه او بعيداً عنه ولا يقولون ان قبله الثاني جهة الحرم ، ولهذا أوردوا عليهم لزوم بطلان بعض الصف المستطيل الزائد عن طول الحرم .

اقول : ليس بين هذه الروايات وبين الخبرين الأولين - اعني رواية محمد ومرسلة ابن بابويه - منافاة ، بل ولا بينهما وبين الآية الكريمة منسافة ايضاً ، اذ من يتوجه الى جهة المسجد يكون متوجهاً الى جهة الحرم لأنه لا يبعد أن يكون المراد جهة الحرم والمسجد وأن ذكرهما على سبيل التقرب الى الافهام اظهاراً لسعة الجمة والاشارة الى الموسعة في أمر القبلة كما مر ، وبذلك جمع في الذكرى بين القولين واستحسنه بعض المتأخرين . وحاصل الكلام في ذلك أن من تمكن من استقبال عين الكعبة كأهل المسجد ونحوهم يجب عليه ذلك ، وأما غيرهم وان كان من أهل الحرم فيجب عليه استقبال

بها للصلاة في الجمعات والاعياد عن ابي جعفر الباقر (ع) . وفي تفسير العياشي عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن الرضا (ع) قال : هي الثياب . وعن خيشمة بن ابي خيشمة قال : كان الحسن بن علي عليهما السلام اذا قام للصلاة لبس اجود ثيابه ، فقيل له : يا بن رسول الله لم تلبس اجود ثيابك؟ فقال : ان الله جميل يحب التجميل وانما اتجمل لربي وهو يقول (خذوا زينتكم عند كل مسجد) فأحب ان ألبس اجود ثيابي . وفي التفسير المذكور عن الحسين بن مهران عن ابي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل (خذوا زينتكم عند كل مسجد) يعني الأئمة (ع) . وفي اصول الكافي عن محمد بن عبيد الرحمن بن ابي ليلى عن ابيه عن ابي عبد الله (ع) انه قال : وصل الله طاعة ولى امره بطاعة رسوله وطاعة رسوله بطاعته فمن ترك طاعة ولى الامر لم يطع الله ولا رسوله وهو الاقرار بما انزل من عند الله عز وجل خذوا زينتكم عند كل مسجد واتمسوا البيوت التي اذن الله ان ترفع - الحديث .

واطلاق الزينة على معرفة الأئمة عليهم السلام واخذ الأحكام عنهم هو المعقول ، لأن الزينة الحقيقية هي ما كان على هدام وعلى منها جهم ، وغير ذلك فهو من القبايح والامور الشينة يدعن بذلك كل متدين ، وقيل معناه خذوا ماتسترون به عوراتكم ، وأما قال ذلك لأنهم كانوا ينتزعون ثيابهم للطواف . روى سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كان العرب يطوفون بالبيت عراة ويعلمون ذلك بأنهم لا يطوفون بثياب قد عصوا الله فيها فطافت امرأة على فرجها خرقة او سير وهي تقول :

اليوم يبدو بعضه او كله فما بدا منه فلا احله

فزلت . ونقل أن الرجال كانت تطوف بالنهار والنساء بالليل وذكر جمع من المفسرين أن المراد بأخذ الزينة هو ستر العورة في الصلاة وقد يفهم من رواية محمد بن الفضيل المذكورة ، ووجوب الستر في الصلاة

لا يأكلون الذبائح ولا يأكلون الميتة وكانوا يختنون البقر والغنم فاذا انمختت وماتت اكلوها - الحديث . فان ظاهر ما تضمن الخبر هو تحريم الاكل ، فحيث المناسبات ذكر الآية في احوال الاطعمة لكن ذكر جمع من اهل الاصول والتفسير أنه لما امتنع تعلق التحريم بالنوات لانها غير مقدورة تعين تقدير مضاف ، فلذلك قيل أنها من الجمل لاحتمال أن يراد البيع أو الاكل أو نحوهما ولا قرينة على تعين احدها . وقال بعض يقدر الانتفاع لأنه ليس بعض المذكورات اولى من تقدير الاخر ، فيقدر لفظ يعم الجميع لتخرج عن الاجمال ، ولأن تقدير الانتفاع اقرب المجازات إلى الحقيقة ، ولما كان من جملة ذلك لبس جلدها في الصلاة ذكرت الآية في هذا المقام .

وعدم جواز الصلاة في جلد الميتة ولو دبغ سبعين دبغة من المجمع عليه بين الاصحاب ، ويدل عليه النصوص المستفيضة بل لا يجوز لبسه وأن دبغ على المشهور ولا الانتفاع بشيء منه ، روى الشيخ في الصحيح عن ابن عمير عن غير واحد عن ابي عبد الله (ع) في الميتة قال : لا يصل في شيء منه ولا شسع . وفي صحيحة محمد بن مسلم قال : سأله عن جلد الميتة ايلبس في الصلاة إذا دبغ ؟ فقال : لا ولو دبغ سبعين مرة . وعن علي بن المغيرة قال : قلت لابي عبد الله (ع) جعلت فداك الميتة ينتفع بشيء منها قال : لا - الحديث .

وطريق الحكم بالتذكية أما العلم بذلك ، أو وجوده في يد المسلم ، أو في اسواقهم سواء اخبر ذو اليد بالتذكية أو لم يخبر ، وسواء كان بمن يستحل جلد الميتة بالدبغ أو ذباجة أهل الكتاب أم لا ، وإلى ذلك ذهب الاكثر وهو الأقوى الا أن يعلم أنه غير مذكي أو يخبر ذو اليد والعدل الثقة بذلك . وقد استثنى من الميتة ما لا تحله الحياة الا من نجس العين على الاقوى ، ويدل عليه مع الاجماع اشعار هذه الآية كما او مانا اليه . وقوله

ما ذكر غيره يكون تأكيداً ، وقال في القاموس المتاع المنفعة والسلعة ، فلا يبعد أن يكون المراد مطلق المنفعة كالخيط منه والحبال وحشايا الملابس ونحو ذلك مما لا يعد من الأثاث عرفاً ، فيشمل الثياب والأكسية فإنه مما يتمتعون به ويتمتعون ، وقد يراد به السلعة التي ينتفع بها في نحو المتاجر .

قوله : (إلى حين) أى إلى مدة من الزمان ، وقيل إلى يوم القيامة ، وقيل إلى وقت الموت أى موت الأنعام أو موت المالك ، وقيل إلى وقت بلاتها وفنائها .

إذا عرفت ذلك فقد يستفاد من إطلاق الآية جواز اتخاذ الملابس من الصوف والشعر والوبر وطهارتها وجواز الصلاة فيها ، والفرش والصلاة عليها إلا السجود الخارج بالدليل ، بل جواز ذلك من الجلود لكن خرج جلود الميتة بالدليل . ومن ثم ذكرت في هذا المقام - فافهم .

واعلم أن صدر هذه الآية قد ذكر في أول سورة النمل أيضاً حيث قال : (والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون . ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون . وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس أن ربكم لرؤف رحيم . والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون) وكأنهم لم يذكروها هنا لعدم دلالتها على جواز الصلاة في شيء وإن استفادة ذلك من الصوف ونحوه مما ذكر في الآية المذكورة . وفيه إن استفادة ذلك من قوله (فيها دفء) قريب - فافهم .

* * *

* (الخامسة) في سورة النحل [آية ٨١] (والله جعل لكم مما خلق من الأشجار ونحوها من النباتات أو منه وما يتخذ من جلود الأنعام وما نبت عليها من الصوف ونحوه (ظللالا) تستظلون به من حر الشمس

الخبر ما رواه الشيخ عن عبيد بن زرارة قال : سمعت أبا عبد الله (ع) يقول : الأرض كلها مسجد إلا بئر غائط أو مقبرة . وقد أجيب أيضاً بأن المراد المسجد الحرام مع المساجد التي بناها المسلمون لما هاجر النبي (ص) إلى المدينة فإن قريشاً هدموها ، ولا يرد هنا أن قريشاً لم يسعوا في تخريب مسجد الحرام لأن عمارة المسجد إنما يكون بالصلاة فيه خرابها منع المصلين من الصلاة فيها . وقد أجيب أيضاً بأن المراد مواضع السجود فيه ، فانه يقال لكل موضع من المسجد العظيم مسجد ويقال لجلسته مسجد ، والمراد بذكر اسمه الصلاة فيها ، أو هي جميع الطاعات والادعية والاذكار ، والسعى في خرابها هو صدم أهل الإيمان عنها وإخراجهم منها أو هماماً .

قوله : (أولئك ما كان لهم أن يدخلوها الاغاثين) من المؤمنين ان يبطشوا بهم فيكون اخباراً منه تعالى بنصر المؤمنين ، أو يكون المعنى ما كان لهم في علم الله فيكون ذلك وعد للمؤمنين بالنصر واستخلاص المساجد منهم ، وقيل معناه النهي عن دخولهم المساجد وتمكينهم منها . نقل أنه لما نزلت هذه الآية أمر النبي (ص) منادياً ينادى الا لا ينجع بعد العام مشرك ولا يطوفن بهذا البيت عريان ، فكانوا لا يدخلون بعد ذلك ، ويرشد إلى ذلك قوله تعالى : (ما كان للبشر أن يعمرؤا مساجد الله شاهدين على انفسهم بالكفر) يعني المسجد الحرام . وقوله : (فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) .

وبالجملة كون المانع من الذكر فيها والسعى في تخريبها في أعلى مراتب الظلم دليل على كمال عظمتها وارتفاع شأنها ، فيستفاد من الآية احكام :

(منها) رجحان اتخاذ المساجد روى الشيخ في الحسن عن أبي عبيدة

لنبي (ص) وبأنها توهم الرفض . والجواب عن الاول بالمنع وبعدم قابلية مثل ذلك للخروج عن الاصل ولمعارضة ما ذكرنا من الدليل ، وعن الثاني بنحو ذلك وبأنه مجرد تعصب وعناد ومتابعة للاهواء كما قالوا في تزييع القبور وعدوهم الى تسليم واستدلالهم بكون الروافض اتخذوه شعاراً لقبورهم فانه مجرد عصبية .

(فائدتان)

الاولى - استدل بعض العلماء على وجوب التسليم المخرج من الصلاة بما تقريره شيء من التسليم واجب لقوله تعالى : (وسلموا تسليماً) ولا شيء منه في غير الصلاة بواجب . فيلزم وجوبه في الصلاة وهو المطلوب . والجواب المنع من الصغرى لاحتمال كونه - على تسليم الدلالة على الوجوب - بمعنى الانقياد أو انه تسليم على النبي (ص) وقد عرفت ذلك .

الثانية - استدل بعض علمائنا على انه يجب اضافة السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ، الى التشهد الاخير ، واستدل على ذلك بأن يقال شيء من التسليم على النبي واجب لدلالة الآية ولا شيء منه في غير الصلاة بواجب فيلزم وجوبه فيها وهو المطلوب والجواب - بعد ملاحظة ما سبق - ظاهر مع ان العلامة نقل الاجماع على عدم الوجوب . وقد يستدل على الوجوب بما رواه ابو بصير عن الصادق (ع) قال : اذا كنت اماماً فانما التسليم ان تسلم على النبي (ص) وتقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ورواية ابى كهشم عن الصادق (ع) قال : سألته اذا جلست للتشهد فقلت وانا جالس السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ، انصرف هو ؟ قال (ع) لا ولكن اذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، . وفي رواية الحلبي عن الصادق (ع) كلما ذكرت الله تعالى والنبي فهو من الصلاة فان قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت . وجه الدلالة ان

هذه الروايات دالة على ان هذه العبارة ليست من السلام المأمور به المخرج من الصلاة فلزم ان يكون من جملة التشهد، والاجماع حاصل منا على وجوبه كما مر ، كذا قيل وهو كلام ضعيف جداً لان الخبر الاول ظاهر الدلالة على دخولها في التسليم كما لا يخفى والثاني دل على انه لا يحصل الانصراف بها وذلك لا ينافي دخولها في التسليم المندوب ، على انالو سلمنا دخولها في جملة التشهد لكن الاجماع انما انعقد على وجوب الشهادتين خاصة والصلاة على النبي (ص) فكيف وقد ادعى الاجماع على استحبابها كما مر .

واعلم ان علماءنا قد اختلفوا في وجوب التسليم واستحبابه ، وان العبارة المخرجة من الصلاة هل هي السلام عليكم أو السلام علينا أو التخيير بين العبارتين والاخبار بظاهرها مختلفة ، والذي فهمته من الروايات ان التسليم واجب وان السلام عليكم هي التي تقع بها التحليل من الصلاة وهي الواجبة ، وله ان يقتصر عليها وله الجمع بينهما لكن يقدم السلام علينا بالذكر ، وبها يحصل تمام الصلاة حينئذ ويكون السلام عليكم جزءاً خارجاً عنها واجباً للاذن والاعلام بالتحليل لما كان قد حرم عليه بالدخول بها بالتكبير ، وبذلك يحصل الجمع بين الاخبار - فافهم .

(النوع السادس)

في المندوبات وفيه ايات :

* (الاولى) في سورة البقرة آية ٢٣٨ | وقوموا لله قانتين (استدل بها على وجوب القنوت ، وبعضهم على استحبابه وقد تقدم الكلام فيها وان الاظهر الاستحباب . ونذكر هنا فروعا :

(الاول) يجوز الدعاء في القنوت لأمور الدنيا اذا كانت مشروعة ، وهو المقتضى به عند اصحابنا بل نقل بعضهم الاجماع على ذلك ، ويدل على ذلك موثقة عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) قال : القنوت في

الفريضة الدعاء وفي الوتر الاستغفار ، فقوله « الدعاء » شامل لامور الدنيا لان معناه الطلب من الله . وفي موثقة اخرى ايضاً : هو ما قضى الله على لسانك ، وغير ذلك من الاخبار وكثير من الروايات الواردة في كيفية القنوت متضمنة لطلب العافية وسعة الرزق ونحو ذلك من الاغراض الدنيوية وغالط في ذلك بعض العامة وقالوا بالمنع لانه يشبه كلام الآدميين وهو باطل كما لا يخفى .

(الثاني) اختلف الاصحاب في جوازه بالفارسية فمنه سعد بن عبد الله والقول بالجواز للصدوق الشيخ في النهاية وتبعها جماعة بل قال المحقق الشيخ على لا يعلم قائل بالمنع سوى سعد المذكور ، وقال في المنتهى ولا نعرف حجة سعد في ذلك - انتهى . وهذا القول قوى للاصل ولاطلاق كثير من الروايات مثل قوله (ع) كلما ناجيت ربك فيه بالصلاة فليس بكلام ، ومثل قوله (ع) ما قضى الله على لسانك ، وقوله القنوت في الفريضة الدعاء . وصحيحة على ابن مهزيار عن الجواد (ع) قال : سألته عن الرجل يتكلم في الصلاة الفريضة بكل شيء يناجي ربه ؟ قال : نعم . قال ابن بابويه في الفقيه : ولو لم يرد هذا الخبر لكنت اجيزه بالخبر الذي روى عن الصادق (ع) انه قال : كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهى والنهى عن الدعاء بالفارسية في الصلاة غير موجود والحمد لله . اقول : والاحوط تركه بالفارسية سيما في المسجد لامكان حمل الاطلاق الواردة في الروايات على الشائع المتعارف الذي هو العربية ، اذ لم يمهّد من النبي (ص) ولا من احد من الأئمة (ع) القنوت بغير العربية ، ومال الى هذا القول بعض المتأخرين .

(الثالث) قيل هو تابع للصلاة في الجهر والاخفات ، وقيل كله جهار وهو الاظهر لصحيحة زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : القنوت كله جهار ، فانه صريح في استحباب الجهر فيه مطلقاً . فاما ما رواه على بن

يقطين عن ابي الحسن الماضي (ع) من انه ان شاء اجهر فيه وان شاء لم يجهر ، فلا ينافى الاستحباب لانه انما دل على رفع الحرج عن الطرفين ، وهو لا ينافى كون الجهر أفضل ، على انه لو كان القصد فيه عدم رجحان احدهما للزم ان يكون في الجهرية كذلك وعم لا يقولون به في الجهرية ، فتعين ان يكون المراد رفع الحرج ، وكذا ما روى ان صلاة النهار عجماء فانه عام يقيد بما دل على استحباب الجهر بالقنوت وغيره من الاذكار .

(الرابع) لو نسيه حتى ركع فان ذكره قبل الهوى الى السجود قضاء وهو مذهب الاصحاب ، ويسدل عليه صحيحة محمد بن مسلم ووزارة قالا : سألنا ابا جعفر (ع) عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع ؟ قال : يقتت بعد الركوع . وفي صحيحة اخرى عن محمد بن مسلم عنه مثله الا انه قال فيها وان لم يذكر حتى ينصرف فلا شيء عليه . فيدل بمفهومه انه لو ذكره قبل الانصراف قضاء ولو في الرابعة . ولم ار أحداً من الاصحاب قال بذلك ، نعم قال المفيد ولو لم يذكره حتى يركع في الثالثة قضاء بعد الفراغ ، ومفهوم عبارته يدل على قضائه في اثالثة قبل الركوع . وفي موثقة عمار : وان ذكره وقد اهوى الى الركوع قبل ان يضع يديه على الركبتين فليرجع قائماً وليقتت ثم ليركع ، وان وضع يديه على الركبتين فليمض في صلاته ولا شيء عليه . وهذا الخبر ونحوه مقيد بقوله (ع) في صحيحة ابي بصير : يقتضيه بعد ما ينصرف وهو جالس ، وبقوله في حسنة زرارة : ان ذكره وهو في بعض الطريق استقبال القبلة ثم ليقله ،

* (الثانية) في سورة الكوثر [آية ٢] (فصل لربك وانحر) قال العلامة في المنتهى ذهب المفسرون الى ان المراد صلاة العيد ونسبه في الذكرى الى بعض المفسرين ونسبه في الكنز الى اكثر المفسرين ونسبه جماعة الى القيل وعلى هذا يكون

دليلا على وجوبها ويكون الشرائط مستفادة من السنة كما في غيرها من الصلوات ، والمراد من قوله (وانحر) نحر الابل أو ذبح الأضحية ، ويكون المراد الهدى الواجب . أو يكون المراد الأضحية الواجبة ويكون وجوبها عليه خاصة للاجماع على عدم وجوبها على غيره والاخبار المتكثرة ، وربما نقل عن ابن الجنيدي القول بالوجوب ونقل الصدوق في كتابه خبر يدل على وجوبها على الواجد ولا بعد في حمل ذلك على تأكيد الاستحباب ، ولم أر في الآثار المروية عن أهل البيت عليهم السلام ما يدل على التفسير الذي ذكره . والذي رأيته هو رفع اليدين بالتكبير إلى النحر ، وقد ذكرنا الأخبار الدالة على ذلك فيما تقدم .

* * *

* (الثالثة) في سورة المؤمنين قوله تعالى : [آية ١ - ٢] (قد افلح المؤمنون . الذين هم في صلاتهم خاشعون) والكلام فيها قد مضى مفصلا وإنما ذكرت هنا للتنبيه على ما تضمنته من الخشوع وأنه من المستحبات المؤكدة .

* * *

* (الرابعة) في سورة النحل [آية ٩٨] (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) لما كان الشيطان للإنسان عدواً مبيناً فهو مترصد له دائماً ، وقد ذكر الله تعالى قبل هذه الآية العمل الصالح للذكر والاثم - ومنه قراءة القرآن - أرشده إلى ما يوهن كيده وهو الاستعاذة به سبحانه وهي طلب العياذ وهو الملجأ والمراد الاستجارة من وسوسته وتثييطه ومكائده المؤدية إلى التسيان والغلط وعدم التفكر في معانيه والخشوع ونحو ذلك من المفسد والمعنى إذا أردت القراءة فعبّر عنها بالقراءة من قبيل إطلاق الملائم على لازمه لأن الأفعال الاختيارية يلزمها الإرادة والظهور ذلك وتبادره في نحو هذا كقولك : إذا أكلت الطعام فسم ، وإذا سافرت فتصدق ، والمراد قبله . (الشيطان) على ما في الصحاح والقاموس معروف وكل عات

متمرد من الجن والانس والدواب ، وهو اما من شطن بمعنى بعداى عن الطاعة، وقال ابن السكيت شطنه يشطنه شطنا اذا خالفه عن نيته وجهه ، فيمكن ان يكون منه فالنون فيه اصلية . وقال بعضهم يجوز ان يكون من شاط يشيط بمعنى هلك قاله في القاموس فالنون زائدة .

و (الرجيم) من الرجم وهو الرى بمعنى المرجوم باللعن . وروى في معاني الاخبار بسنده الى عبد العظيم بن عبد الله الحسنى قال : سمعت ابا الحسن على بن محمد العسكري عليهما السلام يقول : معنى الرجيم انه مرجوم باللعن مطرود من الخير لا يذكره مؤمن الا لعنه وان في علم السابق اذا خرج القائم (ع) لا يبقى مؤمن في زمانه الا رجمه بالحجارة كما كان قبل ذلك مرجوما باللعن . وفي تفسير العياشى عن سماعة عن ابي عبد الله (ع) في قوله تعالى (واذا قرأت القرآن) الآية كيف أقول ؟ قال : تقول استعذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم . قال : ان الرجيم اخبث الشياطين . قال : قلت لم سمي الرجيم ؟ قال : لانه يكون في العلم يرجم . قلت : فما يفلت منها شيء ؟ قال : لا . قلت : فكيف سمي الرجيم ولم يرجم بعد ؟ قال : لانه رجيم . وعن الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : سألته عن التعوذ عند كل سورة يفتتحها . قال : نعم فنعوذ بالله من الشيطان الرجيم وذكر ان الرجيم اخبث الشياطين قلت لم يسمى الرجيم ؟ قال : لانه يرجم وذكر نحو ما قبله . وههنا اباحت (الاول) في كيفية التعويذ وصورته ان يقول اعوذ بالله يسم الله الرحمن الرحيم من الشيطان ، قاله علماؤنا كافة وهو الموافق لظاهر القرآن . وورد بها روايات كثيرة منها ما رواه في العيون عن موسى بن جعفر (ع) في احتجاجه على الرشيد في الذرية حيث قال (ع) : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم ومن ذريته داود وسليمان وايوب الآية ومنها ما رواه في غوالي اللثالي عن عبد الله بن مسعود قال : قرأت على رسول الله (ص) فقلت : اعوذ بالله

السميع العليم . فقال لى : يابن أم عبد قبل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا أقرأنيه جبرئيل . ومنها ظاهر رواية الخلبى المذكورة . ومنها ما رواه فى روضه الكافى عن امير المؤمنين (ع) فى خطبة قال فيها : استعيز بالله من الشيطان الرجيم ، ثم قرأ (والعصر ان الانسان لنى خسر) السورة ونحو ذلك من الاخبار . وقال الشيخ : ولو قال اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم كان جائزاً لقوله تعالى (فاستعذ بالله انه السميع العليم) انتهى ويدل عليه ايضاً رواية سماعة المذكورة ، وما رواه فى قرب الاسناد باسناده الى حان قال : صليت خلف ابى عبد الله (ع) المغرب فقل : فتعوذ اجهاراً أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم واعوذ بالله ان يحضرون ثم جهر بسم الله الرحمن الرحيم . واطلاق بعض الاخبار ورواية ابن مسعود غير نقية السند ، ولو صحت لامكن حملها على الافضلية .

(الثانى) اكثر علمائنا والاشهر عندهم استحباب التعويد ، بل قال فى مجمع البيان والاستعاذة عند التلاوة مستحبة غير واجبة بلا خلاف فى الصلاة وخارج الصلاة ، وقال فى المنتهى انه مذهب علمائنا اجمع ، وينقل عن بعض الاصحاب وهو ابو على ولد الشيخ الطوسى القول بالوجوب لظاهر اطلاق الامر فى الآية واطلاق الامر ايضاً فى بعض الروايات الذى هو حقيقة فى الوجوب ، والاول اقوى للاصل ولشيوع استعمال الامر فى المندوب . ولما رواه فى الكافى عن فرات بن احنف عن ابى جعفر (ع) قال : سمعته يقول اول كتاب نزل من السماء بسم الله الرحمن الرحيم ، فاذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تبالى الا تستعيز ، واذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم سترتك فيما بين السماء والارض . ويدل على ذلك ايضاً اخبار كثيرة منقول فيها بيان صلواتهم عليهم السلام ولم ينقلوا فيها التعويد فلو كان واجباً لما تركوه ويدل عليه ايضاً كثير من الخطب والروايات المشتملة على ذكر آى من القرآن

ولم يذكر فيها التعويذ ولو كانت واجبا لما ترك ، كالخبر الذي رواه في الاحتجاج باسناده الى محمد بن علي الباقر عليهما السلام في حديث يقول فيه حاكيا عن رسول الله (ص) : فأوحى الله الى بسم الله الرحمن الرحيم (يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك) الآية وفي تفسير العياشي في حديث عن ابي عبد الله (ع) يقول فيه : قال النبي (ص) بسم الله الرحمن الرحيم يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر (الآية ، ونحو ذلك مما لم يشتمل على التعويذ ، وهذه الدلالة مع اقترانها بالشهرة بل الاجماع كما عرفت كافية في اثبات المدعى .

(الثالث) المشهور بين علمائنا استحباب الاخفات بها في الصلاة ، بل نقل في الكنز الاجماع على ذلك ، ولم أر له خبراً يدل عليه بصريحه ، وخبر خان صريح في الجهر ورواه الشيخ ايضا في التهذيب عنه ، وخطبة الروضة ظاهرة الدلالة على ذلك ايضا الا انه في غير الصلاة ، وهو الذي يشعر به بعض الاخبار .

(الرابع) استحباب التعوذ يختص بأول ركعة من الصلاة ثم لا يستحب في باقي الركعات ، قال في المنتهى وهو مذهب علمائنا وبه قال كثير من العامة ، وقال بعضهم يتعوذ في كل ركعة وربما مال اليه بعض اصحابنا ، والصحيح الأول لحصول الامتثال بالمرة الواحدة ، ولان المقصود منه الالتجاء الى الله سبحانه من كيد الشيطان في تلك العبادة وقد حصل في اول ركعة ، ولان المتلقي من افعالهم (ع) هو حصوله في المبدأ من غير دلالة على التكرار كصحيحة زرارة الواقعة في معرض البيان حيث قال فيها بعد دعاء التوجه : ثم تعوذ من الشيطان الرجيم ثم اقرأ فاتحة الكتاب ونحو ذلك حسنة الحلبي وبالجملية استحباب التكرار على النحو المذكور يحتاج الى دليل ، والآية انما دلت على الاستحباب عند ارادة القراءة والارادة مستمرة الى انقضاء

الصلاة وليست بمتكررة حتى يلزم تكرار الاستعاذة ، وكذا الكلام فيمن قطع القراءة في غير الصلاة لغرض وفي عزمه العود اليها ، فانه لا يبعد القول بعدم استحباب تكرار الاستعاذة هنا لاستمرار تلك الارادة التي حصل في مبدأها التعوذ لأن القطع لا ينافي الاستمرار الحكيم الا مع استطالة الفصل - فافهم . نعم في رواية الحلبي المذكورة دلالة على تكرارها في مفتتح كل سورة ، ويمكن ان يكون ذلك في غير الصلاة ، أو يكون المعنى عند كل سورة هي مفتتح تلاوته أي انه السورة الاولى من السور التي يريد تلاوتها (الخامس) التعويز من سنن القراءة لا الصلاة خلافاً لبعض العامة فلا تستحب للأمرم لكونه لا يقرأ .

(السادس) ان قيل الآية التي بعدد (انه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون) ومقتضاها ان اهل الايمان لا يحتاجون الى التعويز لانه ليس له عليهم السلطنة ؟ قلت : ارتفاع السلطنة عنهم يقتضى افتقارهم الى الاستعاذة والالتجاء والمعاونة على دفاعه لانه محارب للمؤمنين ، كما ورد عنهم (ع) ان الشياطين كلهم توجهوا الى المؤمنين لأن غيرهم قد الزمهم طريق الضلال فخلصوا منهم . وفي روضة الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له (فاذا قرأت القرآن) الآية الى قوله (وعلى ربهم يتوكلون) فقال : يا أبا محمد يسلط والله من المؤمن على بدنه ولا يسلط على دينه ، قد سلط على ايوب فشوه خلقه وقد سلط من المؤمنين على ابدانهم ولا يسلط على اديانهم . وفي تفسير العياشي عنه (ع) في قوله (انما سلطانه) الآية . قال : ليس له ان يزيلهم عن الولاية ، فاما الذنوب واشباه ذلك فانه ينال منهم كما ينال من غيرهم . وفي حديث محاسبة النفس في تفسير قوله (لأنفدن لهم صراطك) الآية قال ابو جعفر (ع) انما صد لك ولاصحابك فاما الآخرون فقد فرغ منهم . وفي باب غسل الميت من الكافي قال

الصادق (ع) ان الشيطان موكل بشيئتنا لأن سائر الناس قد كفوه انفسهم .

* * *

* (الخامسة) [في سورة المزمل آية ١ - ٧] (يا ايها المزمل . قم الليل الا قليلا . نصفه أو انقص منه قليلا . أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا . انا سنلقي عليك قولا ثقيلا . ان ناشئة الليل هي اشد وطأ واقوم قليلا . ان لك في النهار سبحا طويلا . واذكر اسم ربك وتبتل اليه تبتيلا) المزمل من تزل في ثيابه أى تلتقف فالتاء مدغمة في الزاء لقرب الخرج . وفي جوامع الجامع انه دخل على خديجة وقد جثت فرقا فقال زملوني فينا هو على ذلك اذ ناداه جبرئيل (ع) يا ايها الدين يا رسول الله المزمل . وفي تفسير على ابن ابراهيم قال : هو النبي (ص) كان يتزمل بثوبه وينام ، وقيل المزمل بأعباء النبوة وانقالها . واما الاعراب ففيه وجوه :

(الاول) ان يكون المراد من الليل الجنس فيكون القليل مستثنى منه ويكون النصف بدلا من الليل والضمير المجرور بمن وعلى راجعا الى النصف . والمعنى قم الى صلاتك في كل ليل الا ليلا تكون فيه مريضا أو لاهيا أو نحو ذلك من الاسباب والاعذار ، ثم بين انما يقوم للصلاة فيه هو نصف الليل أو أنقص من النصف اما تخيير أو اما بحيث ما يراه ويتمكن منه باعتبار الاحوال . ويدل على هذا المعنى ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : سألت عن قوله تعالى (قم الليل الا قليلا) قال : امره الله ان يصلي كل ليلة الا ان تأتي ليلة لا يصلي فيها شيئا .

(الثاني) ان يكون نصفه بدلا من القليل فيكون بيانا للمستثنى ، ويؤيده ما رواه في المجمع مرسلا عن الصادق (ع) قال : القليل النصف أو

انقص من القليل قليلا ، فالضمير المجزور بمن وعلى حينئذ راجع الى القليل ، ويجوز رجوعه الى النصف . ويدل على هذا الوجه ايضاً ما ذكره في تفسير على بن ابراهيم حيث قال : اورد عليه أى القليل قليلا ، ويمكن تنزيل هذا على الوجه الاول الا انه على الثاني اظهر .

(الثالث) ان المعنى صل بالليل الا قليلا من الليل فان القيام بالليل عبارة عن الصلاة فيه ونصفه بدل من الليل فيكون بياناً للمستثنى منه أى قم نصف الليل ، ومعناه صل من الليل النصف الا قليلا ، وهو قوله (او انقص منه قليلا) أى من النصف (اورد عليه) أى على النصف . وذكر بعضهم ان النقيصة الى الثلث والزيادة الى الثلثين ، والله استنبطه من قوله فيما بعد (ادنى من ثلثي الليل) الآية ، وقد ذكر بعضهم غير هذه الوجوه ايضاً . والترتيل هو حفظ الوقوف وبيان الحروف . وروى في الكافي بسنده الى عبد الله بن سليمان قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل (ورتل القرآن ترتيلاً) قال : قال امير المؤمنين (ع) بينه بياناً ولا تهذه هذا الشعر ولا تنثره نثر الرمل ولكن اقرعوا قلوبكم القاسية ولا يكون هم احدكم آخر السورة وفي حديث اخر عن على بن ابي حمزة قال : قال ابو عبد الله (ع) ان القرآن لا يقرأ هزيمة ولكن يرتل ترتيلاً . واذا مررت بآية فيها ذكر النار فقف عندها وتعوذ بالله من النار . وفي مجمع البيان عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) هو ان تمكث فيه وتحسن به صوتك . وروى عن ام سلمة انها قالت : كان رسول الله (ص) يقطع قراءته آية آية . والقول الثقيل هو آيات القرآن فانه (ص) كان يتغير حال عند نزوله ويعرق واذا كان راكباً يترك دابته ولا يستطيع المشي على ما رواه العياشي عن امير المؤمنين (ع) وعلى ابن ابراهيم . وفيه ايضاً انه قيام الليل لانه اشد وطأ ، ويمكن ان يكون ثقله باعتبار التكاليف الشاقة والامور التي في اظهارها للسكفين صعوبة كآية الولاية

ونحوها مما فيه على بعض المكافين غضاضة أو مشقة . واما (ناشئة الليل) فقليل هي قيام الليل وهو المذكور في تفسير علي بن ابراهيم ، وقيل هي العبادة التي تنشأ بالليل .

(اقول) يمكن ان يقال مرجع هذين القولين الى واحد ، وذلك لان الظاهر ان المراد بقيام الليل هو القيام بالعبادة كما لا يخفى ، اذ كثيراً ما يقال « فلان قائم الليل » أى انه ينشئ العبادة فيه وبوجدها . روى الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله (ع) في قوله عز وجل (ان ناشئة الليل هي اشد وطأ واقوم قيل) قال : قيامه عن فراشه لا يريد الا الله تعالى وفي رواية اخرى قال : معنى بقوله (واقوم قيل) قيام الرجل عن فراشه يريد به الله عز وجل لا يريد به غيره ، فالظاهر ان المراد القيام بالعبادة وهي التي عبر عنها بالناشئة . وكونه لا يقصد بها الا الله هو المعبر عنه بأقوم قيل . وفي تفسير علي بن ابراهيم (اقوم قيل) قال : اصدق القول . وروى في الكافي باسناده عن بعضهم (ع) في الآية قال : هي ركعتان بعد المغرب يقرأ في أول ركعة بفاتحة الكتاب وعشر من أول البقرة وآية السخرة ومن قوله : (والهمك الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ان في خلق السموات والارض) الى قوله (لايات لقوم يعقلون) وخمس عشر مرة قل هو الله احد ، وفي الركعة الثانية فاتحة الكتاب وآية الكرسي واخر البقرة من قوله (لله ما في السموات والارض) الى ان يختم السورة وخمس عشر مرة قل هو الله احد ثم ادع الله بعدها بما شئت . وقال من واظب عليه كتب له بكل صلاة ست مائة الف حجة .

(اقول) الذي ذكره المفسرون - كما هو المتبادر من الآية - ان المراد صلاة الليل وهو الذي يظهر من الروايات المذكورة وماعداها بأن يقال بشمول (ناشئة الليل) لهاتين الركعتين ويراد بقوله (اقوم قيل) ما وقع من

العبادة بعد انتصافه وقام لها من فراشه .

هذا ، وقيل (ناشئة الليل) هي النفس الباهضة من مضجعتها الى العبادة . اقول : يمكن ارجاعه الى القولين الاولين بنوع من التجوز ، وقيل المراد ساعات الليل الحادثة واحدة بعد واحدة ، وهذا القول بعيد . قوله (وطأ) قرأ ابو عمرو وابن عامر بكسر الواو والمدأى مواطاة وموافقة أى موافقة القلب للسان أو العلانية للسر بالخشوع والخضوع والاخلاص ، وقرأ الباقر بفتح الواو وسكون الطاء مقصوداً أى اشق لان الليل للسكون والسبات .

قوله (اقوم قِيلاً) قد تقدم معناه . وروى عن ابى جعفر (ع) فى قوله (ان لك فى النهار سبحاً طويلاً) يقول فراغاً طويلاً لنومك وحاجتك وفى قوله (تبتل اليه تبتيلاً) يقول اخلص النية . وروى هو رفع اليدين وتحريك السبابتين . وفى معانى الاخبار عن على بن جعفر عن موسى بن جعفر (ع) التبتل ان تقلب كفيك فى الدعاء اذا دعوت . وفى الكافى بسنده الى اسحق بن عمار عن ابى عبد الله (ع) قال : هو الدعاء باصبع واحدة تشير بها . وفى خبر آخر التبتل تحريك السبابة اليسرى يرفعها الى السماء وجلال يضعها . وفى خبر آخر هو الايماء بالاصابع ، وفى آخر رفع يدك الى الله وتضرعك . وحاصل المعنى انه يحصل التبتل بكل واحد من الامور المذكورة ، واكملها ان يخلص النية ويرفع اليدين ويحرك السبابتين مع الوجل والخوف والتضرع الى الله سبحانه ، وفى ذلك دلالة على استحباب رفع اليدين بالقنوت فى الصلاة ، ويدل عليه ما ذكره فى مجمع البيان انه روى محمد بن مسلم وزرارة وحران عن ابى جعفر (ع) وابى عبد الله (ع) ان التبتل هنا رفع اليدين فى الصلاة ، فان الظاهر ان ذلك فى قنوتها . ويحتمل ان يراد ما يشمل الرفع بالتكبير فيها اذا عرفت ذلك فيستفاد من الآية احكام .

(الاول) ظاهر صيغة الامر في قوله (قم الليل) الدلالة على لزوم صلاة الليل ووجوبها لأن المراد القيام الى الصلاة باجماع المفسرين الا من شذ ، فقال ان المراد قراءة القرآن ، وظاهر الخطاب يشعر باختصاص الوجوب به (ص) قال ابن بابويه في كتابه بعد نقل الآية فصارت صلاة الليل فريضة على رسول الله (ص) وهي لغيره سنة وناظلة - انتهى ويرشد الى وجوبها عليه (ص) قوله تعالى (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) روى الشيخ في الموثق عن عمار الساباطي قال كنا جلوساً عند ابي عبد الله (ع) بمنى فقال رجل : ما تقول في التوافل ؟ فقال : فريضة . قال : ففرعنا وفرع الرجل فقال ابو عبد الله (ع) انما اعنى صلاة الليل على رسول الله ، ان الله عز وجل يقول (ومن الليل فتهجد به نافلة لك) . وبذلك قال علماؤنا وعدوا وجوب قيام الليل من خصايصه .

فان قلت في الحديث المذكور الذي رواه محمد بن مسلم ما يدل على عدم الوجوب عليه (ص) وهو قوله ، الا ان ياتي ليلة لا يصلي فيها شيئاً ، وذلك لأنها لو كانت واجبة لما جاز له تركها في بعض الليالي ؟ قلت : ليس في الخبر دلالة على كون الترك كان على جهة الاختيار واذا كان كذلك يحمل على الضرورة هذا ، ونقل في كتب التفسير انه كان قيام الليل واجباً على النبي (ص) واصحابه في مكة قبل فرض الصلوات الخمس ثم نسخ بالخمس . ونقل عن عائشة ان الله افترض قيام الليل في اول هذه السيرة ، فقام (ص) واصحابه حولاً فأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء حتى انزل التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد ان كان فريضة . وعن ابن عباس لما انزل المزمع كانوا يقومون نحواً من قيامهم في شهر رمضان فكان بين اولها وآخرها سنة . وعن سعيد بن جبير من اولها وآخرها عشر سنين ، وكل ذلك لم يثبت من طرق الشيعة بل الثابت خلافه ، وهو وجوبها عليه واستحبها على غيره ، والمراد

باخر السورة هو قوله تعالى (فاقرؤا ما تيسر منه) وقد مر .
(الثاني) يستفاد من قوله (اوزد عليه) اى على النصف على بعض الوجوه المذكورة ان ابتداء وقت صلاة الليل قبل الانتصاف وهو خلاف الفتوى ، قال المحقق في المعتبر وقت صلاة الليل بعد انتصافه وكذا قرب من الفجر كان افضل وعليه علمائنا اجمع ، والاخبار ايضا مستفيضة في انه (ص) بعد العشاء الاخرة ما كان يصلي شيئا الا بعد انتصاف الليل وهو المنقول عن امير المؤمنين (ع) ايضا . قلت : ولو صح ذلك الوجه لأمكن ان يكون ذلك في مبدأ الامر كما يفهم من بعض الاخبار ، أو ان ذلك وقت العند كالسفر فانه يجوز التقديم حينئذ ، أو ان هذا الحكم كان سابقا له (ص) وعدم فعله لا يدل على عدم الجواز .

(الثالث) ترتيل القرآن في الصلاة وغيرها وهو من السنن الاكيدة ولا يبعد ان يكون الغرض من ذلك التفكير في مبانيه والتأمل في معانيه ليعرف الحكم والمعجزات التي اشتمل عليه القرآن والدلائل على الاحكام الاصولية والفروعية ليأتمر بأوامره وينجز عن نواهيه ، ولما في ذلك من الاجلال والتعظيم للكلام المجيد .

(الرابع) يستفاد منها الحث على صلاة الليل وانها افضل من بقية النوافل الرواتب ، ويشهد لذلك قوله (ص) لعل (ع) : « عليك بصلاة الليل ، ثلاثا ، ونحو ذلك من الاخبار الواردة بالحث عليها وكثرة ثوابها ومدائح اهلها . وقال الشيخ في الخلاف وابن بابويه ان ركعتي الفجر افضل من الوتر ، قال في المدارك ولم نقف لهما على دليل يعتد به .

(الخامس) قوله تعالى : (واذكر اسم ربك) استدلل به على وجوب البسملة في اول الحمد والسورة ، وقيل المراد بها الدعاء بذكر اسمائه الحسنى وصفاته العليا كما في قوله : (والله الاسماء الحسنى فادعوه بها) ولا

يبعد ان يكون المراد هنا الدعاء في القنوت ونحوه من الاذكار في الصلاة كما يشعر به عطف التبتل عليه .

* * *

* (السادسة) في السورة المذكورة [آية ٢٠] (ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم ان لن تحصوه فتاب عليكم فاقرؤا ما تيسر من القرآن) الآية قد تقدم بيان هذه الآية ، ونذكر هنا بعض احوالها ، وهو انه قرأ ابن كثير واهل الكوفة ونصفه وثلثه بالنصب والباقون بالجر فعمل النصب يكون عطفا على ادنى لانه في موضع النصب ، وادنى بمعنى اقل واقرب أى تقوم نصفه وثلثه ، والضمير راجع الى الليل ، وعلى قراءة الجر فالعطف على المجرور أى تقوم اقل من ثلثي الليل واقل من نصفه وثلثه والضمير يعود الى الليل ، وقيل الى الثلثين . وحاصل المعنى انك تقوم في بعض الليالي قريبا من الثلثين وفي بعضها قريبا من النصف ومن الثلث وذلك لانكم لا تقدرون على احصاء ما قدره وافترضه عليكم ، كما يفهم من رواية ابى الجارود فيما سبق . ولهذا خفف الله عنكم بقوله (فاقرأوا ما تيسر) فعنى تساب عليكم خفف لما قيل انهم كانوا يقومون الليل كله حتى انتفخت اقدامهم ، ويمكن ان يكون المراد عفوه عن عقوبة هذه المخالفة .

وقوله : (علم ان سيكون منكم مرضى) الخ بيان لبعض علل الرخصة والتخفيف ، وذكر له امورا : الاول عسر ضبط الاوقات وحصر الساعات فان العالم به هو الله تعالى . والثاني والثالث المرض والسفر . والرابع الخروج للقتال . ويمكن الاستدلال بهذه الآية على وجوب صلاة الليل ، وذلك لانه لم يرفع عنهم اصل القيام بالليل بل انما خفف عنهم .

فان قيل : يلزم على هذا وجوبها على الكل وذلك باطل اجماع . آ ؟

قلت : ظاهرها ذلك لكن عدم وجوبها على غيره (ص) حصل من دليل خارج كالأجماع والأخبار المستفيضة الدالة على الندية فتكون الآية مستعملة في مطلق الرجحان من باب عموم المجاز ، وذلك شائع في الكلام بلا خفاء

* * *

* (السابعة) في سورة الذاريات [آية ١٧] (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون وبالأحجار هم يستغفرون) المجموع النوم « وما ، زائدة أو مصدرية أو موصولة . قيل المراد الاستغفار في الوتر ، وربما يشعر به قوله (ع) القنوت في الوتر الاستغفار ، وقيل المراد صلاة الليل . ويدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح والشيخ بالسند المعتبر عن محمد بن مسلم قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال : كانوا أقل الليالي تفوتهم لا يقومون فيها .

اقول : لا يبعدان يقال المراد صلاة الليل والاستغفار في الوتر معا ، وربما اشعر به الخبر المذكور بل نقل ذلك في مجمع البيان صريحا عن أبي عبد الله (ع) ان المراد صلاة الليل وانهم كانوا يستغفرون في الوتر سبعين مرة في السحر ، ويمكن ان يكون المراد مطلق ذكر الله تعالى ، ويدل عليه ما روى في الصحيح عن أبي جعفر (ع) في قوله تعالى (كانوا قليلا من الليل ما يهجعون) قال : كان القوم ينامون ولكن كلما اتقلب احدهم قال : « الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر » .

(تنمة) قد استفيد مما تقدم في ضمن الآيات المذكورة استحباب النوافل الراجية ، وقد تضمن ذلك ما رواه زرارة في الحسن عن أبي جعفر (ع) قال : قلت له (اناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه) قال : يعني صلاة الليل . قال : قلت له (واطراف النهار لعلك ترضى) قال : يعني تطوع بالنهار . قال : قلت له : (وادبار النجوم) قال :

ركعتان قبل الصبح . قلت : (وادبار السجود) قال : ركعتان بعد المغرب . والغرض التنبيه على ان النوافل اليومية مستفادة من القرآن ، والا فتفصيل ذلك مستفاد من الكتب الفقهية .

(النوع السابع)

في احكام متعددة تتعلق بالصلاة وفيه ايات:

* (الاول) في سورة النساء [آية ٨٦] (واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن منها او ردوها ان الله على كل شيء حسيباً) قال في المدارك : التحية لغة السلام على ما نص عليه اهل اللغة ودل عليه العرف وقال في القاموس التحية هو السلام ونحوه قال في لغة مجمع البيان ، وقال في كنز العرفان لم يرد بحييتم سلام عليكم بل كل تحية وبر واحسان ، واستند في ذلك الى ما روى على بن ابراهيم في تفسيره عن الصادق (ع) انه قال : التحية السلام وغيره من البر والاحسان ، ويرشد اليه ما روى ابن شهر اشوب في كتاب المناقب قال انس : جاءت جارية للحسن (ع) بطاق ربحانة فقال لها : انت حرة لوجه الله . فقلت له في ذلك فقال : ادبنا الله عز وجل فقال : (اذا حييتم بتحية) الآية وكان احسن منها اعتاقها . وما رواه ابن بابويه في كتاب الخصال فيما علم امير المؤمنين (ع) اصحابه قال : اذا عطس احدكم فقولوا « یرحمک الله ، ویقول هو » یغفر الله لکم یرحمکم ، قال الله تعالى : (واذا حییتکم) الآية ، وقوله (ع) في الدعاء : وحيا كما الله من كاتين .

اقول : لا شك في اطلاق التحية قبل الاسلام على ما يشمل السلام وغيره من التحيات المعروفة عند الجاهلية كأنعم صباحا وايدت اللعن ونحو ذلك فلما جاء الاسلام اقتصر على التحايا على السلام وتقلب فيه الاستعمال كما هو الشائع في العرف وعند اهل البيت عليهم السلام حيث لم يستعملوا سواء ، بل روى في الكافي عن السكوني عن ابي عبيد الله (ع) قال : قال

امير المؤمنين (ع) يكره للرجل ان يقول « حياك الله » ثم يسكت حتى يتبعها بالسلام ، وهو الذى ورد عنهم (ع) الحث على افشائه وتأكيده استحبابه . روى فى الكافى بالسند الموثق عن محمد بن قيس عن ابي جعفر (ع) قال : ان الله عز وجل يحب افشاء السلام . وفى خبر اخر عن ابي عبد الله (ع) قال : البخيل من بخل بالسلام ، فاطلاق الآية يحمل على ذلك . فأما الروايات المذكورة المتضمنة لاطلاق التحية على غير السلام من انواع البر والاحسان فعلى تقدير صحتها يمكن ان يكون ذلك من البطون التى اخبروا بها (ع) فلا ينافى كون المراد من ظاهرها السلام خاصة ، أو يكون ذلك من باب عموم المجاز العرفى ، أو يقال المراد بالآية المعنى العام وان اختلف السلام ببعض الاحكام كوجوب الرد مثلاً .

إذا عرفت ذلك فهنا امور :

(الاول) استحباب افشاء السلام وتأكيده وما فيه من الفضل حتى قيل انه مندوب افضل من رده الواجب ، يدل على ذلك ما مر وما رواه ايضا فى الكافى عن ابي عبد الله (ع) قال : من التواضع ان تسلم على من لقيت . وعنه (ع) انه من قال « السلام عليكم » فهى عشر حسنات ، ومن قال « السلام عليكم ورحمة الله » فهى عشرون حسنة ، ومن قال « السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » فهى ثلاثون حسنة . وعنه (ع) قال : قال رسول الله (ص) السلام تطوع ورده فريضة . وقال (ص) من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه . وقال : ابدأوا بالسلام . وعن ابي جعفر (ع) قال : كان سلمان رحمه الله يقول : افشوا سلام الله فان سلام الله لا ينال الظالمين ، وفى هذا المعنى اخبار كثيرة .

(الثانى) وجوب رده نطقاً وقولاً ولو كان فى حال الصلاة ، وهو من المجمع عليه بين علمائنا كما قاله فى التذكرة ، والظاهر انه فورى كما صرح

الاكثر به ، ويدل عليه الخبر المذكور وغيره . وقطع اصحابنا بأنه يرد في الصلاة بمثله لصحيفة محمد بن مسلم قال : دخلت على ابي جعفر (ع) وهو في الصلاة فقلت : السلام عليك . فقال : السلام عليك قلت : كيف أصبحت فسكت فلما انصرف قلت له : ايرد السلام وهو في الصلاة ؟ فقال : نعم مثل ما قيل له . وفي رواية سماعة عن ابي عبد الله (ع) قال : سألت عن الرجل يسلم عليه وهو في الصلاة ؟ قال : يرد سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ، وغير ذلك من الاخبار .

وقال في المعتبر : اذا قال سلام عليكم رد مثل قوله سلام عليكم ولا يقول عليكم السلام لانه كلام ليس من القرآن وهو مذهب الاصحاب قاله الشيخ وهو حسن ، ويظهر منه ان وجه جواز سلام عليكم كونه من القرآن دون عليكم السلام ، فيرد عليه انه لو قال المسلم عليكم السلام فلا يجوز رد عليه بمثله . وروى عن ابي جعفر (ع) ان عماراً سلم على رسول الله (ص) وهو في الصلاة فرد عليه ، ثم قال ابو جعفر (ع) ان السلام اسم من اسماء الله عز وجل ، فيظهر منه ان وجه الجواز كونه من اسماء الله تعالى . وقال المرتضى في الانتصار : بما يظن انفراد الامامية به رد السلام في الصلاة بالكلام فقد وافق في ذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري الا ان الشيعة تقول يجب ان يقول المصلي في رد السلام مثل ما قاله المسلم سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ، واحتج على ذلك باجماع الطائفة ثم قال لو قيل هو كلام في الصلاة قلنا : ليس كل كلام في الصلاة خارجاً عن القرآن محظوراً لان الدعاء كلام ولم يدخل تحت الحظر ، ويمكن ان نقول ان لفاظ سلام عليكم من لفاظ القرآن ويجوز للبصلي ان يتلفظ بها تالياً للقرآن وناوياً لرد السلام اذ لا تنافي في بين الامرين .

قال العلامة : في كلامه اشعار باشتراط كونه ناوياً للقرآن وليس بمعتمد - انتهى . والظاهر ان غرض السيد الرد على العامة وان كونه قرآناً انما هو

باعتبار لفظه ونظمه وقصد الرد لا يخرج عن ذلك - فافهم .
ثم الظاهر ان التعريف باللام لا ينافي الرد بالمثل وكذا سلام الله عليك
وقال ابن ادريس في السرائر ويرد المصلي السلام اذا سلم عليه قولاً لا فعلاً ولا
يقطع ذلك صلاته ، سواء رد بما يكون من لفظ القرآن أو بما يخالف ذلك
اذا أتى بالرد الواجب التي تبرئ ذمته به اذا كان المسلم عليه قال له سلام عليكم
أو سلام عليك أو السلام عليك أو عليكم السلام فله ان يرد عليه بأى هذه
الالفاظ كان ، لانه رد سلام مأمور به وينوى به رد سلام لا قراءة قرآن
اذا سلم الاول بما قدمنا ذكره وان سلم بغير ما ذكرناه وبيناه فلا يجوز للمصلي
الرد عليه لانه ما تعلق بذمته لانه غير سلام . واحتج له في الذكرى بعموم
الآية واستضعافاً لخبر الواحد ، وضعفه ظاهر . وهل يجوز الرد بالاحسن ؟
قيل نعم لعموم الآية وعدم دلالة الرواية على القصر ولأن ما يتحقق به
الاحسنية - كما سيأتى - دعاء وهو جائز كما مر ، واحتمل بعضهم المنع
والاول اقرب والثاني احوط . وقال الشافعى لا يرد بلفظه بل بالاشارة
برأسه أو يديه وبه قال مالك واحمد ومنع ابو حنيفة الرد مطلقاً .

(الثالث) هل يجب على الراى اسماع المسلم تحقيقاً أو تقدير ؟ قيل
نعم لعدم صدق التحية عرفاً بدونه ولانه الظاهر من الاختيار والمتبادر ،
ويدل عليه ايضاً ما رواه في الكافي عن ابن القداح عن ابى عبد الله (ع) قال :
اذا سلم احدكم فليجهر بسلامه لا يقول سلمت فلم تردوا ، ولعله يكون قد
سلم ولم يسمعهم فاذا رد احدكم فليجهر برده ولا يقول المسلم سلمت فلم يردوا
على ، فانه يدل بعمومه على المصلى وغيره ، وقيل لا يجب الاسماع وهو
ظاهر المعتمد وقواه بعض المتأخرين ، ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في
الموثق عن عمار الساباطى عن ابى عبد الله (ع) قال : سألت عن المصلى ؟
فقال : اذا سلم عليك رجل من المسلمين وانت في الصلاة فرد عليه فيما بينك

وبين نفسك ولا ترفع صوتك . وروى عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا سلم عليك الرجل وانت تصلي قال ترد عليه خفياً كما قال وهذا الخبر عده في المنتهى في الصحيح وحملها على التقية ، وقال المحقق هما محمولان على الجواز لعدم الرجحان والحمل الاول اظهر . وروى الصدوق في كتابه عن محمد بن مسلم انه سأل ابا جعفر (ع) عن الرجل يسلم على القوم في الصلاة ؟ فقال : اذا سلم عليكم مسلم وانت في الصلاة فسلم عليه تقول السلام عليك واشر باصبعك . والظاهر ايضاً حمله على التقية .

(الرابع) اذا لم يرد المصلي السلام فهل تبطل صلاته ؟ فيه احتمالات ثالثها البطلان ان اتى بشيء من الاذكار وقت توجه الخطاب بالرد لتحقق النهي عنه المقتضى للفساد ، وهو مبني على ان الامر بالشئ يقتضى النهي عن ضده الخاص ، والظاهر خلافه .

(الخامس) يتحقق السلام من الجماعة بوقوعه من واحد ويحصل الامتثال بالرد من واحد لانه من الامور الكفائية ، ويدل عليه ما رواه في الكافي عن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا سلم من القوم واحد اجزأ عنهم واذا رد واحد اجزأ عنهم ، ونحوه رواية ابن ابي بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (ع) وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج .

(فروع ثلاثة)

الاول- اذا كان الراد غير مكلف كالصبي فهل يحصل الامتثال ؟ وجهان اظهرهما الحصول سيما اذا كان ابن عشر ميمزاً للعموم ولان عبادته شرعية كما يظهر من بعض الاخبار ، ويحتمل العدم لانه واجب ولا يسقط بالمندوب وهذا بالنسبة الى الصبي واما المجنون فلا يحصل برده الامتثال على الظاهر لعدم القصد ، ويحصل الامتثال برد الكافر اذا كان في جملة الجماعة للعموم ، ولو كان الراد من غير الجماعة المعنيين بالسلام لم يحصل الامتثال لظاهر الآي والروايات

الثاني - لو كان المسلم غير مكلف فهل يجب الرد سيما اذا كان صبياً عيماً وجهاً اظهر مما ذلك بالنسبة الى الصبي للعموم ، واما المجنون فلا لمدم المقصد الثالث - اذا قام غير المصلي برد السلام فهل يجوز رد المصلي ؟ قيل نعم لا إطلاق الامر . سيما اذا كان المصلي هو المقصود بالسلام ، وقيل لا لتحقق الامتثال وعدم ثبوت استحباب الرد بعد سقوط الوجوب ، وفي حكم هذا قيام بعض المصلين به .

(السادس) لا يجب رد غير السلام من افراد التحية كما قاله الاكثر للاصل وعدم الدليل الدال على الوجوب ، واما الآية فلا تصلح للدلالة لما عرفت من ان التحية صارت كالحقيقة العرفية في السلام خاصة ، وكما يظهر من كلام بعض اهل اللغة ، ولأن الذي يظهر من الروايات تخصيص الوجوب بالسلام كقوله (ع) من بدأ بالكلام قبل السلام فلا تجيبوه ، اذ غير السلام من الافراد داخل تحت عموم الكلام . نعم في غير الصلاة يستحب الرد وفيها يستحب بقصد الدعاء اذا كان ممن يستحق ذلك ، لما مر من جوازه لنفسه ولغيره وبدون ذلك لا يجوز .

(السابع) قيل يكره السلام على المصلي لما رواه عبدالله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن الصادق (ع) قال : كنت اسمع ابي (ع) يقول اذا دخلت المسجد والقوم يصلون فلا تسلم عليهم وصل على النبي وآله عليهم السلام ثم اقبل على صلاتك ، واذا دخلت على قوم جلوس وهم يتحدثون فسلم عليهم . وما رواه في كتاب الخصال عن جعفر بن محمد عن ابيه عليهما السلام قال : لا تسلموا على اليهود ولا على النصارى ولا على المجوس ولا على عبدة الاوثان ولا على موائد شرب الخمر ولا على صاحب الشر نج ولا على المخنث ولا على الشاعر الذي يقذف المحصنات ولا على المصلي . وذلك ان المصلي لا يستطيع ان يرد السلام لان التسليم من المسلم تطوع والرد عليه فريضة ،

ولا على آكل ربا ولا على رجل جالس على غائط ولا على الذى فى الحمام ولا على الفاسق المعلن بفسقه . وانما حمل النهى هنا على الكراهة جمعاً بينه وبين ما مر من الاخبار . وذكر جمع من الاصحاب انه لا كراهة للعموم ولما ورد من ان عمراً سلم على رسول الله (ص) فى اثناء الصلاة ورد عليه السلام ولم ينكر ذلك . وما تقدم من صحيحة محمد بن مسلم المتضمنة انه سلم على الباقر (ع) ورد ولم ينكره ، ويمكن حمل خبرى الخصال وقرب الاسناد مع عدم صحتها على عدم تأكيد الاستحباب ، وهو الاقرب .

(الثامن) لا يستحب السلام على جماعة منهم من تضمنه خبر الخصال المذكور ، وفى خبر آخر ولا على المتفكرين بالامهات (١) وفى حديث آخر النهى عن السلام على من يلعب بأربعة عشر وعلى من يعمل التماثيل . وروى فى الكافى عن محمد بن الحسين رفعه قال كان ابو عبد الله (ع) يقول ثلاثة لا يسلمون الماشى مع الجنازة والماشى الى الجمعة وفى بيت حمام .

(التاسع) فيمن يستحب له ان يبدأ بالسلام ، روى فى الكافى عن جراح المدائنى عن ابي عبد الله (ع) قال : يسلم الصغير على الكبير والمار على القاعد والقليل على الكثير ، وفى خبر آخر الراكب يبدأ الماشى واصحاب البغال يبدأون اصحاب الخيل واصحاب الخيل اصحاب البغال ، وفى معنى ذلك اخبار كثيرة .

(العاشر) الظاهر انه يستحب السلام على النساء لما رواه فى الكافى فى الحسن عن ربعى بن عبد الله عن الصادق (ع) قال : كان رسول الله (ص) يسلم على النساء ويردون عليه السلام وكان امير المؤمنين (ع) يسلم على النساء وكان يكره ان يسلم على الشابة منهن ويقول : انخوف ان يعجبني صوتها (١) اى المتفكرين بشتم الامهات كما ورد التصريح به فى بعض الاخبار (منه) .

ج ١ (احكام متعددة تتعلق بالصلاة) ٢٠٣

فيدخل على اكثر مما اطلب من الاجر . والظاهر ان ذلك من باب التعليم والتأديب لغيره والا فهو (ع) معصوم .

(الحادى عشر) قد عرفت انه يكره السلام على اهل الملل من الكفار واذا سلموا عليك فقل فى الرد عليهم عليك لما روى عن امير المؤمنين (ع) انه قال : لا تبدأوا اهل الكتاب بالتسليم فاذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم . وفى حديث آخر اذا سلم عليك اليهودى والنصرانى والمشرى فقل عليك ، وفى خبر اخر عنه (ص) انهم سلموا عليه فرد عليهم بلفظ عليك ، وفى خبر اخر تقول فى الرد سلام . روى هذه الاخبار فى الكافى .

(الثانى عشر) الظاهر التخيير بين الرد بالمثل والاحسن ، ونقل جمع من المفسرين عن ابن عباس ان الاحسن للرد على المسلمين وبالمثل للرد على اهل الكتاب . وهذا القول لا يساعده المنقول عن اهل البيت عليهم السلام كما عرفت من انه يرد على اهل الكتاب بلفظ عليك ، والظاهر ان الاحسن منها ان يقول فى الرد : السلام عليكم ورحمة الله ، او : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، ان قال المسلم السلام عليكم ، وان قال السلام عليكم ورحمة الله فليقل فى الرد : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وهذه منتهى السلام فاذا قالها المسلم تتغير فى الرد . ويدل على ذلك ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن ابى عبيدة الحذاء عن ابى جعفر (ع) قال : مر امير المؤمنين (ع) بقوم فسلم عليهم فقالوا عليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه . فقال لهم امير المؤمنين (ع) لا تجاوزوا مثل ما قالت الملائكة لآيينا ابراهيم (ع) انما قالوا رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت .

(فائدة) اختلفت الاقوال فى معنى السلام عليك ، فقليل معناه الدعاء أى سلمت من المسكاره ، وقليل معناه اسم السلام عليكم ، وقليل معناه اسم الله عليك أى انت فى حفظه كما يقال الله معك . واذا قلت السلام علينا

أو السلام على الاموات فوجهه ان يقال هو دعاء بالسلامة لصاحبه بالسلامة من افات الدنيا ومن عذاب الآخرة ، واختاره الشارع وجعله تحية لما فيه من المعافى والبشرى بالسلامة أو لأنه مطابق للسلام الذى هو من اسمائه تعالى تيمنا وتبركا . وروى فى السكاكى فى الحسن عن ابن اذينة فى حديث طويل عن الصادق (ع) يذكر فيه علة الاذان وبقية افعال الصلاة . . . الى ان قال : قليل يا محمد سلم عليهم . فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، فأوحى الله عز وجل اليه انا السلام والتحية والرحمة والبركات انت وذريتك الحديث ولنذكر هنا آية بتقريب هذه الآية ، وهى قوله تعالى فى سورة النور (واذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) الآية روى فى كتاب معانى الاخبار بسنده الى ابى الصباح قال : سألت ابا جعفر (ع) عن قول الله عز وجل (اذا دخلتم بيوتا فسلموا على انفسكم) الآية فقال هو تسليم الرجل على اهل البيت حين يدخل ثم يردون عليه فهو سلامكم على انفسكم . وفى تفسير على بن ابراهيم عن ابى الجارود عن ابى عبد الله (ع) قال : يقول اذا دخل الرجل منكم بيته فان كان فيه احد يسلم عليهم وان لم يكن فيه احد فليقل السلام علينا من عند ربنا ، يقول الله عز وجل : (تحية من عند الله مباركة طيبة) . وقيل اذا لم ير الداخل بيتا احدآ فيه يقول السلام عليكم ورحمة الله يقصد به الملكين اللذين عليه شهود . وفى كتاب الخصال عن امير المؤمنين (ع) نحوه ، وزاد ويقرأ قل هو الله احد حين يدخل فانه ينقذ الفقير . وفى جوامع الجامع وصفها بالبركة والطيب لأنها دعوة مؤمن لمؤمن يرجو بها من الله زيادة الخير وطيب الرزق .

واية اخرى فى هذه السورة ايضا ، وهى قوله تعالى : (ولا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على اهلها) عن الصادق (ع) قال : الاستيناس وقع النعل والتسليم . وفى روايات اخر انه طلب الاذن

والتسليم . وفي بعضها يسلم ثم يستأذن . وروى عنه (ص) هو تكلم الرجل بالتحية بالتسليم والتكبير .

* * *

* (الثانية) في سورة الانعام [آية ١٦٢] (قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين) المراد بالصلاة للدعاء أو العبادة المعروفة . والنسك هو سائر العبادات أو أفعال الحج خاصة . والمحيا والممات العبادات التي تقع حال الحياة والتي تقع بعد الموت بالوصية ويحتمل ان يكون المراد نفس الحياة والموت أي بيده الموت والحياة ويحتمل ان يكون المراد جميع اموري واحوالي من الخير ودفع السوء في حال حياتي وبعد مماتي قوله لله أي لله مخلصه والوصف بالتربية للتنبيه على انه المستحق للعبادات من هذه الجهة كما انه مستحق لها لذاته . وقوله : (لا شريك له) قيد للتربية او لله أو لكليهما . قوله : (وبذلك امرت) الخ أي بتلك الامور انا اول من اجاب واطاع من اهل ذلك الزمان ، فيستفاد من الآية لزوم التية والاخلاص . وقد مر الكلام في ذلك قبل ويستفاد منها ان صحة الصلاة بل وصحة سائر العبادات متوقفة على معرفة الله والاقرار بوحدايته وكونه رباً للعالمين أي مربياً ومنشأ لهم ، فيستلزم ذلك العلم بكونه قادراً عالماً حكماً اذ الاخلاص يستلزم ذلك ، فلا تصح عبادة الكافر الجاحد لشيء من هذه الاصول . واما من كان مقراً بهذه الاصول لكن لم يكن ذلك عن دليل فهو في الظاهر مسلم وعبادته غير صحيحة . وقال بعضهم بالصحة ، بل ربما نقل عليه الاجماع ، وربما يظهر ذلك من بعض الاخبار

* * *

* (الثالثة) في سورة المائدة [آية ٥٥] (انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) الولي قد

جاء في اللغة بمعنى الناصر والمعين والمحج ، وقد جاء بمعنى المتولى للامر الذى يلى تدبيره والاولى به ، كما يقال ولى الدم وولى الطفل وولى المرأة اذا كان بيده نكاحها والسلطان ولى الرعية ونحو ذلك . قال المبرد اصل الولى الذى هو اولى أى احق ومثله المولى . وبالجملة المراد هنا الثانى أى الاولى بهم من انفسهم ومن بيده امورهم لانه الاصل فى معنى الولى والانسب فى هذا المقام فيتعين الحمل عليه . وحاصل المعنى انه سبحانه وتعالى بين من له الولاية على الخلق والقيام بأمرهم ونجب طاعته عليهم فقال : (انما وليكم الله ورسوله) اى الذى يتولى مصالحكم وتديركم هو الله ورسوله (والذين آمنوا) الموصوفون بهذه الصفات .

وقد جاءت الاخبار من الخاصة والعامة واجمع المفسرون بأنها نزلت فى عليّ (ع) فهى من اوضح الدلائل على امامته بعد النبي (ص) بلا فصل بدلالة لفظة « انما » على الحصر والتخصيص ونفى الحكم عن عداة لغة وعرفاً كما هو بين والحمد لله . روى فى الكافى بسنده عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام فى قوله : (انما وليكم الله ورسوله) الاية قال : انما يعنى اولى بكم أى احق بكم وبأمركم من انفسكم واموالكم الله ورسوله والذين امنوا يعنى علياً واولاده الاثمة (ع) الى يوم القيامة ، ثم وصفهم الله عز وجل فقال : (الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) وكان امير المؤمنين (ع) فى صلاة الظهر وقد صلى ركعتين وهو راكع وعليه حلة قيمتها ألف دينار وكان النبي (ص) اعطاه اياها وكان النجاشي اهداها له ، فجاء سائل فقال : السلام عليك ياولى الله واولى بالمؤمنين من انفسهم تصدق على مسكين ، فطرح الحلة واوحى بيده ان احملها ، فأنزل الله فيه الآية وصير نعمة الله بنعمته . وكل من بلغ من اولاده مبلغ الامامة يكون بهذه النعمة مثله فيتصدقون وهم راكعون . والسائل الذى سأل امير المؤمنين (ع) من الملائكة والذين

يسألون الائمة من اولاده يكونون من الملائكة . وفي حديث آخر عن الصادق عن ابيه عن جده صلوات الله عليهم في قوله تعالى : (يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها) قال : لما نزلت (انما وليكم الله) الآية اجتمع نفر من اصحاب رسول الله (ص) في مسجد المدينة فقال بعضهم لبعض : ماتقولون في هذه الآية ؟ فقال بعضهم : ان كفرنا بهذه الآية نكفر بسائرهما وان آمننا فهذا ذل حين يسلط علينا ابن ابى طالب . فقالوا : قد علمنا ان محمداً صادق فيما يقول ولكننا نتولاه ولا نطيعه علياً (ع) فيما امرنا . قال فنزلت (يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها) يعنى يعرفون ولاية علي بن ابى طالب (ع) (واكثرهم الكافرون) . وفي امالى الصدوق باسناده الى ابى الجارود عن ابى جعفر (ع) في قوله تعالى (انما وليكم الله) الآية قال : ان رهطاً من اليهود اسلموا منهم عبد الله بن سلام واسد وثعلبة وابن سوريا وابن امين فاتوا النبي (ص) وقالوا : يا نبي الله ان موسى (ع) اوصى الى يوشع بن نون فن وصيك يا رسول الله ومن ولينا بعدك ؟ فنزلت هذه الآية فقال رسول الله (ص) قوموا ، فاتوا المسجد فاذا سائل خارج فقال : يا سائل اما اعطاك احد شيئاً ؟ قال : نعم هذا الخاتم . فقال بمن اعطاك ؟ قال اعطانيه ذلك الرجل الذى يصلى قال : على أى حال اعطاك ؟ قال كان راكعاً ، فكبر النبي (ص) وكبر اهل المسجد ، فقال النبي (ص) : علي بن ابى طالب (ع) وليكم بعدى . قالوا : رضينا بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبعلي بن ابى طالب ولينا ، فأنزل الله عز وجل (ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون) فروى عن عمر بن الخطاب انه قال : والله لقد تصدقت بأربعين خاتماً وانا راكع لينزل في ما نزل في علي بن ابى طالب (ع) فما نزل . وفي معنى هذه الاخبار من طرق العامة اخبار كثيرة .

لا يقال : يجوز كون المراد الموالاته في الدين والنصرة والمحبة ، فيبطل

الاستدلال بها على الامامة . لانا نقول : هذا غير محتمل هنا لوجهين (اما الاول) فلدلالة العطف على تشريك الله ورسوله وولييه في اختصاص النصره بهم ، ولاخفاء في ان نصره الله ورسوله مشتملة على التصرف في امورهم على ما ينبغي فكذلك نصره من قصد بالذين آمنوا ، غاية الامر ان التصرف في امورهم مقول بالتشكيك بالأولوية والأولية والاشدية، بل ذكر بعض المحققين ان للولى معان عشرة ومرجع الكل الى الاولى بالتصرف ، (واما الثانى) فلصراحتها في التخصيص ولا تخصيص في هذا المعنى لمؤمن دون آخر او كل المؤمنين مشتركون في هذا المعنى كما قال سبحانه : (والمؤمنون بعضهم اولياء بعض) وبيان ذلك ان لفظة «انما» تفيد الحصر كما صرح به أئمة البلاغة وغيرهم وهو المنقول عن اهل اللغة ، والنصرة والمحبة عامة بدلالة هذه الآية واجماع الامة ، فلا معنى لحمل الولى هنا عليه لان المراد بالذين آمنوا بعض المؤمنين لو صفه تعالى لهم بايتاء الزكاة في حال الركوع في الصلاة ، وليس هذا الوصف ثابتاً لكل المؤمنين كما هو بين ، ولانه لو كان ثابتاً لكل لكان الولى والمولى عليه واحداً والمضاف والمضاف اليه واحداً بعينه وذلك باطل .

واذا ثبت ان المراد بعضهم كان ذلك البعض علياً (ع) بدليل ان الامة اجمعوا على ان المراد إما بعض المؤمنين فهو على (ع) وإما جميع المؤمنين فيدخل (ع) فيهم، وكون المراد الجميع باطل كما عرفت فتعين البعض ، وتعين كون البعض هو على (ع) اذ لو كان غيره لزم خرق الاجماع المركب ومخالفة اجماع المفسرين في نزولها فيه (ع) وطرح الروايات المستفيضة كما عرفت .

وبنحو ذلك يجاب عن قول من جوز كون الواو في قوله (وهم راكعون) للعطف ، اى يقيمون الصلاة من قبيل تسمية الكل باسم الجزء او حمل الركوع على المعنى اللغوى . هذا مع ان فيه عطف الاسمية على الفعلية

والتكرار الغير المفيد .

وبنحو ذلك ايضاً يحاج عن قوله ان حمل الولى على ما زعمتم لا يناسب ما قبلها وهو قوله (لا تتخلوا اليهود) الخ لأن الولى فيها بمعنى الناصر جزماً ولا ما بعدها وهو قوله تعالى (ومن يقول الله) الخ فوجب حمل ما بينهما على النصرة ليتلائم اجزاء الكلام ، هذا مع ان الآية الاولى بعيدة ، وعلى تقدير تسليم كون المراد فيها النصرة لا دلالة لها على كون المراد هنا ايضاً كذلك لعدم الملازمة ، اذ كثير من آيات القرآن يكون اولها في شيء واخرها في آخر والوسط غيرهما وليس طريق الاتفاق في المعنى من محسنات القرآن . وقد يحاج ايضاً عن هذا بأن الولاية بمعنى الامامة والتصرف في الامور اعم من الولاية بمعنى النصرة في الجملة ، فنى الولاية بمعنى الامامة مفيد لنفى الولاية في الآية الاولى على اتم وجه باعتبار استلزام نفي العام لنفى الخاص ، وبذلك تحصل المناسبة . واما الآية الاخيرة فلا دلالة فيها على مقصودهم ، الا اذا حمل حزب الله على معنى انصار الله كما تمحله بعضهم وهو كما ترى . وبنحو ذلك ايضاً يحاج عما قيل (ان الذين آمنوا) صيغة جمع فلا يجوز ان يتوجه الى واحد . هذا مع ان استعمال صيغة الجمع للواحد للتعظيم شائع في اللغة وفي كلام الفصحاء ، وقد ورد في القرآن كثيراً مع انه قد ورد في اخبار الخاصة كالخبر السابق وقوع التصديق بمثل ذلك من كل واحد من ائمتنا صلوات الله عليهم .

لا يقال الحصر انما يكون نفيماً لما وقع فيه تردد ونزاع ولا خفاء في انه عند نزول الآية لم يكن امامة واحد من الثلاثة ، وايضاً ظاهر الآية ثبوت الولاية بالفعل وفي الحال ولا شبهة في ان امامة علي (ع) انما كانت بعيد النبي (ص) . وجواب الاول ان الحصر اضافي بالنسبة الى من يتوقع انه ولى مثله في ذلك الزمان ، ويكفى للحصر عليه تعالى بأنه سيقع التردد والنزاع

وانقلاب الجهم الغير على الاعقاب مع ان هذه من امهات المسائل الدينية وما يهتم لبيانه بأكل بيان فلذا أكدته وقرنه بولايته وولاية رسوله (ص). وجواب الثاني بأننا لا نلتزم ذلك ولا نسلم بطلانه اذ لا مانع من ثبوتها له (ع) بالحال وكون الولي صفة مشبهة والتعبير بالجملة الاسمية من اوضح الدلائل على الدوام والثبوت ، ويؤيده استخلاف النبي (ص) في غزوة تبوك له (ع) وعدم عز له الى زمان الوفاة فيعم الأزمان والامور ، ويؤيده ايضا حديث المنزلة على ما حقق .

هذا ولو سلمنا عدم الثبوت بالفعل نقول : ان الله سبحانه له بأن يخبر بانه الامام حين الاحتياج وهو بعد فوته (ص) بلا فصل وهو ظاهر ، ويدل على ذلك ايضا حديث الامالى المذكور .
وهنا فوائد :

(الاولى) ان الفعل القليل لا يبطل الصلاة كتصدقته (ع) في اثائها كما تضمنته الاخبار ، ويؤيد جواز هذا الحكم ما روى من رفع الحصى عن الجبهة وتسويته حين السجود ورفعها منها والصفق على اليد أو الحائط للاعلام ونحو ذلك مما هو مذكور في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام .
(الثانية) جواز نية التصدق في اثناء الصلاة وانه يكفي في ذلك القصد وان مثل ذلك لا ينافي نية الصلاة كالصلاة في الموقفين ونحو ذلك . وبالجملة الذى يظهر من الاخبار أنه لا يشترط في الصلاة استمرار النية فعلا بل يكفي الاستمرار الحكى ، وهذا هو المفتى به عند اصحابنا .

(الثالثة) الذى يظهر ان صدقته (ع) كانت من المندوب ، وتسميتها حينئذ زكاة على ضرب من المجازان ثبت كونها حقيقة شرعية فى الواجبة .
(الرابعة) اكثر الاخبار أن صدقته (ع) كانت بخاتم . روى موسى الساباطى عن ابي عبد الله (ع) ان الخاتم الذى تصدق به امير المؤمنين (ع)

وزن حلقتة اربع مثاقيل وهى ياقوتة حمراء قيمة خراج الشام وخراج الشام ستمائة حمل من فضة واربعة احمال من الذهب ، وهو كان لطوق بن حرا قد قتله امير المؤمنين (ع) واخذ الخاتم من اصبعه واتى به النبي (ص) من جملة الغنائم فاعطاه اياه النبي (ص) فجعله على (ع) في اصبعه ، والخبر السابق يدل على انها كانت بحلة وكون ذلك وقع منه (ع) مرتين احدهما بالخاتم والاخرى بالحلة بعيد . ويخطر بالبال ان صح النقل ان الصدقة بالحلة وقعت من احد الائمة عليهم السلام ، ولا بعد في جواز نسبة ما صدر عن اولاده (ع) اليه ويحتمل انه (ع) في مرة واحدة اعطى الحلة والخاتم .

* * *

* (الرابعة) في سورة طه [آية ١٥] (انى انا الله لا اله الا انا فاعبدنى واقم الصلاة لذكرى ان الساعة آتية اكاد اخفيها لتجزى كل نفس بما تسعى) بدأ بكلمة التوحيد ثم رتب على ذلك العبادة للاشارة الى انها لا تصح الا بعد الاقرار بالوحدانية . وفيها دلالة على لزوم الاخلاص بالعبادة له سبحانه .

قوله : (لذكرى) أى عند ذكر الصلاة اذا كنت قد نسيتها فأراد ذكر الصلاة أى اقضها فى أى وقت ذكرتها من ليل أو نهار . وانما قال لذكرى ولم يقل لذكرها اما لأنه اذا ذكر الصلاة ذكر الله تعالى أو لحذف المضاف أى ذكر صلاتى ، أو لأن خلق الذكر والنسيان منه تعالى ، وبهذا قال اكثر المفسرين ، ويدل عليه ما رواه الشيخ فى التهذيب عن زرارة وفى الكافى والاستبصار عن عبيد بن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : اذا فاتتك صلاة فذكرتها فى وقت أخرى فان كنت تعلم انك اذا صليت التى فاتتك كنت من الاخرى فى وقت فابدأ بالتى فاتتك ، فان الله عز وجل يقول (اقم الصلاة لذكرى) وان كنت تعلم انك اذا صليت التى فاتتك التى بعدها فابدأ

بالتى انت فى وقتها واقض الاخرى . وفى خبر اخر عن ابى جعفر (ع)
وقد سئل عن رجل صلى بغير طهور او نسي صلوات لم يصلها أو نام عنها؟
قال : يصلها اذا ذكرها فى أى ساعة ذكرها من ليل أو نهار ، ونحو ذلك
من الروايات . واكثر الاخبار دال على رجحان تقديم الفايئة مطلقا على
الحاضرة عند عدم ضيق وقتها . وذهب المرتضى ومن تبعه ان ذلك على
جهة الوجوب ، بل ادعى عليه الاجماع وانه لو قدم الحاضرة والحال هذه
بطلت ، وذهب جماعة منهم ابنا بابويه الى ان ذلك على جهة الاستحباب ،
وذهب جماعة منهم المحقق الى وجوب تقديم الفايئة المتحدة خاصة واستحباب
المتعددة ، وهذا القول هو الاقوى ويدل عليه صحيح من الاخبار ، وقيل
المعنى اقم الصلاة لاجل ذكرى لانها مشتملة على التحميد والتسبيح والتعظيم ،
وقيل لان اذكرك بالمدح والثناء عليك ، وقيل المعنى صل لى ولا تصل لغيرى
وقيل لتكون ذاكر الى غير ناس ، وقيل لافاقات ذكرى وهى موافقت
الصلاة . قوله (ان الساعة آتية) أى القيامة مقطوع بمجيئها لا شك فيه .
قوله (اكاد اخفيها) أى أريد ان اخفيها عن عبادى لثلاث تأتيم الا بقنة ،
فالفائدة عظم التهويل ليكون احرص على شدة الحذر . وفى تفسير على بن
ابراهيم اكاد اخفيها من نفسى هكذا نزلت . قلت كيف يخفيها من نفسه ؟
قال : جعلها من غير وقت . ونسبه فى مجمع البيان الى الصادق (ع) والى
ابن عباس وهو كذلك فى مصحف ابى ، والمقصود تبعيد الوصول الى العلم
بها أى انى لا اظهر عليها احداً ، وهذا جار على عادة العرب اذا بالغوا فى
كتمان الشئ . قال : «كتمته حتى من نفسى» . وقال جمع من اهل اللغة
والتفسير ان معنى اخفيها اظهرها والهزمة للسلب كقولهم «شكى فاشكيت» ،
«واعجمت الكتاب» ودخلت كادتا كيداً ، والمعنى يقرب ان اقيمها للجزاء
من خير وشر .

وفي الآية دلالة على الحث على الاعمال الصالحة مع المسارعة واجتناب المعاصي قبل تلك الالهو الوجود كون الوعد والوعيد غاية كما مر الكلام فيه، وعلى المجازاة على تلك الاعمال كما في قوله تعالى : (من يعمل مثقال ذرة خيراً يره) الآية وغيرها من الايات . وربما دلت على عدم جواز تولية غيره شيئاً من العبادات البدنية كما يدل عليه ايضا قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) الا ما اخرج الدليل كالتيابة في الحج المندوب مطلقاً والواجب بعد الموت وفي حال الحياة مع العجز وكالصلاة والصوم ونحو ذلك من افعال البر بعد الموت . وقد ورد بذلك اخبار كثيرة من طريق اهل البيت (ع) حتى قال بعض اصحابنا (١) انه ورد في ذلك اربعة واربعون حديثاً . قال الصادق (ع) : يدخل على الميت في قبره الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء ويكتب اجره للذي فعله وللبيت . وفي خبر آخر : حتى انه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ، ثم يؤتى فيه فيقال له : خفف عنك هذا الضيق لصلاة فلان اخيك عنك . وفي خبر آخر : انه ليفرح بذلك كما يفرح الحى بالهدية . وفي خبر آخر : انه يخفف عنه بذلك ولو كان ناصباً واما العبادات المالية فيجوز التوكيل في فعلها والنيابة فيها وهي داخلة في عموم ما سعى ، واكثر العامة يمنعون النيابة في الصوم والصلاة استناداً الى عموم الآية ونحن ننخصه بالاخبار كما عرفت .

* * *

* (الخامسة) في سورة الفرقان [آية ٦٢] (وهو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر او اراد شكوراً) روى ابن بابويه عن

(١) هو السيد علي بن طاووس ذكر ذلك في كتابه المسمى « غياث سلطان الورى لسكان الثرى » وقصد به بيان قضاء الصلاة عن الاموات - (منه) .

الصادق (ع) انه قال : كلما فاتك بالليل فاقضه بالنهار قال الله تعالى (وهو الذى جعل الليل) الآية يعنى ان يقضى الرجل ما فاتته بالليل بالنهار وما فاتته بالنهار بالليل . وفى تفسير على بن ابراهيم قال : حدثني ابي عن صالح بن عتبة عن جميل عن ابي عبد الله (ع) قال : قال له رجل : جعلت فداك يا بن رسول الله ربما فاتتني صلاة الليل الشهر والشهرين والثلاثة فاقضها بالنهار يجوز ذلك ؟ قال : قرء عين لك والله ، قالها ثلاثا ان الله يقول : (وهو الذى جعل الليل) الآية فهو قضاء صلاة النهار بالليل وقضاء صلاة الليل بالنهار وهو من سر آل محمد المكشون . والاخبار فى ذلك من طريق اهل البيت عليهم السلام كثيرة .

واختلف علماءنا فى استحباب تعجيل فائتة النهار بالليل وفائتة الليل بالنهار ، او ان المستحب تأخير النهارية الى النهار والليلية الى الليل فالأكثر على الاول ، ويدل عليه ظاهر الآية مع الخبرين المذكورين ، ويدل عليه ايضا ما روى عن ابي عبد الله (ع) عن ابيه (ع) قال : قال رسول الله (ص) ان الله يباهى بالعبد يقضى صلاة الليل بالنهار ويقول : ياملئكتى انظروا الى عبدى يقضى ما لم افترض عليه اشهدوا انى قد غفرت له . وفى حديث آخر عن على بن الحسين عليهما السلام انه كان يقضى صلاة الليل بالنهار وما فاتته بالليل يقضيه بالنهار ، وغير ذلك من الاخبار . ونقل عن ابن الجنيد والمفيد انها ذهبا الى الثانى ، ويدل على ذلك بعض الاخبار ايضا ، وطريق الجمع بين الاخبار بالحمل على الافضل والفضيلة وبأن فى الاول المسارعة الى الخير والمغفرة .

(فائدة) يجب الترتيب فى الفوائت الواجبة ، واما المستحبة فالأحوط فيها ذلك ويجب قضاء فائتة الحضر تماما ولو صليت سغراً وبالعكس والجهر والاخفات فيها كالاداء ويؤتى بها فى جميع الاوقات بلا كراهة ، ويدل

على ذلك الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام .

* * *

* (السادسة) في سورة التوبة [آية ٥] (فاذا انسلخ الاشهر الحرم) الى قوله : (فان تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) استدلوها بها على ان تارك الصلاة مستحلاً مرتد يجب قتله لانه تعالى علق المنع من قتلهم على الامور المذكورة ولا شك ان تركهم الصلاة كان على وجه الاستحلال لعدم تحقق اعتقاد وجوبها من المشرک والحكم المعلق على مجموع لا يتحقق الا مع تحقق المجموع فيكفي في حصول نقيضه فوات واحد من المجموع ، وفي الدلالة على ذلك نظر لانها انما تضمنت حكم المشرکين والكفار الذين لم يدخلوا في الاسلام ، واما من دخل في الاسلام ثم ارتد فلا تدل على ان هذا حكمه ، لكن النصوص من طريق اهل البيت عليهم السلام الدالة على كفر تارك الصلاة ولزوم قتله كثيرة كصححة زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : ان تارك الفريضة كافر . وصححة بريد عن ابي جعفر (ع) قال : قال رسول الله (ص) ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلاة الفريضة متعمداً أو متهاوناً بها فلا يصليها . وعن مسعدة بن صدقة قال : سئل ابو عبد الله (ع) ما بال الزاني لانسميه كافراً وتارك الصلاة نسميه كافراً وما الحجة في ذلك ؟ فقال : لأن الزاني وما اشبهه انما يفعل ذلك لمكان الشهوة لانها تغلبه وتارك الصلاة لا يتركها الا استخفافاً بها ، وذلك لانك لا تجد الزاني يأتي المرأة الا وهو مستلذ لا تباينه اياها قاصداً اليها وكل من ترك الصلاة قاصداً لتركها فليس يكون قصده لتركها للذة ، فاذا نفيت اللذة وقع الاستخفاف واذا وقع الاستخفاف وقع الكفر .

والمعروف من مذهب اصحابنا ان المرتد على قسمين فطرى وملى ، والاول ان كان ذكراً يتحتم قتله ولا يستتاب وتبين منه زوجته وتعتد منه عدة الوفاة وتقسم امواله بين ورثته ، والاثنى تخلد في السجن وتضرب

اوقات الصلاة حتى تتوب والثاني يستتاب مدة يمكن فيها الرجوع ، وروى ثلاثة ايام .

* * *

* (السابعة) في سورة البقرة [آية ٢١] (يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) لفظ الناس عام لسائر المكلفين من الكفار وغيرهم . فالآية دالة بعمومها على كون الكفار مكلفين بالفروع الاسلامية كما انهم مكلفون بالاصول ، ويدل عليه ايضا قوله تعالى : (ما سللكم فى سقر قالوا لم نك من المصلين) وقوله (غلغف من بعدهم خلف اضاعوا الصلاة) وبذلك قال الامامية والشافعية ، ويدل عليه ايضا كثير من الاخبار وخالف فى ذلك ابو حنيفة فذهب الى كونهم غير مكلفين بالفروع لعدم صحتها منهم حال الكفر وعدم وجوب القضاء بعد الاسلام فلا فائدة للتكليف حينئذ . والجواب ان شرط صحة الاتيان بها هو الايمان وهو مقدور لهم فيصح التكليف بها والفائدة حينئذ العقاب على الترك .

واعلم انه يجب على المرتد اذا تاب ان يقضى ما فاتته من الصلوات زمان رده . قال فى المنتهى وهو قول علمائنا اجمع وبه قال بعض العامة ، ويدل عليه عموم الاية والاخبار الواردة عن اهل العصمة عليهم السلام . ولعل الاستدلال بها مبنى على ان الامر بالشىء كاف فى لزوم قضائه ، وقد يستدل بها ايضا على مشروعية العبادة مطلقا بدون احتياج الى التوقيف الا ما ثبت عنه من الاحوال والكيفيات ونحو ذلك مما دل الدليل عليه ، وقد يستدل بها ايضا على ان العبد لا يستحق بالعبادة جزاء لانها انما دلت على الوجوب للشكر على نعمة الابدان والخلق . وفيه نظر لجواز كون ذكر ذلك تحريضا وترغيبا . كيف والآيات الكثيرة صريحة فى المجازاة كما مرت الاشارة اليه . نعم فى بعض الاخبار دلالة على كون الجزاء بالتفضل منه سبحانه ، وذلك لقصور

الاعمال لانه اذا وقع العمل تاما لا يستحق به جزاء - فافهم .

(النوع الثامن)

فيما عدا اليومية من الصلاة واحكام تلحق اليومية ايضا ، وفيه ايات :
 * (الاولى) في سورة الجمعة [آية ٩] (ياايها الذين امنوا اذا
 نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير
 لكم ان كنتم تعلمون) خص المؤمنين بالخطاب لما مر في آية الطهارة ،
 والمراد بالتداء هنا الاذان . ومن ، هنا للبيان على حذف مضاف أى من
 صلاة يوم الجمعة ، ويحتمل ان تكون بمعنى في ، وسميت الجمعة لانه تعالى
 جمع فيها الخلائق لانه خلقها في ستة ايام وكان الابتداء في الخلق يوم الاحد
 وروى في الكافي عن ابي حمزة عن ابي جعفر (ع) قال : قال الرجل :
 كيف سميت الجمعة ؟ قال ان الله عز وجل جمع فيها خلقه لولاية محمد
 ووصيه (ع) في الميثاق فسماه يوم الجمعة لانه خلقه . وقيل انه كان في
 اللغة القديمة يسمى ذلك اليوم العروبة واول من سماها جمعة كعب بن لوى
 لاجتماع الناس فيه اليه . وقال ابن سيرين : ان اهل المدينة جمعوا قبل ان
 يقدم اليهم رسول الله (ص) وقبل ان تنزل الجمعة ، وذلك انهم قالوا لليهود يوم
 يجتمعون فيه وكذلك للنصارى ايضا يوم فلنجعل نحن يوماً نجتمع فيه بذكر
 الله سبحانه وتعالى ، فقالوا لليهود السبت وللنصارى الاحد فاجعلوه يوم
 العروبة جمعة ، فاجتمعوا الى سعد بن زرارة فصلى بهم فسموه يوم الجمعة .
 والمراد بذكر الله هنا الصلاة لاشتغالها على ذكره الاكل . واحتمل بعضهم ان
 يكون المراد الخطبة وهو بعيد ، وجوز بعضهم ارادتهما معاً . وقرأ ابن
 مسعود فامضوا الى ذكر الله . وروى ذلك عن علي بن ابي طالب (ع) قال
 في مجمع البيان وهو المروى عن الباقر والصادق عليهما السلام ، وفي الكافي
 عن جابر بن يزيد عن ابي جعفر (ع) قال : قول الله عز وجل (فاسعوا

الى ذكر الله) قال : اعملوا وعجلوا فانه يوم مضيق على المسلمين وثواب اعمال المسلمين على قدر ما ضيق عليهم والحسنة والسيئة تتضاعف فيه . قال : وقال ابو جعفر (ع) وانه لقد بلغني ان اصحاب النبي (ص) كانوا يتجهزون للجمعة يوم الخميس لانه يوم مضيق على المسلمين . وفي صحيحة اخرى عنه (ع) انه قال : ان من الاشياء اشياء موسعة واشياء مضيقة ، فالصلوات بما وسع الله فيه تقدم مرة وتؤخر اخرى ، والجمعة بما ضيق فيها فان وقفها يوم الجمعة ساعة تزل الشمس ووقت العصر فيها وقت الظهر في غيرها . وفي علل الشرائع باسناده الى الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال . اذا قمت الى الصلاة انشاء الله تعالى فانها سعي وليكن عليك السكينة والوقار ، فما ادركت فصل وما سبقت قائمه ، فانه تعالى يقول (يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله) ومعنى فاسعوا هو الانسكاف . وفي تفسير على بن ابراهيم قوله (فاسعوا) قال الاسراع في المشي ، وفي رواية ابي الجارود عن ابي جعفر (ع) يقول : اسعوا اي امضوا ، ويقال اسعوا اعملوا بها وهو قص الشارب وتنف الابط وتقليم الاظفار والغسل ولبس افضل ثيابك وتطيب للجمعة فهو السعي ، يقول الله : (من اراد الاخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن) .

اذا عرفت ذلك فهنا فوائد :

(الاولى) المراد بالسعي المضى والذهاب كما قاله الاكثر ، وفيل المراد الاسراع كما يرشد اليه الامر بترك البيع ، ويدل عليه رواية جابر المذكورة ونحوها ، ويدل على الاول القراءة المذكورة وانه المتبادر من لفظ السعي عرفاً ولغة ، وان المقصود الايتان بها على أى وجه فقد يجب الاسراع اذا توقف الايتان بها عليه ولو قبل النداء كالتأني عن موضع اقامتها بما دون الفرسخين فالتعليق به مبنى على الغالب وقد يستحب لتحصيل المباشرة الى

المسجد التي تقام فيه لما رواه عبد الله بن سنان قال : قال ابو عبد الله (ع) فضل الله الجمعة على غيرها من الايام ، وان الجنان لنزخرف وتزين يوم الجمعة لمن اتاها ، وانكم تتسابقون إلى الجنة على قدر سبقكم إلى الجمعة ، وان ابواب السماء لتفتح لصعود اعمال العباد . ويؤيده استحباب كونه في هذا اليوم على سكينه ووقار كما ورد بهض الاخبار ، ويمكن حمل الاخبار المذكورة على الاستحباب أو على حال لا يحصل ادراكها الا بالاسراع كما يشعر به التوقيت وكونها من المضيق ، فما قاله الاكثر اقوى .

(الثانية) دلت الآية على وجوب صلاة الجمعة لأن الامر للوجوب وهو هنا للتكرار باتفاق العلماء كافة ، وفي تعقيب الامر بقوله (وذروا) وبالإشارة وتوقيت الانتشار ونحو ذلك ضروب من التأكيد والحث . ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة جداً بل يكاد تواترها كصححة أبي بصير ومحمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) قال : ان الله عز وجل فرض في كل سبعة ايام خمسا وثلاثين صلاة واجبة على كل مسلم ان يشهدا الا خمسة المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي . وصححة زرارة عن أبي جعفر (ع) انه قال له : انما فرض الله عز وجل على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمسا وثلاثين صلاة ، منها صلاة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن تسعة عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والاعمى ومن كان على رأس ازيد من فرسخين . وصححة منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال : يجمع القوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زاد ، فان كانوا أقل من خمسة فلا جمعة لهم والجمعة واجبة على كل احد لا يعذر الناس فيها الا خمسة المرأة والمملوك والمسافر والمريض والصبي ، ونحو ذلك من الاخبار الصريحة الدلالة .

وقد اشتهر بين الاصحاب توقف وجوبها على حضور الامام او نائبه

الخاص ، بل اسنده في المعتبر الى علمائنا مؤذنا بدعوى الاجماع وبه قال جميع من العامة كأبي حنيفة ، واما في زمن الغيبة فذهب جماعة منهم الشيخ في الخلاف والمبسوط الى الوجوب التخييري بينها وبين الظهر وفعلها جمعة افضل وذهب جماعة الى عدم الجواز . والذي يظهر من الاخبار عدم توقف الوجوب على حضور الامام أو النائب الخاص له ، واللازم من ذلك العيني لا التخييري ، والى ذلك ذهب بعض المتأخرين وهو الاقوى . والذي يظهر ايضا انه يكفي حصول امام عدل يحسن الخطبة ولا يشترط كونه فقيهاً جامعاً لشرائط الفتوى وهو النائب العام كما قيل . ولكن هنا شروط آخر : منها العدد وهو خمسة احدهم الامام وفاقاً للاكثر إقتصاراً في تقييد الآية على موضع الوفاق ، ولدلالة الاخبار الصحيحة على ذلك كصحيحة منصور المذكورة وصحيحة زرارة قال : كان ابو جعفر (ع) يقول : لا تكون الخطبة والجمعة صلاة ركعتين على اقل من خمسة رهط الامام واربعة . وصحيحة ابي العباس عن ابي عبد الله (ع) قال : ادنى ما يجزى في الجمعة سبعة أو خمسة ادناه ، وقيل سبعة في الوجوب العيني وخمسة في الوجوب التخييري جمعاً بين الاخبار المذكورة وبين اخبار اخر دلت على السبعة . ومنها الخطبتان . ومنها الجماعة فلا تصح فرادى ، ونقل على الشرطين الاجماع ، ويدل عليهما الاخبار المتعددة . وبقية الاحكام المذكورة في كتب الفروع مفصلة .

(الثالثة) دل قوله (وذروا البيع) بصريحه على تحريم البيع بعد النداء كما دل عليه الامر بالسمي بالالتزام . قال في التذكرة وعليه اجماع العلماء كافة ، وقال ابن بابويه في كتابه كان بالمدينة اذا أذن المؤذن يوم الجمعة نادى مناد حرم البيع لقوله تعالى (اذا نودى) الآية .

(فروع)

(الاول) البيع الواقع في اثناء السمي هل يحرم ام لا ؟ ظاهر اطلاق

الآية وكلام الاصحاب التحريم ، ويحتمل العدم بل هو غير بعيد لعدم منافاته للسعى اليها وللاصل .

(الثاني) هل يحرم غير البيع من العقود والمعاملات ؟ قال الاكثر بالعدم ، وفي المعتبر ان ذلك هو الاشبه بالمذهب لأن تعديته الى غيره قياس ممنوع مع مخالفته للاصل ، ولعموم ما دل على الاباحة . وقيل بالتعديّة نظراً الى العلة الموصى اليها بقوله (ذلكم خير لكم) فيكون من قبيل منصوص العلة ، وامكان حمل البيع في الآية على المعاوضة المطلقة التي هي معناه الاصل ولأن الامر بالسعى يستلزم النهي عن كل ما ينافيه . ويكون تخصيص البيع بالذكر جرياً على الغالب لا لكونه هو المقصد بالتحريم لا غير . وفيه نظر لانه على تقدير تسليم حجة منصوص العلة نقول ان العلة هنا غير ظاهرة ، وحمل البيع على المعاوضة المطلقة خلاف المعنى الشرعي والعر في ، والامر لا يستلزم النهي عن الاضداد الخاصة كما حقق في الاصول . ولو سلم فانما يقتضي تحريم المنافي خاصة لا مطلق المعاوضات .

(الثالث) لو باع اثم وكان البيع صحيحاً لأن العقد صدر عن اهله فتجب الوفاء به ، ولعموم ما دل على صحة البيع ولزومه . والآية انما دلت على التحريم لا نفي الصحة لان النهي في المعاملات لا يستلزم الفساد . وقال بعض اصحابنا وبعض اهل الخلاف بعدم الصحة بناءً على القول بان النهي في المعاملة كان موجباً للفساد .

(الرابع) لو كان احد المتعاقدين ممن لا تجب عليه الجمعة قيل اختص الآخر بالتحريم ، ولا يبعد شمول التحريم له للمعاونة على الاثم .
(الرابعة) قيل في الآية اشارة الى اختصاص الامر بالسعى بالاخرار لان العبد محجور عليهم فلا يتناولهم الخطاب ، وفيه نظر لعموم التكليف

لمن امن كالتكليف بالصلاة ونحوها فالخرج له النصوص . نعم فيها دلالة على عدم الوجوب على من لم يدخل في المكلفين كالصغير والمجنون ومن لم يكن متمكناً من السعي كالمريض والاعمى ، وفي التعبير بصيغة المذكر دلالة على خروج المرأة ، وكذا السياق .

(الخامسة) قيل فيها دلالة على وجوبها على البعيد والقريب الا ما خرج بدليل كمن بعد بأزيد من فرسخين ، وفيه تأمل لان تعليق الحكم على النداء يؤذن بان الخطاب من يسمع ذلك تحقيقاً او تقديرًا وهو القريب ، فيكون دخول غيره بدليل .

(السادسة) في الامر بالسفر وترك البيع في وقت النداء وتعقيب اباحة الانتشار بقضائها دلالة على تحريم السفر بعد الزوال ، ويدل عليه ايضا قوله (ع) الصلاة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت ، وعليه نقل الاجماع . قوله (ذلكم خير لكم) أى ذكر الله أو السعي وترك البيع لأن نفع الآخرة خير وأبقى (ان كنتم تعلمون) أى من اهل العلم والعرفان او بما يترتب على ذلك وما عند الله من الخير .

* * *

* (الثانية) [في سورة الجمعة أيضاً آية ١٠] فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون (المراد بقضائها هنا فعلها ، وفيها دلالة على كون المراد بالذكر في قوله (الى ذكر الله) هو الصلاة كما مر . والانتشار التفرق . والابتغاء من فضل الله هو طلب رزقه على وجه مباح . وفيه اشارة الى ان الارزاق كلها منه تعالى كما دلت عليه آيات اخر ، وفي تفسير على بن ابراهيم يعنى اذا فرغ من الصلاة فانتشروا في الارض قال : يوم السبت . وروى عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (ع) قال : انى لأركب في الحاجة التى كفاها الله ما اركب فيها الا

لالتباس ان يرانى الله اضحى فى طلب الحلال ، اما تسمع قول الله عز اسمه :
 (فاذا قضيت الصلاة) الآية أرأيت لو ان رجلا دخل بيتا وطين عليه بابه
 ثم قال رزقى ينزل علىّ كان يكون هذا احد الثلاثة الذين لا يستجاب لهم .
 قال : قلت من هؤلاء ؟ قال : رجل يكون عنده المرأة فيدعو عليها فلا
 يستجاب له لأن عصمتها فى يده لو شاء ان يخلى سبيلها ، والرجل يكون له
 الحق على الرجل فلا يشهد عليه فيجحد حقه فيدعو عليه ولا يستجاب له لأنه
 ترك ما امر به ، والرجل يكون عنده الشئ فلا ينتشر ولا يطلب ولا يلتمس
 حتى يأكله ثم يدعو فلا يستجاب له . وروى عن ابى عبد الله (ع) انه قال :
 الصلاة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت . وروى فى المحاسن عن ابى ايوب
 الخزاز قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن قول الله تعالى (فاذا قضيت الصلاة)
 الآية قال : الصلاة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت . وقال : السبت لنا والاحد لبني
 امية وروى السبت لبني هاشم والاحد لبني امية فانقوا اخذوا الاحد ، وروى ابن
 بابويه فى من لا يحضره الفقيه . ولا منافاة فى ذلك لان المنسوب الى بنى
 هاشم منسوب اليهم عليهم السلام . وفى عيون الاخبار باسناده عن جعفر
 ابن محمد (ع) قال : السبت لنا والاحد لشيعتنا والاثنين لبني امية والثلاثاء
 لشيعتهم والأربعاء لبني العباس والخميس لشيعتهم والجمعة لسائر الناس جميعاً ،
 وليس فيه سفر قال الله تعالى (فاذا قضيت الصلاة) الآية يعنى يوم السبت
 والظاهر ان كون الاحد لشيعتهم فى هذه الرواية انما هو فى بعض الافعال ،
 فلا ينافى كونه لبني امية فى بعض اخر كما يشعر به قوله « انقوا أخذوا الاحد » ،
 وكذا الكلام فى البقية ، فانه روى ابن بابويه ان من تعذرت عليه الحوائج
 فليطلبها يوم الثلاثاء فانه اليوم الذى الان الله من الحديد لداود عليه السلام
 رواه مسند آئمن الصادق (ع) وروى عن ابى جعفر (ع) ان رسول الله (ص) كان
 يسافر يوم الخميس وقال انه يوم يحبه الله ورسوله وملائكته ونحو ذلك . وقال فى الفقيه

ويكره السفر والسعى الحوائج يوم الجمعة يكره من اجل الصلاة فأما بعد الصلاة فجائز يتبرك به ، ورد ذلك في جواب السرى عن ابى الحسن على بن محمد (ع) . وفي الكافي بسنده الى ابى حفص العطار شيخ من اهل المدينة قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : قال رسول الله (ص) اذا صلى احدكم المكتوبة وخرج من المسجد فليقف بباب المسجد ثم ليقل اللهم دعوتى فاجبت دعوتك وصليت مكتوبتك وانتشرت في ارضك كما امرتني فاسألك من فضلك العمل بطاعتك واجتناب سخطك والكفاف من الرزق برحمتك ، اذا عرفت ذلك فالامر هنا بالانتشار للاباحة اجماعا كما في قوله (اذا حللتم فاصطادوا) وقوله (فاذا تطهرن فاتوهن) وبذلك استدل من قال بأن الامر الوارد عقب النهى للاباحة الرافعة للحظر ، ومن قال بأنه للوجوب استدل بكونه الاصل في كل امر الا ما خرج بدليل كالاجماع بالنسبة الى الآية المذكورة ، وفي الآية دلالة على ان من وجبت عليه الجمعة هو من كان قابلا لتوجه الخطاب اليه ، وفيه قدرة على الانتشار فيخرج المريض والاعمى والشيخ الهم والمجنون والصغير .

قوله (واذكروا الله كثيراً) اى على احسانه اليكم بالتوفيق والالطاف أو المعنى اذكروه في تجاراتكم واسواقكم ، او اذكروا امره ونهيه عند طلب الرزق فلا تاخذوا الا ما احل ، او الذكر حال العقد فقد روى استحباب الدعاء اذا دخل السوق واذا اشترى شيئا من متاع أو غيره ، والظاهر ان المراد اذمان الذكر على جميع الاحوال ليخرجوا بذلك عن الغافلين ويكونوا من الفائزين بالفلاح والثواب والتعظيم .

* * *

* (الثالثة) [في سورة الجمعة ايضا آية ١١] (واذاروا تجارة أو لحوا انفضوا اليها وتركوك قائما قل ما عند الله خير من الله ومن التجارة والله

خير الرازيين (في عيون الاخبار في وصف عبادة الرضا (ع)) انه كان يقرأ في سورة الجمعة : قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة للذين اتقوا والله خير الرازيين . وفي غوالي اللثالي روى مقاتل بن سليمان ومقاتل بن قباقة لا يينا رسول الله (ص) يخطب يوم الجمعة اذ قدم دحية الكلبي من الشام بتجارة وكان اذا قدم لم يبق في المدينة عاتق الا اتته . وكان يقدم اذا قدم بكل ما يحتاج اليه الناس من دقيق وبر وغيره ثم يضرب الطبل ليؤذن الناس فيتناعوا منه . فقدم ذات جمعة كان قبل ان يسلم رسول الله (ص) يخطب على المنبر فخرج الناس فلم يبق في المسجد الا اثنا عشر رجلا ، فقال رسول الله (ص) لو لا هؤلاء لسومت لهم الحجارة من السماء . ونحوه نقل في مجمع البيان عن جابر بن عبد الله الانصاري الا انه قال (ص) لو تابعتهم حتى لا يبق احد منكم لسال بكم الوادي نار . ونقل عن ابن كيسان ان الذي بقوا أحد عشر وعن ابن عباس ثمانية .

و (اللهو) كلبا الهى عن ذكر الله تعالى ، والمراد هنا الطبل . وروى في الفقيه وفي النخال فيما اوصى به النبي (ص) عليا (ع) : يا على ثلاث يقبعن القلب استماع اللهو وطلب الصيد وايتيان باب السلطان . وعن ابى الحسن الأول (ع) قال : قال رسول الله (ص) اربع خصال يفسدن القلب وينبتن النفاق في القلب كما ينبت الماء الشجر استماع اللهو والهذوا وايتيان باب السلطان وطلب الصيد . وروى زرارة عن ابى جعفر (ع) قال : لهُو المؤمن في ثلاثة اشياء التمتع بالنساء ومفاكة الاخوان والصلاة بالليل والمراد بالتجارة المال المنتقل بعقد المعاوضة مع قصد الاكتساب . والرؤية هنا يحتمل ان تكون بصرية ، ويحتمل ان تكون قلبية أى روا تجارة قادمة ، والضمير في اليها يرجع الى التجارة لانها المقصودة بالذات من الخروج لما نقل انه قد اصابهم جوع وغلاء سعر فبادروا بالخروج خشية ان يسبقوا .

وقيل التقدير اذا راوا التجارة انفضوا اليها واذا راوا لهوا انفضوا اليه فخذت لوجود الدلالة عليه، فالترديد للدلالة على ان منهم من خرج للتجارة ومنهم من خرج للهو وقدم التجارة للترقى مبالغة في النظم بانهم خرجوا الى ما لا حاجة بهم اليه، وقدم اللهو في قوله خير من اللهو ومن التجارة مبالغة في المدح - فافهم . والروايات دلت على انه كان يخطب قائماً ، وفي الصحيح عن ابي بصير انه سأل عن الجمعة كيف يخطب الامام ؟ قال : يخطب قائماً فان الله يقول : (وتركوك قائماً وفي صحيحة ابن ابي يعفور عن ابي عبد الله (ع) انه قال : انصرفوا اليها وتركوك قائماً يخطب على المنبر . وقال جابر بن سمرة : ما رأيت رسول الله (ص) يخطب الا هو قائم ، فمن حدثك انه خطب وهو جالس فكذب .

وبالجملة ثبت انه (ص) ما كان يخطب الا وهو قائم ، وذلك في بيان الواجب فيدل على الوجوب ، وهو مذهب اصحابنا . ونقل عليه في التذكرة الاجماع . وفي صحيحة معاوية بن وهب ان اول من خطب وهو جالس معاوية واستأذن الناس في ذلك لوجع كان في ركبتيه ، ثم قال : الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسة لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصلاً ما بين الخطبتين . واعلم ان ابن بابويه روى في ثواب الاعمال عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله (ع) قال : من الواجب على كل مؤمن اذا كان لنا شيعة ان يقرأ في ليلة الجمعة بالجمعة وسبب اسم ربك الاعلى ، وفي صلاة الظهر بالجمعة والمنافقين فاذا فعل ذلك فكأنما يعمل بعمل رسول الله (ص) وكان ثوابه وجزاؤه على الله تعالى الجنة . قال بعض العلماء وما رأيت هذه الرواية الا في ثواب الاعمال وفي سندها محمد بن حنان وهو مجهول واسماعيل بن مهران وهو مختلف فيه ، ومع ذلك هي مخالفة للاجماع لانه لم يقل احد بوجوب السورتين في ليلة الجمعة . ومخالفة لصحيحة علي بن يقطين قال : سألت ابا الحسن (ع) عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بغير سورة الجمعة متعمداً . قال : لا بأس بذلك

ونحوها من الروايات فهي محمولة على تأكيد الاستحباب ، وكذا ما روى في معناها . والمشهور بين الاصحاب استحباب قراءة الجمعة والمنافقين في الظهرين . ونقل في شرايع قولاً بوجوب السورتين فيهما ونسبه في المعبر الى ابن بابويه في كتاب الفقيه ، وصريح كلامه ينادى باختصاص الوجوب في الظهر مسح امكان حمل عبارته على تأكيد الاستحباب . ونقل عن المرتضى القول بوجوب السورتين في صلاة الجمعة ، والاظهر الاستحباب لصحيفة ابن يقطين المذكورة وغيرها . وقال في المدارك استحباب قراءة السورتين في الظهر يوم الجمعة لم اقف على رواية تدل بمضمونها عليه .

اقول: روى الشيخ في الحسن براهيم بن هاشم عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن القراءة في الجمعة اذا صليت وحدي اربعا اجهر القراءة ؟ قال : نعم . وقال: اقرأ سورة الجمعة والمنافقين يوم الجمعة . وهذه الرواية ظاهرة الدلالة على ذلك بل كالصريحة فيه ، وفي حسنة عمر بن يزيد قال : قال ابو عبد الله (ع) من صلى الجمعة بغير الجمعة والمنافقين اعاد الصلاة في سفر أو حضر دلالة على ذلك ايضا لأن الثابت في السفر هو الظهر . وفي الصحيح عن سليمان بن خالد قال لابي عبد الله (ع) النافلة يوم الجمعة ست ركعات قبل زوال الشمس وركعتان عند زوالها والقراءة في الاولى بالجمعة وفي الثانية بالمنافقين وبعد الفريضة ثمان ركعات ، فان ظاهر اطلاقها ان لم يكن ظاهر الظهر فهو شامل له .

* * *

* (الرابعة) في سورة الاعلى [آية ١٤-١٥] (قد افلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى) لا يحضره الفقيه وسئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل (قد افلح من تزكى) قال : من اخرج الفطرة . قيل له : (وذكر اسم ربه فصلى) قال : خرج الى الجبانة فصلى . وروى الشيخ في الحسن عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله (ع) في قوله (قد افلح من تزكى .

وذكر اسم ربه فصل) قال : روح الى الجبابة فيصل ، والمراد هنا صلاة العيد كما هو واضح . وفي تفسير علي بن ابراهيم قال : صلاة الفطر والاضحى وقد تقدم في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) ان قول جماع من المفسرين فيها ان المراد بالنحر نحر الابل وبالصلاة صلاة العيد ويدل على وجوب صلاة العيد ايضا روايات متعددة كقوله في صحيحة زرارة صلاة العيدين فريضة ، واجمع علماؤنا على انها فرض عين ، واختلف فيه العامة فذهب احمد الى انها واجبة على الكفاية والشافعى ومالك على الاستحباب ولا بن حنيفة روايتان احدهما انها سنة والاخرى انها واجبة .

وشرائط وجوبها عند الاصحاب شرائط الجمعة ، وتفارقها بأمور :
(الاول) انه في حال الغيبة لا تجب بحال . قال الشهيد الثانى في روض الجنان ولا مدخل للفقهاء حال الغيبة في وجوبها في ظاهر الاصحاب - انتهى ، وفي الدليل تأمل .

(الثانى) ان المتخلف عن الخروج مع الامام لعذر يستحب له فعلها منفردا ، وبه قال اكثر الاصحاب ، ويدل عليه صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال : من لم يشهد جماعة الناس في العيدين فليغتسل وليتطيب بما وجد وليصل وحده كما يصلى في الجماعة . وصحيحة الحلبي قال : سئل ابو عبد الله (ع) عن الرجل لا يخرج في يوم الفطر والاضحى عليه صلاة وحده ؟ فقال : نعم ، ونحو ذلك رواية منصور بن حازم . ونقل عن ظاهر المقنع وابن ابي عقيل عدم مشروعية الانفراد فيها مطلقا ، ويمكن ان يستدل لها بصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال : سأله عن الصلاة يوم الفطر والاضحى ؟ قال : ليس صلاة الا مع الامام ، ونحو ذلك من الاخبار ، والظاهر ان المراد نفي الوجوب ، وبذلك يحصل الجمع بين الاخبار (الثالث) مع اختلاف الشرائط يستحب الايتان بها جماعة وفرادى

وبذلك قال أكثر الاصحاب ، ونقل عن المرتضى وابن الصلاح القول بتعين الانفراد واوله ابن ادریس ، ومن ثم لم ينقل في المنتهى في الحكم باستحبابها جماعة وفراى خلافاً الا لبعض العامة . ويدل على القول الاول رواية سماعة عن ابي عبد الله (ع) قال ؛ لا صلاة في العيدين الا مع امام وان صليت وحدك فلا بأس ، فان الظاهر ان المراد نفي الكمال . وربما يدل عليه ايضا صحيحة عبد الله بن سنان المذكورة باطلاقها . وما رواه عبد الله بن المغيرة عن بعض اصحابنا قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن صلاة الفطر والاضحى ؟ قال ؛ صلها ركعتين في جماعة وغير جماعة . وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال في صلاة العيدين : اذا كان القوم خمسة أو سبعة فانهم يجمعون الصلاة كما يصنعون يوم الجمعة . وربما يدل عليه ايضا الاخبار الدالة على انه لا صلاة يوم الفطر والاضحى الا مع امام ، فان تنكير الامام يشعر بأن الامام امام الجماعة لا امام الاصل ، فعلى هذا يكون المراد نفي الكمال ، ويؤيده الشهرة بين الاصحاب والاستصحاب والترغيب فيها ، بل لا يبعد ان يكون الاحوط انها لا تصلى على الانفراد الا مع تعذر الجماعة أو عدم اجتماع العدد لان ذلك هو المستفاد من ظواهر النصوص - فافهم . وتفرقها ايضا في الوقت والكيفية وبعض احكام اخر .

* * *

* (الخامسة) في سورة التوبة [آية ٨٤] (ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره انهم كفروا بالله ورسول وماتوا وهم فاسقون) المراد هنا صلاة الاموات ، والمراد بالقيام على القبر قيام بالدعاء له ، فتدل على عدم جواز الصلاة في وقت من الاوقات على احد من الكفار والمنافقين الذين ماتوا على كفرهم ونفاقهم ، وعلى عدم جواز الدعاء لهم على قبورهم . وصلات الاموات عبارة عن مجموع مركب التكبيرات

والاذا كان على الوجه المنقول ، فالنهي متعلق بتلك الماهية . وروى في الكافي في الحسن عن محمد بن مهاجر عن امه ام سلمة قالت : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : ان رسول الله (ص) اذا صلى على ميت كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة ودعا للبيت ثم كبر وانصرف ، فلما نهاه الله عز وجل عن الصلاة على المنافقين كبر وتشهد ثم كبر وصلى على الانبياء ثم كبر ودعا للمؤمنين ثم كبر الرابعة وانصرف ولم يدع للبيت وفي الحسن عن حماد بن عثمان وهشام بن سالم عن ابي عبد الله (ع) قال : كان رسول الله (ص) يكبر على قوم خمسا وعلى قوم اخرين اربعا فاذا كبر على رجل اربعا اتهم يعني بالنفاق وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله (ع) قال : كان يعرف المؤمن والمنفاق بتكبير رسول الله (ص) على المؤمن خمسا وعلى المنافق اربعا . وروى الشيخ في الحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : لما مات عبد الله بن ابي بن سلول حضر النبي (ص) جنازته فقال عمر لرسول الله (ص) يا رسول الله الم ينهك الله ان تقوم على قبره ؟ فسكت فقال : يا رسول الله الم ينهك الله ان تقوم على قبره ؟ فقال له : ويلك وما يدريك ما قلت ، اني قلت : اللهم احش جوفه ناراً واملا قبره ناراً واصله النار ، قال ابو عبد الله (ع) فأبدأ من رسول الله (ص) ما كان يكره . وفي تفسير العياشي عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر (ع) يقول : ان النبي (ص) قال لابن عبد الله بن زياد : اذا فرغت من ابيك فاعلني وكان قد توفي فاتاه فاعلمه فأخذ رسول الله (ص) نعليه للقيام فقال له عمر اليس قد قال الله ﴿ ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره ﴾ فقال له ويلك أو ويحك انما اقول اللهم املا قبره ناراً واملا جوفه ناراً واصله يوم القيامة ناراً . ونحو ذلك في تفسير علي بن ابراهيم وغوالي اللثالي وفي رواية حنان بن سدير عن ابيه انه (ص) قال لعمر عند ذلك ارايت صلينا له علي جنازة ولا قمنا له علي قبر ، ثم قال : ان ابنه رجل من

المؤمنين وكان يحق علينا اداء حقه .

اذا عرفت ذلك فالذى يظهر من هذه الاخبار ان النهى الوارد في الآية الشريفة متناول للمنافقين ، وانه انما تعلق بالدعاء لهم خاصة دون بقية الاذكار والتكبيرات ، واطلاق الصلاة على ذلك جريا على اللغة ، ويمكن ان يكون المراد بالصلاة المنهى عنها في الآية الشريفة الصلاة الكاملة أى المشتملة على الدعاء للبيت والتكبيرات الخمس والاذكار ، ويكون اطلاق الصلاة حيثئذ المجموع المركب من قبيل تسمية الكل باسم الجزء (١) واصحابنا رضوان الله عليهم حملوا هذه الاخبار على الصلاة على المنافقين الذين اظهروا كلمة الاسلام وابتنوا الكفر والنفاق . وحاصل الكلام ان من كان مجاهراً بالكفر ولم يظهر الشهادتين فلا تجوز الصلاة عليه لا بربع تكبيرات ولا بخمس ، ومن كان مؤمناً ومن بحكمه فيجب عليه الصلاة بخمس تكبيرات مع الدعاء له ، ومن لم يدخل في رتبة المؤمنين من المنافقين وغيرهم من سائر الفرق الذين اظهروا الشهادتين ، فقد اختلف في الصلاة عليهم علماءنا فذهب المفيد وابن ادریس وابو الصلاح الى عدم الوجوب الا للضرورة واحتج ابن ادریس على ذلك بان غير المؤمن كافر وقال الله تعالى : (ولا تصل على احد منهم) الآية ونحو ذلك احتج في باب الغسل من التهذيب لما ادعاه المفيد وذهب الشيخ في جملة من كتبه وابن الجنيد واكثر المتأخرين الى الوجوب ، بل قال في المنتهى وتجب الصلاة على الميت البالغ من المسلمين بلا خلاف ، ثم قال والمراد بالمسلم هنا هو كل مظهر للشهادتين ما لم يظهر منه خلافه بانكار ما علم بالضرورة ثبوته من الدين .

واستدلوا على ذلك بما رواه السكوني عن جعفر عن ابيه عن ابيه (ع)

(١) اى انه تعالى يسمى المجموع صلاة باعتبار اشتغالها على الدعاء

الذى هو صلاة لغة - (منه)

قال: قال رسول الله (ص) صلوا على المرجوم من امتي وعلى القاتل نفسه من امتي ولا تدعوا أحداً من امتي بلا صلاة ، ورواه الصدوق في الفقيه مرسل .
ف قوله : « ولا تدعوا ، الخ يدل باطلاقه على ذلك ، وبرواية طلحة بن يزيد عن ابي عبد الله (ع) عن ابيه قال : صلوا على من مات من اهل القبلة وحسابه على الله . وربما يستدل أيضاً بما يظهر من الاخبار السابقة من مداومته (ص) على ذلك ، وهو اشارة الوجوب . والحق انه لا شبهة في جواز الصلاة عليهم واما الوجوب فالأصل عدمه ، والاجماع انما انعقد على وجوبها على المؤمن خاصة ، واما الروايات التي يستدل بعمومها او اطلاقها فلا تخلو من ضعف في السند او في الدلالة - فافهم .

وقد تضمن الخبر ان الأولان كون التكبير على اهل الخلاف ارباعاً وهو المعمول به ، وعلى القول بوجوب الصلاة عليهم قيل يجب الدعاء عقيب الرابعة على الميت لحسنه محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال ان كان جاحداً للحق فقل « اللهم املاً جوفه ناراً وقبره ناراً وسلط عليه الحيات والعقارب ، ونحوها صحيحة صفوان الجمال عن ابي عبد الله (ع) لمقتضى دلالة الامر ، والقول الاخر عدمه للأصل ولاطلاق الخبرين السابقين ولتبادر الاستحباب وهو الاظهر .

(فائدتان)

(الاولى) مفهوم الوصف والتعليل بالكفر يشعر بلزوم الصلاة على المؤمن وان كان يفعل الكبائر التي لم تخرجه عن الايمان كما دلت عليه كثير من الروايات ، ويدل ايضاً على ان من خرج من الاسلام كالمجسمة والغلاة والنواصب لا يجوز الصلاة عليهم لاتصافهم بالكفر .

(الثانية) استفاد منها على الوجه المذكور رجحان القيام على قبور المؤمنين بالدعاء وطلب الرحمة لهم وزيارتهم ، وقد ورد بذلك اخبار كثيرة .

واعلم ان التكبيرات على المؤمن خمس اجماعاً ، واما الدعاء بينها فالاكثر على الوجوب ولعله الاقوى ، لكن لا يتعين له لفظ على الاظهر لحسنة زرارة ومحمد بن مسلم ومعمّر بن يحيى واسماعيل الجعفي عن ابي جعفر (ع) قال ليس في الصلاة دعاء موقت تدعو بما بدا لك ، واحق الموتى ان يدعى له المؤمن وان يبدأ بالصلاة على نبي الرحمة . واكثر المتأخرين على العمل برواية ام سلمة المذكورة وهي غير صريحة بالوجوب مع ضعفها ومعارضتها لما ذكرنا وامكان حملها على الافضلية .

* * *

* (السادسة) في سورة النساء [آية ١٠١] (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً) الضرب في الارض هنا هو السير ، والجناح الاثم وقد يستعمل بما يشمل المكروه فيندرج في رفع الجناح الواجب والمندوب والمباح ، وقصر الصلاة نقصها كما او الاعم منه ومن الكيف ، والفتنة القتل او ما يشمل التعريض للمكروه .
فاذا عرفت ذلك فهنا فوائد :

(الاولى) دلت الآية الكريمة على ثبوت القصر ، اما كون متعلقه الكيفية او الكمية وكونه رخصة او عزيمة فيعلم من دليل خارج كالاجماع والبيان الوارد عن صاحب الشريعة (ص) ، ففي صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم انهما قالا : قلنا لابي جعفر (ع) ما تقول في الصلاة في السفر كيف هي وكيفي ؟ فقال : ان الله عز وجل يقول (اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) فصار التقصير في السفر واجباً كوجوب التمام في الحضر . قالا : قلنا انما قال الله عز وجل (ليس عليكم جناح) ولم يقل افعلوا فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الحضر ؟ فقال (ع) : او

ليس قد قال عز وجل (ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) الا ترون ان الطوف بهما واجب مفروض لأن الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبيه (ص) وكذلك القصر شيء صنعه (ص) وذكره الله عز وجل في كتابه . قالوا : قلنا فمن صلى في السفر اربعاً يعيد ام لا ؟ فقال : ان قرئت عليه آية القصر وفسرت له فصلى اربعاً اعاد وان لم يكن قرئت عليه ولم يعملها فلا اعاده عليه ، والصلاة كلها في السفر الفريضة ركعتان كل صلاة الا المغرب فانها ثلاث ليس فيها تقصير تركها رسول الله (ص) في السفر والحضر ثلاث ركعات ، وقد سافر رسول الله (ص) الى ذى خشب وهي مسيرة يوم من المدينة يكون اليها يريد ان اربعة وعشرين ميلاً فقصر وا فطر فصارت سنة ، وقد سمي رسول الله (ص) قوماً صاموا حين افطر العصاة ، قال : فهم العصاة الى يوم القيامة وانا لنعرف ابنائهم وابناء ابنائهم الى يومنا هذا . فدلّت هذه الرواية على كون القصر في الكمية وانه يحذف ركعتين من الرباعيات ، والنصوص بذلك مستفيضة وهو مجمع عليه بين علماء الاسلام ، وسيأتى ما يدل على تعلقه بالكيفية والكمية معاً ويدل على كون القصر عزيمة وان المراد بنى الجناح هنا الوجوب والنصوص به ايضاً مستفيضة وهو مجمع عليه بين علمائنا ، وبذلك قال مالك وابو حنيفة وكثير من العامة ، وقال الشافعي هو رخصة وان المراد بنى الجناح الندب لان القصر عنده افضل ، وقال المازني من اصحابه الاتمام افضل . ودلت الرواية ايضا على احكام كثيرة ككون الامر للوجوب وكون التأسي واجباً ، ووجوب اعادة الصلاة بالزيادة مع العلم بالحكم والتعمد وكون الجاهل معذوراً في الاتمام وتحقيق السفر في مسيرة يوم وكونه بريدين وانهما اربعة وعشرون ميلاً ، ووجوب الافطار فيما وجب فيه القصر وان المخالف عاص. وروى في الكافي عن عبد الله بن سليمان العامري عن ابي جعفر (ع)

قال : لما عرج برسول الله (ص) نزل بالصلوة عشر ركعات ركعتين ركعتين ، فلما ولد الحسن والحسين عليهما السلام زاد رسول الله (ص) سبع ركعات شكراً لله فأجاز الله له ذلك وترك الفجر لم يزد فيها شيئاً لضيق وقتها لأنه يحضرها ملائكة الليل وملائكة النهار ، فلما امره الله بالقصر في السفر وضع عن امته ست ركعات وترك المغرب لم ينقص منها . وفي معناه ما رواه في العلل عن الصادق (ع) الا ان فيه انه اضاف ركعة لما ولدت فاطمة (ع) (الثانية) دلت ايضا على كون القصر مشروطاً في السفر وهو مجمع عليه بين علماء الامة ، والنصوص به من طريق الخاصة والعامة كثيرة ، واجمع اصحابنا على تحديد المسافة التي يثبت بها القصر وبه قال اكثر العامة ، ونقل عن داود ان احكام السفر تتعلق بالطويل والقصير واطلق ، وحد المسافة الشافعي بمرحلتين ستة عشر فرسخاً وبه قال مالك واحمد ، وقال ابو حنيفة واصحابه انها ثلاث مراحل اربعة وعشرون فرسخاً ، واجمع علماؤنا على لزوم القصر في مسيرة يوم بريدين ثمانية فراسخ ، والنصوص به من طريق اهل البيت عليهم السلام مستفيضة كالصححة المتقدمة . وصححة ابى ايوب عن ابى عبد الله (ع) قال : سأله عن التقصير ؟ قال : في بريدين او يابض يوم وغيرهما . وقد وردت روايات متعددة ايضا بتحديد المسافة بأربعة فراسخ كصححة زيد الشحام قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : يقصر الرجل الصلاة في مسيرة اثني عشر ميلاً . وصححة اسماعيل بن الفضل قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن التقصير ؟ فقال : في اربعة فراسخ وصححة معاوية بن عمار قال : قلت لابي عبد الله (ع) ان اهل مكة يتمون الصلاة في عرفات ؟ فقال : ويلهم أو ويحهم وای سفر اشد منه لا يتم . وموثقة معاوية بن عمار قال : قلت لابي عبد الله (ع) في كم اقصر الصلاة ؟ فقال : في بريد الا ترى ان اهل مكة اذا خرجوا الى عرفة كان عليهم التقصير

وعرفات من مكة اربع فراسخ كما نص عليه الاصحاب وغيرهم ويشهد به الوجدان . وفي معنى هذه الاخبار روايات متعددة ، واختلف الاصحاب في وجه الجمع بينها ، فذهب الاكثر الى حمل اخبار الاربعة على مرئد الرجوع ليومه واما من لم يرد الرجوع ليومه فهم فيه على قولين :

(احدهما) المنع من التقصير وهو مذهب المرتضى وابن ادریس .

(والثاني) التخيير بين القصر والاتمام وهو مذهب ابن بابويه والمفيد والشيخ في النهاية الا انه منع من التقصير في الصوم ، وبذلك جمع بينها في كتابي الاخبار فحمل اخبار الثمانية على الوجوب واخبار الاربعة على الجواز والتخيير وقواه جماعة من المتأخرين .

وهذان الوجهان ينافيهما صحيحة ابن عمار المتقدمة لأن المراد اتمامهم في عرفات عند ذهابهم للحج ، كما وقع التصريح به في حسنة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : ان اهل مكة اذا خرجوا حجاجاً قصرُوا واذا زاروا البيت ورجعوا الى منازلهم اتموا الصلاة . وفي رواية اسحق عن ابي عبد الله (ع) في قوله : كأنهم لم يحجوا مع رسول الله (ص) . ومن المعلوم ان الخروج للحج لا يتحقق فيه الرجوع ليومه ، ووجه منافاتها ايضا للجواز والتخيير ظاهر ، وحمل النهي فيها على السكراةة أو على ان المنهى عنه هو التزام الاتمام لا يخفى بعده ، ولم اعثر في الروايات على ما هو صريح الدلالة على التخيير بل ولا على ما يشعر بذلك ، والاظهر في الجمع بينهما ان نقول ان المسافة ثمانية فراسخ اما كلها ذهاباً أو اربعة ذهاباً واربعة اياباً في يوم واحد أو ما دون عشرة كما ذهب اليه ابن ابي عقيل ، وهو الظاهر من محمد بن يعقوب في الكافي . ويرشد اليه صحيحة جميل عن زرارة قال : سألت ابا جعفر (ع) عن التقصير ؟ فقال : يريد ذهاباً ويريد جائياً ، وكان رسول الله (ص) اذا أتى ذباباً قصر وذباب على يريد ، وانما فعل ذلك لانه اذا

رجع كان سفره يريد ثمانية فراسخ . ورواية صفوان عن الرضا (ع) عن رجل خرج من بغداد يريد ان يلحق رجلا على رأس ميل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهر وان وهى اربع فراسخ من بغداد يفطر اذا اراد الرجوع ويقصر ؟ قال : لا يقصر ولا يفطر لانه خرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فراسخ انما خرج يريد ان يلحق صاحبه في بعض الطريق فتبادى به السير الى الموضع الذى بلغه ، ولو انه خرج من منزله يريد النهر وان ذاهبا وجائيا لكان عليه ان ينوى من الليل سفرا . وصحيفة معاوية بن وهب قال : قلت لابي عبد الله (ع) ادنى ما يقصر فيه المسافر الصلاة ؟ فقال : يريد ذاهبا ويريد جائيا . وما رواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن عيسى عن سليمان بن حفص المروزي قال : قال الفقيه (ع) (التقصير في الصلاة يريدان او يريد ذاهبا وجائيا - الحديث . فان المتبادر منها ان السؤال عن التقصير المأمور به شرعا وهو الواجب ، والمتبادر ان المناسط هو الثمانية الملفقة من الذهاب والاياب على النحو المذكور ، وليس فيها اشارة بتقييد الرجوع ليومه . واما صحيفة محمد بن مسلم ايضا عن ابي جعفر (ع) قال سألته عن التقصير ؟ قال : في يريد قلت : يريد ؟ قال انه اذا ذهب يريد او رجع يريد اشغل يومه ، فليس فيها ما يدل على التقييد بالرجوع ليومه بل انما ذكر شغل اليوم للتقريب الى الافهام بأنه لو فعل ذلك في يوم لشغله لان ذلك شرط في القصر ، فهو من قبيل ما مر في صحيفة ابي ايوب من قوله « يباح يوم ، اذ ليس المراد انه لا يقصر الا اذا قطع المسافة في يوم واحد ، بل المراد مجرد التحديد وان قطعه في اكثر من يوم .

فان قيل : ليس في الاخبار ما يدل على التقييد بما قبل العشرة . قلت المراد العشرة المنوية ، وحيث ثبت ان المسافة ثمانية اما كلها ذاهبا أو مؤلفة منه ومن الاياب ، فكما ان قصد الإقامة في اثناء الثمانية ذاهبا مانع من

القصر يكون قصدها ما نفع في المؤلفة .

وبالجملة ثبت من الاخبار ان الاربعة فراسخ اذا عزم فيها على الذهاب والاياب موجب للقصر ، واعتبار كون الاياب ليومه أو ليلته لم يثبت وقصد الإقامة في منتهى الاربعة محل في قصد الثانية لأنه يشترط في القصد الى الثانية ان لا يتخللها الإقامة كما يشترط ان لا يكون له في اثنائها منزل قد استوطنه ستة اشهر ، فتعين ان يكون المعتبر فيها قصد الرجوع قبل العشرة .

(الثالثة) دلت الآية الشريفة على كون القصر في السفر مشروط بالخوف فلا قصر مع الأمن الا ان هذه الدلالة بالمفهوم الشرطي ، وهو وان كان حجة على الاصح الا انه مشروط بعدم ظهور فائدة للتقييد سوى المفهوم ، ولا يبعد ان يكون فائدة التقييد هنا حصول الخوف وقت النزول ، على انه انما يكون حجة اذا لم يعارضه دلالة المنطوق التي هي اقوى ، وهنا معارض بالاجماع والنصوص المستفيضة من طريق الخاصة كما مر ، ومن طريق العامة ايضا روى يعلى بن امية وقد سأل عمر ما باننا نقصر وقد أمنا ؟ فقال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله (ص) فقال : تلك صدقة تصدق الله عليكم بها فاقبلوا صدقته .

هذا ، ونقل في مجمع البيان قولاً بأن المراد يقصر صلاة الخائف من صلاة المسافر وهما قصران قصر الا من اربع الى ركعتين وقصر الخوف من ركعتين الى ركعة واحدة عن جابر ومجاهد ، وقد رواه ايضا اصحابنا ، ثم قال ايضا بعد ذلك : ذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى ان الله تعالى عني بالقصر في الآية قصر صلاة الخوف من صلاة السفر لا من صلاة الإقامة لأن صلاة السفر عندهم ركعتان تمام غير قصر ، فمنهم جابر ابن عبد الله وحذيفة بن يمان وزيد بن ثابت وابن عباس وابو هريرة وكعب وابن عمر وسعيد بن جبير والسدي - انتهى .

وقال ابن بابويه في كتابه : سمعت شيخنا محمد بن الحسن يقول : روي انه سئل الصادق (ع) عن قول الله عز وجل : (اذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا) فقال : هذا تقصير ثان وهو ان يرد الرجل الركعتين الى الركعة ، وروي ذلك الشيخ في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل (وليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا) قال : في الركعتين ان ينقص منهما واحدة . ورواه ايضا في الكافي بهذا السند ورواه ايضا في التهذيب مرة اخرى عن حريز عن زرارة ، ونقل عن ابن الجنيد انه قال بهذا المذهب وهو نادر ، والرواية - وان كانت صحيحة - الا انها معارضة باكثر منها واصح ، ويترك الاصحاب العمل بها مع امكان حملها على التقية ، أو ان كل طائفة تصلي مع الامام ركعة كما سيأتي فكان صلاتها ردت اليها . واحتمل بعض العلماء ان المراد ان ينقص من الركعتين الاولتين واحدة ومن الاخيرتين واحدة واللام للعهد ، وكذا خبر ابن الوليد بأن يكون المراد ان هذه علة ثانية للتقصير مؤكدة للاولى .

(الرابعة) ظاهر قوله (ضربتم في الارض) ان يكون ذلك مقرونا بالقصد والعزم الى المسافة المفهوم تحديدها من البيان الوارد عن صاحب الشرع ، فالذا هل والمتردد ومنتظر الرفقة لا يترخصون ، اما عدم الرخصة لمن عزم على مسافة وله في اثائها ملك أو قصد اقامة عشرة فتفهم من البيان لا غير كاشتراط كون السفر سائعا وكونه غير كثيره وكالتخير في المواطن الاربعة (الخامسة) ظاهر اطلاقها يدل على حصول الرخصة عند حصول الضرب في الارض والسير ، وتقييده بخفاء الاذان او الجدران او خفائهما معا انما يفهم من البيان كحاله في العود .

(السادسة) حيث ثبت ان المراد بنفي الجناح الوجوب ، فمن انتم

الصلاة في السفر لا يكون ممثلاً فتجب عليه الاعادة لكن خرج الجاهل بالحكم بالنص . ويدل على ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال : قلت لابي عبد الله (ع) صليت الظهر اربع ركعات وانا في سفر ؟ فقال : اعد واليه ذهب علي بن بابويه والشيخ في المبسوط ، والاظهر ان الناس يميل في الوقت خاصة لما رواه في الصحيح عن العيس واليه ذهب الاكثر ، واما صحيحة ابي بصير فمحمولة على الظهرين خاصة او على الاستحباب .

(السابعة) ظاهر اطلاقها يقتضي انه يعتبر في قصر الصلاة واتمامها حال الاداء لا الوجوب ، ويدل على ذلك صحيحة اسماعيل بن جابر قال : قلت لابي عبد الله (ع) يدخل على وقت الصلاة وانا في السفر فلا اصلي حتى ادخل اهلي ؟ فقال : صل واتم الصلاة . قلت : فدخل على وقت الصلاة وانا في اهلي اريد السفر فلا اصلي حتى اخرج ؟ فقال : صل وقصر ، فان لم تفعل فقد خالفت والله رسول الله (ص) . وهنا روايات معارضة ومن ثم اختلف الاصحاب في ذلك ، والعمل بما تضمنته هذه الرواية اقوى لمطابقتها لظاهر القرآن واشتمالها على التأكيد وامكان الجواب عن المعارض اما بعدم الصراحة واما بضعف السند .

(الثامنة) حكى في المعتبر عن بعض الاصحاب قولاً بأن صلاة الخوف انما يقصر في السفر خاصة . ولعل مستنده ظاهر اطلاق الآية ولا ينبغي ما فيه . وقال الشيخ في المبسوط انها انما تقصر في الحضر بشرط الجماعة ، وقال الاكثر بوجوب القصر فيها حضراً جماعة وفرادى ، وهو الاقوى لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : قلت له : صلاة الخوف وصلاة السفر يقصران جميعاً ؟ قال : نعم ، وصلاة الخوف احق ان تقصر من صلاة السفر الذي لا خوف فيه . واستدل عليه ايضا بالآية المذكورة ، ويانه انه لا جائز ان يريد بالضرب سفر القصر والا لكان

اشتراط الخوف لغوا ، أو يقال ان الشرطين اعى السفر والخوف ان كانا على سبيل الجمع في جواز التقصير وجب الاتمام لو فقد احدهما والتالى باطل بالاجماع فيبطل المقدم ، واذا لم يكونا شرطين على سبيل الجمع وجب ان يكونا شرطين على البدل ، فأيهما حصل وجب التقصر وفيه نظر يعلم مما سبق واستدل ايضا بالآية الاتية من حيث انه تعالى صرح فيها بالاقصر على ركعتين من غير تفصيل فيحمل على اطلاقه ، وفيه نظر لان المتبادر منها صلاة الجماعة (التاسعة) علم ان قصر صلاة الخوف كقصر صلاة السفر في تعلقه بالكمية بحذف ست ركعات ، وهذا في غير شدة الخوف والا فتعلقه بالكيف والكم معا كما سيأتى انشاء الله تعالى

* * *

* (السابعة) في سورة النساء [آية ١٠٢] (واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا اسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك) الآية . الطائفة اقلها واحد كما سنذكره بعد انشاء الله تعالى . والسلاح اسم لما يدفع الانسان به عن نفسه من حديد وغيره . واقامه الصلاة لهم أى لان يأتموا بك في صلاة الجماعة . ويحتمل ان يكون المراد اقامتها تامة الحدود والشرائط والايان بها على وجه الكمال ، والمأمور بأخذ السلاح هو الطائفة المصلية مع الامام وهو الظاهر . وقوله : (فاذا سجدوا) يعنى الطائفة المصلية ، أى اتوا صلاتهم (فليكونوا من ورائكم) يعنى فليصبروا بعد فراغهم من الصلاة مصافين للعدو ولتأت الطائفة الاخرى فليدخلوا في صلاتك .

قال على بن ابراهيم في تفسيره : نزلت لما خرج رسول الله (ص) الى الحديبية يريد مكة . فلما وقع الخبر الى قريش بعثوا خالداً في مائتي فارس ليستقبل رسول الله (ص) فكان يعارض رسول الله (ص) في رؤوس الجبال

فلما كان في بعض الطريق وحضر صلاة الظهر اذن بلال وصلى رسول الله (ص) بالناس ، فقال خالد بن الوليد : لو كنا حملنا عليهم وهم الصلاة لأصبناهم فانهم لا يقطعون الصلاة ، ولكن تجيء لهم الآن صلاة أخرى هي أحب اليهم من ضياء ابصارهم فاذا دخلوا فيها حملنا عليهم . فنزل جبرائيل بهذه الآية ففرق رسول الله (ص) اصحابه فرقتين فوقف بعضهم تجاه العدو وقد اخذوا سلاحهم وفرقة صلوا مع رسول الله قائماً ومروا ووقفوا موضع اصحابهم وجاء اولئك الذين لم يصلوا فصلى بهم رسول الله الركعة الثانية وسلم عليهم . وروى في الكافي عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله (ع) قال : صلى رسول الله (ص) بأصحابه في غزوة ذات الرقاع صلاة الخوف ، ففرق اصحابه فرقتين اقام فرقة خافه فكبر وكبروا فقرأ وانصتوا وركع وركعوا وسجد فسجدوا ثم استتم رسول الله (ص) قائماً وصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض ثم خرجوا الى اصحابهم فقاموا بأزاء العدو وجاء اصحابهم فقاموا خلف رسول الله (ع) فصلى بهم ركعة ثم تشهد وسلم عليهم فقاموا وصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلم بعضهم على بعض . ونحوه حسنة الحلبي عنه (ع) الا في التسليم فان ظاهرها انه (ص) اطاله حتى فرغوا فسلم بهم وانصرفوا بتسليمه ، وانه صلى بالفرقة الاولى من صلاة المغرب ركعة وبالثانية ركعتين وانصرفوا أيضاً يتسليمه .

واعلم ان صلاة الخوف اذا لم ينته الحال الى المطاردة والمناوشة لها ثلاثة انواع :

- (الاول) صلاة ذات الرقاع ، وكيفيتها معلومة بما ذكرنا من الاخبار
- (الثاني) صلاة بطن النحل . وهي ان يصلي بطائفة ثم بالآخرى وكانت الثانية له ندبا . روى ذلك العامة عن جابر بن عبد الله عن النبي (ص) وعلى القول بالمنع من اعادة الجامع يشكل اثبات مشروعية هذه الصلاة لانها

غير منقولة فيما وصل الينا من اخبار اهل البيت عليهم السلام كما اعترف به بعض المحققين .

(الثالثة) صلاة عسفان ، وهو ان يصف المسلمين صفين ويحرم بهم جميعا ويركع بهم ويسجد بالاولى خاصة وتقوم الثانية للحراسة فاذا قام الامام بالاول سجد الثاني ثم ينتقل كل من الصفين مكان صاحبه فاذا ركع الامام ركعوا جميعاً ثم يسجد بالصف الذي يليه ويقوم الثاني الذي كان اول الحراستهم فاذا جلس بهم سجدوا ويسلم بهم جميعاً . وتوقف فيها الشيخ والمحقق في المعتبر والعلامة في النهاية لعدم ثبوت نقلها عن اهل البيت (ع) ، فلي ماذ يكون المراد بالآية الكريمة صلاة ذات الرقاع لانه المروي عن أئمتنا (ع) وبذلك قال كثير من العامة . وقيل ان المراد هنا ان الطائفة الاولى اذا فرغت من ركعة يسلمون ويمضون الى وجه العدو وتأتي الطائفة الاخرى فيصلى بهم ركعة ، وهذا مذهب جابر ومن يرى ان صلاة الخوف ركعة واحدة كما مر نقله، وقيل المراد صلاة بطن النحل .

(فروع)

(الاول) ربما يظهر من الآية الكريمة تخصيص صلاة الخوف على هذا المنوال به (ص) كما قاله بعض العامة ، لكن هذا متروك عندنا لدليل التأسى وعدم دليل صريح في كونها من خواصه (ص) .

(الثاني) ظاهر الامر يقتضى وجوب اخذ السلاح في حال الصلاة مع العذر ، وبذلك قال اكثر الاصحاب ، ولعل في مفهوم (لا جناح عليكم) الآية دلالة على ذلك . ونقل عن ابن الجنيد القول بالاستحباب حملاً للامر على الارشاد والرخصة في هذه الحال وهو غير بعيد ، والاظهر انه قد يجب في بعض الاحوال . وفي قوله (ود الذين كفروا) الآية ايماء الى علة اخذ السلاح .

(الثالث) فيها دلالة على الحث العظيم على صلاة الجماعة كما استفاضت به الاخبار .

* * *

* (الثامنة) في سورة النساء ايضاً [آية ١٠٣] (فاذا قضيت الصلاة فاذكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم وهذا ايمانكم فاقيموا الصلاة ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) هو على الاضمار ، والمعنى اذا اردتم فعل الصلاة ففي تفسير على بن ابراهيم قال : الصحيح يصلي قائماً والليل يصلي قاعدا فمن لم يقدر فضطجعا يومى ايماء ، وتقدم في النوع الخامس رواية الكافى ، وروى في الفقيه عن الصادق (ع) ان المريض يصلي قائماً فان لم يقدر على ذلك صلى جالساً ، فان لم يقدر صلى مستلقياً يكبر ثم يقرأ ، فاذا اراد الركوع غمض عينيه ثم سبغ فاذا سبغ فتح عينيه فيكون فتح عينيه رفع رأسه من الركوع . فاذا اراد ان يسجد غمض عينيه ثم سبغ فاذا سبغ فتح عينيه فيكون ذلك رفع رأسه من السجود ثم يتشهد وينصرف . وفي رواية اخرى عن النبي (ص) انه ان لم يستطع الجلوس صلى على الجانب الايمن ، فان لم يستطع فعلى اليسر والا استلق . ولاخلاف ظاهراً بين الاصحاب في لزوم تقديم الاضطجاع على الاستلقاء ، واما تقديم الجانب الايمن على اليسر فالظاهر انه على الاستحباب ، وقال اكثر المفسرين ان المراد بقضاء الصلاة هنا اداؤها كما في قوله تعالى (فاذا قضيت مناسككم) الآية ، والمعنى اذا فرغتم منها فاذكروا الله تعالى في هذه الاحوال وادعوه بالظفر بالعدووا لنصر عليه كما في قوله تعالى (اذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون) .

والحاصل انه ينبغى ان يعقب الصلاة بالذكر والادعية ، ويكون فيه اشارة الى انه لا ينبغى ان يترك ذكر الله على حال . واحتمل بعض العلماء ان يكون المعنى اذا اردتم صلاة الخوف فصلوها بحسب الامكان . وكان في قوله

(اطمانتم) ايماء الى ذلك ان قلنا ان معناه سكنتم واستقررتم بزوال خوفكم واضطرابكم ، ويحتمل ان المعنى استقررتم في اوطانكم واقتم في امصاركم فاتموا الصلاة التي اذن لكم في قصرها واتوا بها تامة الافعال والشرائط المقررة المأمور بالمحافظة عليها .

* * *

* (التاسعة) في سورة البقرة [آية ٢٣٩] (فان خفتم فرجالا او ركباناً فاذا امنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون) هذه الآية تقدمت عقب قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات) الآية روى في التهذيب والكافي في الموثق عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله (ع) قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل (فان خفتم فرجالا او ركباناً) كيف يصلي وما يقول اذا خاف من سبع أو لص كيف يصلي ؟ قال : يكبر ويؤي ايماء برأسه وروى في الفقيه في الصحيح عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) في صلاة الزحف قال : تكبير وتهليل ، يقول الله عز وجل (فان خفتم فرجالا او ركباناً) . وفي تفسير العياشي عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : قلت له : صلاة المواقفة ؟ قال : اذا لم يكن النصف من عدوك صليت ايماءً راجلاً كنت اوركبا ، فان الله تعالى يقول : (فان خفتم فرجالا او ركباناً) تقول في الركوع : لك ركعت وانت ربي ، وفي السجود : لك سجدت وانت ربي ، اينما توجهت بك دابتك غير انك توجه حين تكبر اول تكبيرة . وفي الحسن عن محمد بن عذافر عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا جالت الخيل تضطرب بالسيوف اجزأه تكبيرتان فهذا تقصير اخر . وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله (ع) قال : فات امير المؤمنين (ع) والناس يوم صفين صلاة الظهر والمغرب والعشاء فأمرهم امير المؤمنين (ع) ان يسبحوا ويكبروا ويهللوا . قال : وقال فان خفتم فرجالا او ركباناً فأمرهم (ع)

فصفوا ذلك ركباناً ورجالا . وروى في السكافي في الحسن والشيخ في الصحيح عن زرارة وفضيل ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : في صلاة الخوف عنى المطاردة والمناوشة وتلاحم القتال فانه يصلى كل انسان منهم بالايماء حيث كان وجهه فاذا كانت المسابقة والمعانقة وتلاحم القتال ، فان امير المؤمنين (ع) ليلة صفين - وهى ليلة الهرير - لم يكن صلاتهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء عند وقت كل صلاة الا التكبير والتهيل والتسييع والتحميد والدعاء فكانت تلك صلاتهم لم يأمرهم باعادة الصلاة . وفى مجمع البيان يروى ان عليا عليه السلام صلى ليلة الهرير خمس صلوات بالايماء ، وقيل بالتكبير ، وان النبي (ص) يوم الاحزاب صلى بالايماء .

والذى ظهر من هذه الاخبار وغيرها مما ورد فى معناها ان الخائف يصلى بحسب امكانه واقفاً أو راكباً او ماشياً ، ويستقبل القبلة بتكبيره الاحرام ثم يستمر ان امكنه والا استقبل ما امكن ، وصلى مع التعذر الى اى جهة امكنه ، ويسجد على قنبروس سرجه ان كان راكباً ان امكنه فان لم يمكنه أوى للركوع والسجود ، ويأتى ببقية الاذكار والقراءة على حسب امكانه ، ومع التعذر يقتصر على تكبيرتين عوضاً عن الثنائية وثلاث عن الثلاثية يقول فى كل تكبيرة « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر » روى الشيخ فى الصحيح عن عبد الله بن المغيرة قال : حدثني بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قال : أقل ما يجزى فى حد المسابقة من التكبير تكبيرتان لكل صلاة الا المغرب فان لها ثلاثاً . قال فى المعتبر هذه الرواية وان كانت مرسله الا انها مطابقة لعمل الاصحاب .

واعلم انه ليس فى الروايات ما يدل على لزوم هذه الكيفية فى التسييع لكن رعايتها على هذا الوجه احوط خروجا عن مخالفة الاصحاب وللإجماع على اجزائها ، والاحوط ان يضيف اليها شيئاً من الدعاء كما تضمنته الصحيحة

ج ١ (ما عدا اليومية من الصلوات) ٢٤٧

المذكورة ، وان يضيف اليها النية وتكبيره الاحرام والتشهد والتسليم ، فهذه شدة صلاة الخوف . وقد تملق القصر فيها بالكيفية والكيفية كما عرفت . قوله (فاذا اتمتم فاذكروا الله) الخ أى صلوا صلاة الامن مثل ما علمكم من الكيفية فاموصولة . وقيل المراد بالذكر الثناء عليه سبحانه والشكر له لاجل التعليم .

* * *

* (العاشرة) فى سورة الانشراح [آية ٧ - ٨] (فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب) المروى فى احاديث اهل البيت عليهم السلام اذا فرغت من حجة الوداع ومن اتمام النبوة فانصب امير المؤمنين على بن ابى طالب (ع) خليفة . وقال فى مجمع البيان : معناه اذا فرغت من الصلاة المكتوبة فانصب الى ربك فى الدعاء وارغب النية فى المسألة يعطك . قال : وهو المروى عن ابى جعفر وابى عبد الله عليهما السلام . وقال الصادق (ع) هو الدعاء فى دبر الصلوات وانت جالس - انتهى . ويؤيده ما روى عن ابى عبد الله (ع) قال من صلى صلاة فريضة وعقب الى اخرى فهو ضيف الله وحق على الله ان يكرم ضيفه . وعنه (ع) ان التعقيب ابلغ فى طلب الرزق من الضرب فى البلاد . يعنى بالتعقيب الدعاء عقب الصلوات . وعن احدهما عليهما السلام الدعاء دبر المكتوبة افضل من الدعاء دبر التطوع كفضل المكتوبة على التطوع وعن ابى جعفر (ع) قال : الدعاء بعد الفريضة افضل من الصلاة متنفلا . وعن الصادق (ع) قال : ثلاثة اعطين سمع الخلائق الجنة والنار والخور العين فاذا صلى العبد وقال اللهم اعتقنى من النار وادخلنى الجنة وزوجنى من الخور العين ، قالت النار : يارب ان عبدك سألك ان تعتقه منى فاعتقه ، وقالت الجنة : ان عبدك سألك اياى فأسكنه بى ، وقالت الخور العين : ان عبدك قد خطبنا اليك فزوجه منا ، فان هو انصرف من صلاته ولم يسأل الله شيئاً

من هذه قلن الحور العين ان هذا العبد فينا لزاهد . وقالت الجنة ان هذا العبد في لنا زاهد ، وقالت النار ان هذا العبد في لنا جاهل . والاخبار في هذا كثيرة وقد مر من ذلك شطر . وعنه (ع) وقد سئل عن قول الله عز وجل (اذكروا الله ذكر اكثيراً) ما ذا الذكر الكثير ؟ قال : ان تسبح في دبر المكتوبة ثلاثين مرة . ولا يعد ان يكون المراد التسيحات الاربع لما روى عن النبي (ص) اذا فرغ احدكم من صلاته وقال « سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر » ثلاثين مرة فانهم يدفعن الهدم والفرق والحرق والتردى في البر واكل السبع وميتة السوء والبلية التي نزلت على العبد في ذلك اليوم . وفي رواية اخرى تسيح الزهراء من الذكر الكثير . وفي رواية اخرى انه ما من شيء الا وله حد ينتهي اليه الا الذكر فان الله عز وجل لم يرض بالقليل ولم يجعل له حداً ينتهي اليه . والاخبار الواردة في فضل الذكر والحث عليه وفوائده كثيرة .

* * *

* (الحادية عشرة) في سورة البقرة [آية ٤٢] (واقموا الصلاة واتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين) الركوع هو الخضوع . والمعنى امتثلوا ما أمرتكم به واطيعوا مع من اطاع ، أو يكون ذلك اشارة الى الترغيب الى الخضوع والخشوع في حال الاتيان بهما كما مرة الاشارة اليه . وقال ابن بابويه في كتابه بعد نقل الآية : فأمر الله بالجماعة كما امر بالصلاة ، وفرض الله من الجمعة الى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة فيها صلاة واحدة فرضها الله في جماعته وهي الجمعة ، واما سائر الصلوات فليس الاجتماع اليها بمفروض ولكنه سنة من تركها رغبة عنها وعن جماعة المسلمين من غير علة فلا صلاة له . وتبعه على الاستدلال بها على صلاة الجماعة كثير من علمائنا ، ووجه ذلك ان المراد باركعوا هنا صلوا من قبيل تسمية الكل باسم الجزء ، فينبغي

ان يكون المعنى صلوا جماعة فراراً من التأكيد الى التأسيس . وما قيل من انه يحتمل ان يكون فيها اشارة الى ان الجماعة لا بد لادراكها من الركوع ويشعر بكون الركوع مع الامام فلو كان الامام راكعاً وادركه حيث لم يكن مدركاً لعدم صدق الركوع مع الراكع بل بعده ، فلا يخفى ما فيه لان المعية انما تقتضى عرفاً المصاحبة في حصول ماهية الركوع دون ابتدائه وانتهائه ويؤيده ما ذكرنا في متابعة المأموم للامام في الافعال ان المقارنة جائزة والتأخر ان لم يكن افضل فهو جائز ، مع انه ليس المراد حقيقة الركوع - فافهم . نعم قد ورد في بعض الاخبار ان المأموم اذا لم يدرك تكبيرة الركوع مع الامام فقد فاتته الركعة ، وبها افتى الشيخ وجماعة لكن قد وردت اخبار اخرى معارضة ، وطريق الجمع بينها يحمل الاولى على قوت الكمال والافضلية ، وبذلك قال الاكثر وهو الاقوى ، وان كان الاول احوط .

(فائدة) على تقدير كون المراد صلاة الجماعة يكون الامر هنا على الاستحباب اذ لم يقل بوجوبها على الاطلاق احدهم الاصحاب فيكون وجوبها في الجمعة والعديد من معروفان البيان او يكون المراد هنا الجماعة الواجبة فيهما ، ويكون استفادة استحبابها في غيرهما من البيان . هذا وقيل المراد الاشارة الى وجوب الركوع في الصلاة لان الخطاب لليهود ولم يكن الركوع في صلاتهم ، فكان المعنى صلوا مثل صلاة المسلمين

* (الثانية عشرة) في سورة الاعراف [آية ٢٠٤ - ٢٠٥] (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون . واذا ذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول بالغدو والاصال ولا تكن من الغافلين) الاستماع هو القاء السمع الى ادراك كلام الغير . والانصات هو السكوت مع الاستماع ، فذكره بعد الاستماع للتأكيد والاشارة الى الاهتمام وشدة التحريض على الاستماع .

فان قيل روى في السكائي في الحسن عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال : اذا كنت خلف امام تأتم به فانصت وسبّح في نفسك ، فالامر بالتنسّيح ينافي كون معنى الانصات السكوت . قلت : المراد به حديث النفس الذي لا يخرج الى اللسان ، فهو لا ينافي السكوت الذي هو عبارة عن ترك الكلام والتلفظ باللسان ، أو المراد انصت في الاولتين وسبّح في الاخيرتين ، أو المراد أو لى الاخفائية كما يدل عليه ما نقله في المجمع عن زرارة كما سيأتي انشاء الله تعالى ، وظاهر الأمر يدل على وجوب ذلك مطلقا لكن لم يقل به احد ، فتعين الحمل على الاستحباب ويكون الحكم بوجوبه في بعض الافراد كالأموم في أولي الجهرية بدليل خارج . ويمكن ان يكون المراد هنا مطلق الرجحان الشامل للواجب والندب أو هما معا على القول بالاشتراك وجواز الاستعمال في المعنيين ، أو يكون المراد هنا الفرد الواجب ، واستفادة الاستحباب في غيره من دليل آخر . روى الشيخ عن ابراهيم بن علي المرافقي وابو احمد عمر بن الريسع البصري عن جعفر بن محمد عليهما السلام انه سئل عن القراءة خلف الامام ؟ فقال : اذا كنت خلف الامام تولاه وتنق به فانه يجزيك قراءته . وان احببت ان تقرأ فاقراً فيما يخافت فيه فاذا جهر فانصت قال الله تعالى (وانصتوا لعلكم ترحمون) . وفي الصحيح عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله (ع) قال : سأله عن الرجل يؤم القوم وانت لا ترضى به في صلاة يجهر فيها بالقراءة ؟ فقال : اذا سمعت كتاب الله يتلى فانصت له . قلت : فانه يشهد على بالشرك . قال : ان عصى الله فاطع الله فرددني عليه فأبى ان يرخص لي ، ثم ذكر قصة ابن الكوا وهي ان علياً (ع) كان في صلاة الصبح فقرأ ابن الكوا وهو خلفه (ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك ان اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين) فانصت على (ع) تعظيماً للقرآن حتى فرغ من الآية حتى انه فعل ذلك ثلاثاً وروى ابن بابويه

في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : وان كنت خلف الامام فلا تقرأ شيئا في الاولتين وانصت لقراءته ، ولا تقرأ شيئا في الاخيرتين فان الله عز وجل يقول للؤمنين (واذا قرأ القرآن) يعني في الفريضة خلف الامام (فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) فالأخيرتان تبعاً الاولين . وروى في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في خطبة يوم الجمعة ... الى ان قال : ان كتاب الله اصدق الحديث واحسن القصص وقال الله عز وجل (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون) فاستمعوا طاعة الله وانصتوا ابتغاء رحمته . وفي تفسير العياشي عن زرارة قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول يجب الانصات للقرآن في الصلاة وفي غيرها ، واذا قرأ عندك القرآن وجب عليك الانصات والاستماع اذا عرفت ذلك فهذا فوائد :

(الاولى) قد ثبت في الاصول جواز تخصيص الكتاب بالاجماع ، فالظاهر تخصيص ظاهر الامر في الآية بالمأموم خلف المضي في قراءته في اولتي الجهرية ، للاجماع على عدم وجوب الاستماع في غيره ، ويدل عليه ايضا صريحاً صحيحة زرارة المذكورة ، وظاهر رواية المرافقي وابن الريس . ويؤيده ما نقل انهم كانوا يتكلمون في اثناء الصلاة حتى نزلت هذه الآية . ويدل على عدم الوجوب في غيره مع الاصل والاجماع فعل الصحابة والتابعين وغيرهم للنوافل الجهرية في المساجد ، اذ لم ينقل عن احد منهم انه اجتنب ذلك أو انكره . ويدل عليه ايضا حسنة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا صليت خلف امام لا يقتدى به فاقرأ خلفه سمعت قراءته ولم تسمع . ومنه يعلم ان صحيحة معاوية محمولة على التقية ، واما رواية زرارة الأخيرة فمع عدم صحة سندها ومعارضتها لما تقدم يمكن حملها على تأكيد الاستحباب ، وربما اشعر بذلك سكوت علي (ع) لاجل التعظيم .

(الثانية) الظاهر ان معنى الآية الكريمة اذا قرىء القرآن جهر او سمعتم قراءته فاستمعوا ، فيفهم منه انه اذا لم يسمع يجوز له القراءة وان كان مأموما خلف المرضى . ويدل على ذلك صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الصلاة خلف الامام اقرأ خلفه ؟ فقال : اما التى لا يجهر فيها بالقراءة فان ذلك جعل اليه فلا يقرأ خلفه ، واما الصلاة التى يجهر فيها فانما امر بالجهر لينصت من خلفه ، فان سمعت فانصت وان لم تسمع فاقرأ . وورد بهذا المعنى روايات متعددة ، وعلمناؤنا لهم فى هذه المسألة اقوال كثيرة حتى قال فى روض الجنان انه لم يقف فى الفقه على خلاف فى مسألة يبالغ ما فى هذه المسألة من الاقوال . والاظهر تحريم القراءة على المأموم خلف المرضى مطلقا الا اذا كانت الصلاة جهرية ولا يسمع الهمهمة فانه حينئذ يستحب له القراءة لصحيحة عبد الرحمن المذكورة وغيرها . وحمل الامر فيها على النذب جمعائنها وبين صحيحة على بن يقطين عن ابي الحسن (ع) فى الرجل يصلى خلف من يقتدى به يجهر بالقراءة فلا يسمع القراءة ؟ قال : لا بأس ان سمعت وان قرأ .

ويستحب للمأموم فى الصلاة الاخفائية فى الركعتين الاولتين التسبيح لصحيحة بكر بن محمد الازدى عن ابي عبد الله (ع) انى اكره للبرء ان يصلى خلف الامام صلاة لا يجهر فيها بالقراءة فيقوم كأنه حمار . قال : قلت جعلت فداك فيصنع ماذا ؟ قال : يسبح . ورواية هشام بن سالم عن ابي خديجة عن الصادق (ع) قال : اذا كنت امام قوم فعليك تقرأ فى الركعتين الاولتين ، وعلى الذين خلفك ان يقولوا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ، وهم قيام ، فاذا كنت فى الركعتين الاخيرتين فعلى الذى خلفك ان يقرأ فاتحة الكتاب وعلى الامام التسبيح بمثل ما سبّح القوم فى الاخيرتين . والظاهر ان المراد الصلاة الاخفائية لما عرفت .

(الثالثة) يجب القراءة خلف من لا يقتدى به لانتفاء القدوة ولأنه منفرد في نفس الامر وان تابعه ظاهراً، يدل على ذلك حسنة الحلبي المذكورة وغيرها ، ولا يجب عليه الجهر بالقراءة بل يكفيه ولو مثل حديث النفس ، ويدل عليه ما صح عن ابن ابي عمير عن محمد بن اسحق ومحمد بن ابي حمزة عن ذكره عن ابي عبد الله (ع) قال : يجزيك اذا كنت معهم مثل حديث النفس وفي هذا المعنى روايات متعددة ، وفي بعضها انه يكفيه الحمد وحدها عند عدم التمكن من السورة .

(الرابعة) في الموضع الذي لا يجوز فيه القراءة اذا قرأ فعل حراماً وهل تفسد صلاته؟ الظاهر ذلك لظاهر النهي الوارد في حسنة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا صليت خلف امام تأتم به فلا تقرأ خلفه سمعت قراءته أو لم تسمع الا ان يكون صلاة يجهر فيها ولم تسمع فاقراً ، ونحوها من الاخبار . ويدل عليه ايضا ما اقتضاه ظاهر الامر من النهي عن الضد الخاص على القول به .

(الخامسة) قيل ان الامر بالانصات والاستماع الى الامام انما هو في الخطبة يوم الجمعة ، وقيل انه في الخطبة والصلاة جميعاً ، وربما كان في صحيحة محمد بن مسلم المذكورة دلالة على ذلك ، وقيل المعنى اعملوا بما فيه ولا تجاوزوه . وقيل انها نزلت في ابتداء التبليغ ليعلموا ويتفهموا ، وقال احمد ابن حنبل اجمعت الامة على انها نزلت في الصلاة .

(السادسة) التعليل بالرحمة يشعر بأنه ينبغي للقارئ والمستمع ان يوجه قلبه الى فهم معانيه والتدبر في أوامره ونواهيه ومواعظه وقصصه كما قال تعالى معاتباً لاقوام تركوا ذلك (افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفلها) قوله : (واذكر ربك في نفسك) الآية يعني مستكيناً وخيفته يعني خوفاً

من عذابه (ودون الجهر من القول) يعنى دون الجهر من القراءة بالغدو والعشى - كذا فى تفسير العياشى عن ابراهيم بن عبد الحميد مرفوعاً الى النبي (ص) وعن الحسين بن المختار عن الصادق (ع) قال : تقول عند المساء « لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت ويحيى وهو على كل شىء قدير ، قلت : بيده الخير ؟ قال : ان بيده الخير ولكن قل كما اقول لك عشر مرات « واعوذ بالله السميع العليم من همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرون ان الله هو السميع العليم ، قال : فقال له الرجل : مفروض قال : نعم مفروض هو محدود تقوله قبل طلوع الشمس وقبل الغروب عشر مرات ، فان فاتك شىء منها فاقضه من الليل والنهار . ونحوه روى فى الكافى فى الحسن عن الحسين بن المختار عن العلى بن كامل ورواه عن غيره بعدة اسانيد وفيها بعد قوله ويميت ويحيى بيده الخير وهو على كل شىء قدير ، وفى رواية محمد بن مروان انه مفروض محدود . وفى صحيحة محمد بن مسلم عن ابى جعفر (ع) ما علمت شيئاً موطئاً غير تسييح فاطمة (ع) وعشر مرات تقول لا اله - الخ . وفى صحيحة ابى خديجة عن الصادق (ع) انها سنة واجبة فان نسيت قضيت كما تقضى الصلاة اذا نسيتم . وروى فى الكافى فى الحسن عن زرارة عن احدهما (ع) قال : لا يكتب الملك الا ما سمع وقال الله تعالى (واذكر ربك فى نفسك تضرعاً وخيفة) فلا يعلم ثواب ذلك الذكر فى نفس الرجل غير الله عز وجل لعظمته . وفى خبر اخر عن ابن فضال رفعه قال : قال الله عز وجل لعيسى (ع) يا عيسى اذكرنى فى نفسك اذكرك فى نفسى واذكرنى فى ملا اذكرك فى ملاخير من ملا الآدميين يا عيسى انى قلبك واكثر ذكرى فى الخلوات واعلم ان سرورى ان تبصص الى وكن فى ذلك حيا ولا تكن ميتاً . وفى خبر اخر عن امير المؤمنين (ع) من ذكر الله فى السر فقد ذكر الله كثيراً ، ان المتأففين كانوا يذكرون الله علانية ولا يذكرونه فى

السرفقال عز وجل (يراؤن الناس ولا يذكرون الله الا قليلا) . وفي
يجمع البيان (واذا ذكر ربك في نفسك) روى زرارة عن احدهما (ع) قال
معناه اذا كنت خلف امام تأتم به فانصت وسبح في نفسك فيما لا يجهر ظاهره
ان الامام فيه بالقراءة . وفي تفسير علي بن ابراهيم قال : في الظهر والعصر
(ودون الجهر بالغدو والآصال) قال بالغداة والعشي ، فلم من هذه
الاخبار معاني هذه الآية فتدبرها .

وقوله : (ولا تكن من الغافلين) روى في الكافي في الحسن عن
الحسين بن المختار عن الصادق (ع) الذاكر الله عز وجل في الغافلين كالمقاتل
في الهارين ، وفي بعض النسخ في المحارين . وعن ابي عبيدة الحذاء قال :
قال ابو جعفر (ع) من قال حين يطلع الفجر ، لا اله الا الله وحده لا شريك
له له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير
وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات وصلى على محمد واله عشر مرات وسبح
خمسا وثلاثين مرة وهلل خمسا وثلاثين مرة وحمد الله خمسا وثلاثين مرة لم
يكتب في ذلك الصباح من الغافلين ، واذا قالها في المساء لم يكتب تلك الليلة
من الغافلين . وفي خبر اخر عن ابي جعفر (ع) ايما مؤمن حافظ على
الصلوات المفروضة فصلاها لوقتها فليس هذا من الغافلين . وروى ان من كان
معه كفنه في بيته لم يكتب من الغافلين وكان مأجورا كلها نظر اليه . وروى
في الخصال عن الصادق (ع) قال لقمان لابنه : يا بني لكل شيء علامة . . .
الى ان قال : وللغافل ثلاث علامات اللهو والسهو والنسيان .

* * *

* (الثالثة عشرة) في سورة السجدة [آية ١٥] (انما يؤمن باياتنا
الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون)
هذه احدى العزائم الأربع التي يجب فيها السجود على القاري . والمستمع

المنصت اجماعاً ، واما السامع الغير المصنعت فقليل يجب عليه السجود ايضا بل ادعى ابن اذريس على ذلك الاجماع ، ويدل عليه اطلاق صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : سألت عن الرجل يعلم السورة من العزائم فتعاد عليه مراراً في المقعد الواحد قال : عليه ان يسجد كلما سمعها وعلى الذي يعلمه ان يسجد ايضاً وموثقة ابي عبيدة الحذاء قال : سألت ابا جعفر (ع) عن الطامث تسمع السجدة؟ قال ان كانت من العزائم تسجد اذا سمعتها . ورواية ابي بصير قال : اذا قرئ شيء من العزائم الاربعة فسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً وأن كانت المرأة لا تصلي ، وستائر القرآن انت فيه بالخيار ان شئت سجدت وأن شئت لم تسجد ونحوها . وقال الشيخ في الخلاف وتبعه الاكثر لا يجب عليه السجود ، واستدل باجماع الفرقة وصحيحة عبد الله بن سنان قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل سمع السجدة تقرأ؟ قال لا يسجد الا ان يكون منصتاً لقراءته مستمعاً لها ويصلي بصلاته ، واما ان يكون يصلي في ناحية وانت في ناحية أخرى فلا تسجد لما سمعت ، وفي الاستدلال بهذه الرواية نظر لأن قوله « يصلي بصلاته » يشعر بجواز قراءة العزيمة في القريضة وهو لا يجوز على الاصح ، ويمكن حملها على الصلاة مع المخالف أو على نافلة يجوز فيها الاجتماع أو على قراءتها ساهياً ، ومع هذا فالاحوط السجود .

وهنا فوائد :

(الاولى) عرفت ان هذه احدى الاربعة . والثانية في سورة حم السجدة قال في مجمع البيان : المروى عن ابن عباس وقتادة وابن المسيب ان موضع السجود عند قوله (وهم لا يسأمون) وعن ابن مسعود والحسن عند قوله (ان كنتم اياه تعبدون) وهو اختيار ابي عمر بن ابي العلى وهو المروى عن ائمتنا (ع) وقال في الجوامع وموضع السجدة عند الشافعى (تعبدون) وهو المروى عن ائمتنا (ع) وعند ابي حنيفة (تسأمون)

وكونه تعبدون اقرب وفاقا للعلامة في النهاية تبعا لما قال الشيخ في المبسوط وبه قال مالك ، وقال الشيخ في الخلاف موضعه (وابعبدوا الله) وهو غير بعيد ويرشد اليه كون الامر للفور هنا كما سنذكره انشاء الله تعالى ، الا ان الاظهر ما ذكره في المبسوط ، وقال بعض فضلائنا الاحوط السجدة فيها ، وفيه نظر . الثالثة في اخر سورة النجم (وابعبدوا) . الرابعة اخر سورة اقرأ (اقترب) .

ودليل الاصحاب على الوجوب في هذه الاربعة مع الاجماع رواية ابي بصير المذكورة ، وما نقل عن امير المؤمنين (ع) انه قال : عزائم السجود اربع ، وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا قرأت شيئا من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك ولكن تكبر حين ترفع رأسك ، والعزائم اربعة الم السجدة وحم تنزيل والنجم واقرأ باسم ربك . ويمكن ان يستدل على ذلك ايضا بأنها وردت بصورة الامر بالسجود الظاهر في الوجوب .

فان قيل : الآية المذكورة ليست كذلك . قلت : حصر الايمان بذلك ظاهر فيه .

فان قلت ذلك منقوض باستحبابه في اخر الحج مع انه بلفظ الامر . قلت : خرج ذلك بدليل الاجماع والاخبار ، وقد اجيب ايضا بأن المراد بها سجود الصلاة بدليل اقترانها بالركوع كما مر ، واما ما عدا هذه الاربعة فلا يجب لها السجود وعليه اجماع اصحابنا ويدل عليه ما مر وهو احد عشر في الاعراف والاعد والنحل وبنى اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان والنمل وص والانشقاق . وقال ابن بابويه : يستحب ان يسجد في كل سورة فيها سجدة ، وربما يشهد له ما رواه في العلل عن جابر عن الباقر (ع) ان ابي

على بن الحسين (ع) ما ذكر الله نعمة عليه الا سجد ولا قرأ آية في كتاب الله فيه سجود الا سجد فسمى السجود . قال في المنتهى عند ذكره لعبارة ابن بابويه فيدخل فيه آل عمران لقوله : (يا مريم اقنتي لربك واسجدي) وغيرها انتهى . ولا بعد في ان مراده ما ذكر الاصحاب ، ويدل على الاستحباب فيها مع رواية العلل واجماع الاصحاب رواية ابى بصير المذكورة ، وذلك لانه ليس المقصود في التخيير الوارد فيها الاباحة بمعنى التساوى لانه لا يكون ذلك في العبادة بل رفع الوجوب . ويشهد له في الجملة رواية عقبة بن عامر وقد تقدمت في آية الركوع والسجود ، واسقط الشافعي سجدة ص وقال باستحباب الاربعة عشر الباقية ، واسقط ابو حنيفة اخر الحج وقال بوجوب الباقي ، واسقط مالك سجدة المفصل .

(الثانية) لا يشترط في وجوب هذه السجدة الطهارة ، ويشهد له ظاهر اطلاق الآية وصحيفة محمد بن مسلم المذكورة وصريح موثقة ابى عبيدة ورواية ابى بصير وغيرها ، وهو المشهور بين علمائنا . ويظهر من الشيخ في المبسوط والاستبصار ان الطهارة شرط ، وهو الظاهر من ابن الجنيد الا انه قال ان لم يكن طاهراً تيمم . واشترط الطهارة قول اكثر اهل الخلاف على ما نقله في المنتهى ، ويشهد له موثقة عبد الرحمن بن ابى عبد الله عن ابى عبد الله (ع) قال : سألته عن الحائض هل تقرأ القرآن وتسجد سجدة اذا سمعت العزائم ؟ قال : لا تقرأ ولا تسجد . واجاب عنه المتأخرون بالحمل على السجدة المستحبة ، أو ان النهي عن القراءة أى لا تقرأ العزيمة التي فيها سجود ، فيكون من قبيل اطلاق السبب على المسبب ، ويكون ذلك على السكراهة أو نحمله على التقية .

(الثالثة) ظاهر اطلاق الآية انه ليس في هذه السجدة تكبير الافتتاح ولا تكبير السجود . نعم يستحب عند الرفع كما تضمنته صحيفة ابن سنان

المذكورة ، وكذا لا يشترط فيها استقبال القبلة لعدم ما يدل عليه، وليس فيها تشهد ولا تسليم اجماعاً ولا يجب فيها ذكر . نعم روى في الكافي في الصحيح عن ابي عبيدة الخذاء عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا قرأ احكم السجدة من العزائم فليقل في سجوده « سجدت لك تعبداً ورقاً لا مستكبراً عن عبادتك ولا مستنكفاً ولا مستظماً بل انا عند ذليل خائف مستجير » . وقال الصدوق في كتابه : من قرأ شيئاً من العزائم الاربع فليسجد وليقل « آمناً بما كفرنا وعرفنا منك ما انكروا واجبتك الى ما دعوا الى فالفوا لعفو » ثم يرفع رأسه ويكبر ثم قال : وروى انه يقول في سجود العزائم « لا اله الا الله حقاً لا اله الا الله ايماناً وتصديقاً لا اله الا الله عبودية ورقاً سجدت لك يارب تعبد اورقاً لا مستنكفاً ولا مستكبراً بل انا عبد ذليل خائف مستجير » ثم يرفع رأسه ثم يكبر ونقل بهض علمائنا انه روى ان يقول فيه كما يقول في السجود وكل ذلك في الذنب وكذا ايضاً لا يشترط فيها السترو ولا خلوا البدن والثوب من النجاسة التي لا يعنى عنها في الصلاة ، وهل يشترط وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه والسجود على السبعة واعتبار المساواة بين الموقف والمسجد ؟ احتمالان اظهرهما العدم ، ورعاية ذلك احوط .

(الرابعة) يظهر من اطلاق الآية والاختيار انها تفعل في جميع الاوقات . وفي موثقة عمار عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يسمع السجدة في الساعة التي لا تستقيم الصلاة فيها قبل غروب الشمس وبعد الفجر ؟ فقال : لا يسجد ، ويمكن حمله على النافلة (١) أو على سماع مجرد عن الانصات أو التقية ، وانها على الفور ونقل عليه الاجماع ، ويدل ايضاً على ذلك مع ظاهر الآية ظواهر الاخبار التي ذكرناها قبل وبعد وغيرها ، وانها تعدد كلما تعدد السبب كما هو صريح صحيحة محمد بن مسلم المذكورة ، ولونسها اتي بها بعد كما ذكره الاصحاب . ويدل عليه صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال :

(١) اي السجدة المستحبة (منه) .

سأله عن الرجل يقرأ السجدة فينساها حتى يركع ويسجد قال: يسجد اذا ذكر اذا كانت من العزائم . وهل ينوى فيها الاداء أو القضاء ؟ قولان والاظهر عدم التعرض لشي منها لانهما من توابع الوقت المحدود شرعا ، وهو منتف هنا كالحج .

(الخامسة) اذا قرأها ماشياً أو على الراحلة يسجد مع التمكن ولا اوى (السادسة) الذى يظهر من الاخبار انه لا يجوز قراءة احدى العزائم الاربع فى الصلاة المفروضة ، وهو المشهور بين علمائنا بل نقل عليه بعضهم الاجماع ، ويظهر من بعضهم القول بالجواز وعليه اطبق الجمهور ويدل عليه كثير من الاخبار ، وحملها على التقية أو النافلة أو على السهو أو الجهل بالحكم اظهر من حمل ما دل على النهى على الكراهة . فاذا قرأ احدها على أحد الوجوه فان كانت فى النافلة سجد ثم رجع الى صلاته كما يقتضيه ظاهر الآية والروايات ، وان كان فى فريضة سجد ايضا اذا تمكن لكن اذا كانت السجدة اخر السورة قرأ الحمد بعد قيامه كما يدل عليه ما رواه فى الكافى بالسند المعتبر عن الحلبي عن ابى عبد الله (ع) انه سئل عن الرجل يقرأ بالسجدة فى اخر السورة ؟ قال : يسجد ثم يقوم يقرأ فاتحة الكتاب . ورواية على بن جعفر (ع) انه سأل اخاه موسى (ع) عن الرجل يقرأ فى الفريضة سورة النجم ايركع أو يسجد ثم يقوم فيقرأ بغيرها ؟ قال : يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ويركع ولا يعود يقرأ فى الفريضة سجدة وان لم يتمكن كما اذا صلى مع المخالف اوى ، ويدل عليه رواية سماعة قال : من قرأ افرأ باسم ربك فاذا ختمها فليسجد فاذا قام فليقرأ فاتحة الكتاب و ليركع ، فان ابتليت مع امام لا يسجد فيجزيك الايماء والركوع ولا تقرأها فى الفريضة اقرأها فى التطوع .

كتاب الزكاة

كتاب الزكاة

اقتفيت في ذكر الزكاة عقيب الصلاة كتاب الله العزيز حيث قرنها في آيات عديدة ، وما ورد في الخبر عنهم (ع) انه يقف قبول الصلاة على اخراج الزكاة . والزكاة تطلق على القدر المخرج بأمر الشارع من المال الذي يربطه تعلقها فيه ، وقد تطلق على ما يشمل الصدقة المندوبة كما مر في (ويؤتون الزكاة وهم راكعون) واعارة الحلى ونحو ذلك .
وفي هذا الكتاب ابحاث :

(الاول)

في وجوب الزكاة ومحلها ، وفيه آيات :

* (الاولى) في سورة البقرة آية ١٧٧ [ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من امن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين واتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب واقام الصلاة واتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في الباس والضراء وحين البأس اولئك الذين صدقوا واولئك هم المتقون] قرأ حمزة وحفص عن عاصم ليس لبر بالنصب على انه خبر ليس مقدم ، وقرأ الباقر بالرفع على الأصل ، وقرأ نافع لكن البر بالتخفيف والرفع يجعلها عاطفة . والباقر بالتشديد والنصب يجعلها من اخوات ان . و (من آمن) خبر اما لكونه بمعنى البار او على معنى ذا البر أو البربر من امن والبر هو الاحسان والعطف ورفع المرفون اما على المدح اى وهم الموفون او على انه عطف على من امن ونصب الصابرين على المدح وقيل الموفون عطف على

من لكن على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه في الاعراب ، وكذا الصابرين لكن بابقاء المضاف اليه على اعرابه كما في قوله تعالى (والله يريد الآخرة) على قراءة الجر . والمعنى ليس البر منحصراً في التوجه الى القيلة أى في الصلاة اليها ، وقيل الخطأ لاهل الكتاب أى ليس البر ما عليه النصارى من التوجه الى المشرق وما عليه اليهود من التوجه الى المغرب . ويحتمل ان يكون ذلك اشارة الى انه لا فائدة في هذه الاشياء بدون سبق الايمان والتصديق بالله ، والمعنى ليس البر هو التوجه المذكور بدون ايمان بل البر ما كان من هذه الافعال مع الايمان كما في قوله تعالى (آمنوا وعملوا الصالحات) وغيرها مما يدل على توقف الاتضاع بالاعمال على الايمان . ومعنى الايمان بالله التصديق به سبحانه وتعالى ويدخل فيه جميع ما لا تتم المعرفة الا به كتوحده بالأزلية والأبدية وعلمه وقدرته وعدله وحكمته ونحو ذلك من الصفات الثبوتية والسلبية والتصديق بالخير والنشر للثواب والعقاب وبوجود الملائكة وكونهم عبادهم قائمين بأمره وكون الكتب نازلة من عنده تعالى بما اراد من خلقه وبالنبين وتصديقهم بجميع ما اخبروا به صلوات الله عليهم وكونهم رسلا من طرف الله وانهم لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون.

قوله: (واتى المال) أى اعطاه عطف على امن ، واللام فيه للجنس فيشمل الحقوق الواجبة والمستحبة والضمير في حبه يرجع الى الله أو الى المال او الى من آمن او الى الاتيان ولكل وجه . قوله : (ذوى القربى) أى قرابة المعطى أو قرابة النبي (ص) . قال في مجمع البيان : وهو المروى عن ابي جعفر وابي عبد الله (ع) والظاهر انه لا يشترط فيهم الفقر والاحتياج بالنسبة الى الاعطاء من المندوبة . قوله : (واليتامى) هو عطف على ذوى القربى ، ويحتمل عطفه على القربى أى يعطى المتكفل بهم .

واعلم انه ان كان شرط اعطائهم الحاجة فهم داخلون في المساكين ،
والظاهر عدم الاشتراط فلذا خصهم بالذكر لكن يكون الاعطاء من المندوبة
والمراد بالمساكين هنا ما يشمل الفقير وسيأتي تحقيق هذه الجهات انشاء الله تعالى
قوله (و اقام الصلاة) هو عبارة عن الاتيان بها تامة الافعال
والشروط كما مر . قوله : (و آتى الزكاة) الظاهر ان المراد بها المفروضة
المعروفة بل نقل عليه الاتفاق من الكل لانه المتبادر ، ويشعر بذلك ايضا
اقترانها بالصلاة فيكون ذكرها بعد اتيان المال من قبيل ذكر الخاص بعد العام
لشدة الاهتمام والربط بالصلاة ، كما رواه في السكافي عن معروف بن خربوذ
عن ابي جعفر (ع) قال : ان الله عز وجل قرن الزكاة بالصلاة فقال (اقيموا
الصلاة وآتوا الزكاة) فمن اقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فلم يقيم الصلاة .
ويحتمل ان يكون المراد بالمال ما عداها من الحقوق كما سيأتي في تفسير قوله
تعالى (وفي اموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم) واحتمل بعضهم ان
يكون المراد بالمال الزكاة المفروضة ، ويكون تكرارها لتسكتة هي ان الاول
ليبان المصروف والثاني لبيان وجوب اصل الفعل . وفيه نظر لأن ذوى القربى
واليتامى لا يجوز اعطائهم منها الا مع الحاجة وكونهم ليسوا من واجبي النفقة
وحينئذ يكونون داخلين في المساكين ، الا ان يقال : خصهم بالذكر مع
دخولهم فيهم لشدة الاهتمام بحالهم وان اثارهم بها افضل . كما يدل عليه ما
رواه الشيخ عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن موسى (ع) قال : قلت له :
لى قرابة اتفق على بعضهم فأفضل بعضهم على بعض فيأتيني ابان الزكاة فأعطيهم
منها ؟ قال : مستحقون لها ؟ قلت : نعم . قال : هم افضل من غيرهم
اعطيهم . قال قلت : فمن ذا الذى يلزمنى من ذوى قرابتي حتى لا
احسب الزكاة عليهم ؟ قال : ابوك وامك . قلت : ابي وامى ؟ قال :
الوالدان والولد ، وفيه بعد . ويحتمل ان يراد بالاول الزكاة المفروضة

وكررهما عقب الصلاة لشدة الارتباط كما عرفت . وروى الشيخ عن علي بن حسان عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قال : صلاة مكتوبة خير من عشرين حجة ، وحجة خير من بيت مملوء ذهباً ينفقه في بر حتى ينفد . قال ثم قال : ولا افلح من ضيع عشرين بيتاً من ذهب بخمسة وعشرين درهما . قال قلت . ما معنى خمسة وعشرين ؟ قال : من منع الزكاة وقفت صلاته حتى يزكى . ودلالة الآية على وجوب الزكاة غير واضحة - فافهم .

قوله (والموفون بعهدهم) أى ما عاهدوا الله عليه من الافعال الغير القبيحة والمكروهة ، وربما يشمل العهد لغير الله وهو المعبر عنه بالوعد ، فيشمل الواجب الوفاء به والمندوب كما في قوله تعالى (والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون) واحتمل بعضهم شموله لليمين والنذر قوله : (والصابرين في البأساء) أى البؤس والفقر (والضراء) أى الوجع والعلّة (وحين البأس) أى وقت لقاء العدو وعند الشدائد ، والمراد انهم لا يعصون الله فى جميع هذه الاحوال . روى الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله (ع) قال : الصبر من الايمان بمنزلة الرأس من الجسد ، فاذا ذهب الرأس ذهب الجسد وكذلك اذا ذهب الصبر ذهب الايمان . وعن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : سمعته يقول : ان الحر حر على جميع احواله ان نابتة نائبة صبر لها وان تداكت عليه المصائب لم تكسره ، وان اسروقهروا واستبدل باليسر عسرا - الحديث . وفي خبر آخر : من صبر على المكارة فى الدنيا دخل الجنة . وعن امير المؤمنين (ع) الصبر صبران صبر عند المصيبة حسن جميل ، واحسن من ذلك الصبر عندما حرم الله عز وجل عليك . وفي خبر اخر عن ابي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) سيأتى على الناس زمان لا ينال الملك فيه الا بالقتل والتجبر ولا الغنى الا بالنصب والبخل ولا المحبة الا باستخراج الدين واتباع الهوى ، فن ادرك ذلك الزمان فصبر

على الفقر وهو يقدر على الغناء وصبر على البضنة وهو يقدر على المحبة وصبر على الذل وهو يقدر على العز آتاه الله ثواب خمسين صديقا عن صدق بي .
قوله : (اولئك الذين صدقوا) أى فى دعوى الايمان وفى موافقة
علائقهم لباطنهم واولئك هم الجامعون لوظائف التقوى المجتنبون لما يسخطه
قال تعالى : (وما يلقيا الا الذين صبروا وما يلقيا الا ذو حظ عظيم)
وقد تضمنت الآية الشريفة الاشارة الى جملة الاصول والفروع والى ان
الايمان ليس بمركب .

* * *

* (الثانية) فى سورة حم السجدة [آية ٧] (وويل للمشركين الذين
لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون) هذه الآية صريحة الدلالة على
وجوب الزكاة على الكافر للوعيد والذم على عدم ايتائها ، ولا معنى للوجوب
الا هذا ، ويلزم منه تكليفه بسائر الفروع لعدم القول بالفصل ، والنص
والاجماع دلا على عدم الصحة منهم فى حال الكفر لعدم الاخلاص والقربة
ولا يجب عليهم قضائها اذا آمنوا بدلالة النص والاجماع على ذلك ايضا ،
وسياق ما يدل على ذلك انشاء الله تعالى .

فان قلت : يمكن ان يكون الوعيد باعتبار الوصف بالشرك ، او به
وبالتقيد الاخير وهو الكفر بالآخرة وانكار يوم القيامة والبعث والثواب
والعقاب ، فلا يكون فيها دلالة على وجوب الزكاة . قلت : الحكم مرتب
على الاوصاف الثلاثة ، وتوسط منع الزكاة بينهما صريح فى مدخليته فى
الوعيد ، بل لا يبعد دلالتها على كون حال ما نفها مستحلا كالحال فى الانصاف
بالكفر . روى فى الكافي عن ابى بصير عن ابى عبد الله (ع) قال : من
منع قيراطا من الزكاة فليس بمؤمن ولا مسلم ، وهو قول الله عز وجل
(رب ارجعوني لعلى اعمل صالحا فيها تركت) وفى روايته الاخرى عنه

قال (ع) : من منع قيراطاً من الزكاة فليمت ان شاء يهودياً وان شاء نصرانياً ونحو ذلك من الاخبار وهى محمولة على المستحل، ويمكن ان يحمل على ذلك ايضاً ما ورد ان النبي (ص) قد اخرج خمسة نفر من المسجد قال اخر جوا من مسجدنا لاتصلون فيه وانتم لا تزكون . وعن ابي عبد الله (ع) قال : دمان فى الاسلام حلال لا يقضى فيهما احد حتى يبعث الله تعالى قائماً اهل البيت ، فاذا بعثه الله عز وجل حكم فيهما بحكم الله لا يريد عليهما بيعة الزانى المحسن يرجعه ومانع الزكاة يضرب عنقه . وقد مر فى قوله تعالى : (فاذا انسلخ الاشهر الحرم) الى قوله (فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيلهم) استدلال جماعة بها على كفر مستحل ترك الصلاة ، فيستدل بها ايضاً على كفر مستحل ترك الزكاة .

* * *

* (الثالثة) فى سورة آل عمران [آية ١٨٠] (سيطوقون ما بخلوا به يوم القيمة) الآية . روى فى الكافى فى الحسن عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل (سيطوقون ما بخلوا به يوم القيمة) الآية فقال : يا محمد ما من احد منع من زكاة ما له شيئاً الا جعل الله عز وجل ذلك يوم القيامة ثعباناً من نار مطوقاً فى عنقه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحساب . ثم قال : هو قول الله عز وجل (سيطوقون) الآية يعنى ما بخلوا به من الزكاة ، ومثله رواه بسند صحيح . وفى الموثق عن ايوب بن راشد قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : مانع الزكاة يطوق بحية قرعاء تأكل من دماغه ، وذلك قول الله عز وجل : (سيطوقون ما بخلوا به يوم القيمة) . وفى سند اخر عن ابي عبد الله (ع) ان الله تعالى يبعث يوم القيامة ناساً من قبورهم مشدودة ايديهم الى اعناقهم لا يستطيعون ان يتناولوا بها قيس انملة ، معهم ملائكة يعيرونهم تعبيراً شديداً يقولون

هؤلاء الذين منعوا خيراً قليلاً من خير كثير هؤلاء الذين اعطاهم الله فنعوا حق الله في اموالهم . وبسند آخر عنه (ع) قال : ما من ذى مال ذهب أو فضة يمنع زكاة ماله الا حبسه الله تعالى يوم القيامة بقاع قفر وسلط عليه شجاعا اقرع يريده وهو يحيد عنه ، فاذا رأى انه لا يتخلص منه امكنه من يده فقضمها كما يقضم الفحل ثم تصير طوقاً في عنقه ، وذلك قوله تعالى : (سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة) ، وما من ذى مال ابل او غنم أو بقري يمنع زكاة ماله الا حبسه الله يوم القيامة بقاع قفر يطأه كل ذى ظلف بظلفها وتنهشه كل ذات ناب بنابها ، وما من ذى مال كرم أو زرع يمنع زكاتها الا طوقه الله ربعة ارضه الى سبع ارضين يوم القيامة . وفي رواية اخرى : قلله الله تربة ارضه يطوق بها من سبع ارضين الى يوم القيامة . ونحو ذلك من الاخبار الواردة في منع الزكاة وكيفية العذاب كثيرة ، ولعل الجمع بين ما اختلف منها في الكيفية باختلاف المانعين ، اعادنا الله بكرمه من ذلك ، ويكون التطويق بما بخلوا به من قبيل اطلاق السبب على المسبب ، أو هو مبنى على تجسم الزكاة كما هو ظاهر كثير من الاخبار في تجسم الاعمال ودلالاتها على وجوب الزكاة واضحة .

* * *

* (الرابعة) في سورة براءة [آية ٣٤ - ٢٥] (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم . يوم يحسب عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) الكنز المال المدفون كما قاله في القاموس ، والظاهر ان المراد هنا المال المحفوظ وان كان فوق الارض ، ولما كان حفظه قد يكون حرصاً بحيث لا يخرج الحقوق الواجبة فضلاً عن المتدبوة ، وقد يكون قصداً الى تحصيل امور اخروية قسده بقوله (لا ينفقونها) الخ

اشارة الى ان المذموم هو هذا النوع ، روى في الكافي عن هشام عن ابي عبد الله (ع) قال : رأس كل خطيئة حب الدنيا . وعنه (ع) ما ذئبان ضاريان في غم قد فارقا رعاها احدهما في اولها والاخر في اخرها بأفسد فيها من حب المال والشرف في دين المسلم . وفي خبر عنه (ع) انه قال : ما فرض الله على هذه الامة شيئا اشد عليهم من الزكاة وفيها تهلك عامتهم . ويؤيده ما مر من ان مانع الزكاة يخرج عن الاسلام . وفي الخصال عن العارث قال قال : امير المؤمنين (ع) قال رسول الله (ص) : الدينار والدرهم اهلكا من كان قبلكم وهما مهلكاكم . وفي خبر اخر قال : الذهب والفضة حجران ممسوخان فمن احبهما كان معهما . وروى الشيخ في الامالى باسناده انه لما نزلت هذه الآية قال رسول الله (ص) كل مال تؤدى زكاته فليس بكنز وان كان تحت سبع ارضين ، وكل مال لا تؤدى زكاته فهو كنز وان كان فوق الارض . وفي خبر اخر : ومن ادى ما فرض الله عليه فقد قضى ما عليه وادى شكر ما انعم الله عليه في ماله اذا هو حمده على ما انعم عليه فيه بمافضله به من السعة على غيره ، ولما وفقه الله لاداء ما فرض الله عز وجل عليه وابعاده عليه .

وبالجملة من ادى الحقوق الواجبة من الزكاة وغيرها فليس من المعاقبين بهذا العقاب ، فتدل الآية على وجوب الزكاة كما يدل عليه ما رواه ابن بابويه عن ابي عبد الله (ع) في حديث ذكر فيه الكبار قال : ومنع الزكاة المفروضة لان الله عز وجل يقول : (يوم يحمى عليها في نار جهنم) الآية . فلما ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره في حديث ذكر فيه ان عثمان بن عفان نظر الى كعب الاحبار فقال : يا ابا اسحق ما تقول في رجل ادى زكاة ماله المفروضة هل يجب عليه فيما بعد ذلك شيء ؟ فقال : لا ولو اتخذ لبنه من ذهب ولبنه من فضة ما وجب عليه شيء ، فرفع ابو ذر رضي الله عنه عصاه فضرب بها رأس

كعب ثم قال له : يا بن اليهودية الكافرة ما انت والنظر في احكام المسلمين قول الله اصدق من قولك ، قال : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها) وفي رواية ابى الجارود عن ابى جعفر (ع) في قوله (والذين يكنزون الذهب) الاية فانه حرم كنز الذهب والفضة وامر بانفاقه في سبيل الله . قال : وكان ابو ذر الغفارى يغد وكل يوم وهو بالشام فينادى بأعلى صوته : بشر اهل الكنوز بكى فى الجساء وكى بالجنوب وكى بالظهور ابدأ حتى يرد الحر فى اجرافهم فلا ينافى ما ذكرنا لان فى الاموال حقوقاً غير الزكاة كما سيأتى انشاء الله تعالى ، فيمكن ان يراد مانع تلك ، ويمكن ان يكون مراده ان الزكاة ليست مثل الخس لا يجب تكرارها فى كل سنة .

قوله (ينفقونها) الضمير يرجع الى الكنوز أو الاموال او الى الفضة وحذف من الاول لدلالة الثانى . قوله : (فبشرهم) هو على سبيل التهكم خبر الذين ، وصح دخول الفاء باعتبار تضمن المبتدأ معنى الشرط . وقوله (يوم) الخ هو ظرف فبشرهم او صفة لعذاب أو حال ، وخص هذه الاعضاء بالذكر لانه يجوز ان يكون الوجه كناية عن المقادير المواجهة بها والجنوب والظهور كناية عن بقية البدن كله ، أو لان كى الجبهة يحصل به التشويه وبكى الجنوب والظهور يحصل الحرارة الى الجوف ، أو لان بهذه الاعضاء يحصل الانحراف عن الفقير اذا سألهم كتميس الوجه والاعراض عنه يجعله خلفه أو يمينا او شمالا .

* * *

* (الخامسة) فى سورة البينة [آية هـ] (وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وقد مر الكلام فى صدرها ، وهى صريحة الدلالة على وجوب الزكاة كما فى قوله (اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ونحوها من الآيات المتضمنة لوجوب الزكاة

وهي كثيرة الا انها من المجملات المبينة بالسنة النبوية ، فروى في الكافي في الحسن عن زرارة ومحمد بن مسلم وابي بصير وبريد والفضيل بن يسار عن ابي جعفر وابي عبد الله (ع) قالوا : فرض الله الزكاة مع الصلاة في الأموال وسنها رسول الله (ص) في تسعة اشياء وعفا عما سواهن : في الذهب ، والفضة والابل ، والبقر ، والغنم ، والحنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . وعفا رسول الله (ص) عما سوى ذلك . ونحو ذلك اخبار كثيرة ، وما تضمنه من الوجوب في التسعة يجمع عليه ، وتستجب فيها عداها من الجوب كما دلت عليه الاخبار، ولها احكام وشروط وتفصيل الكل في الكتب الفقهية (فائدة) نذكر فيها ما يدل على فضيلة الزكاة وهي امور متعددة (منها) قوله تعالى : (واوصاني بالصلاة والزكاة) فان التخصيص بالوصية عليها يدل على الأفضلية كما ورد في بعض الاخبار . (ومنها) قوله تعالى : (قد افلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى) حيث قدم الزكاة ، فانه يدل على شدة الاهتمام الدال على الأفضلية ، لكن الوارد في بعض الاخبار في تفسير هذه الآية ان المراد صلاة العيد وزكاة الفطرة . (ومنها) اقترانها بالصلاة في الآيات التي هي افضل الاعمال . (ومنها) الاخبار الدالة على توقف قبول الصلاة التي هي افضل الاعمال على اخراجها ، وقد تقدم بعضها ، والدالة الدالة على فضيلتها وفضليتها كثيرة .

* * *

* (السادسة) في سورة الذاريات (وفي أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم) (١) روى في الكافي عن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله (ع) (١) الصحيح ان الآية في سورة الذاريات [آية ١٥] هكذا : (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) وفي سورة المعارج آية ٢٤ - ٢٥ هكذا : (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) . فاذا ذكره المصنف (قدمه) اشتباهوا بخلط

قال : ان الله عز وجل فرض في اموال الاغنياء فريضة لا يحمدون الا بأدائها وهي الزكاة بما حقنوا دمايتهم وبها سموا مسلمين ، ولكن الله عز وجل فرض في اموال الاغنياء حقوقاً غير الزكاة فقال عز وجل : (وفي اموالهم حق معلوم) فالحق المعلوم غير الزكاة ، وهو شيء يفرضه الرجل على نفسه في ماله يجب عليه ان يفرضه على حسب طاقته وسعة ماله ، فيؤدى الذى فرض على نفسه ان شاء في كل يوم وان شاء في كل جمعة وان شاء في كل شهر ، وقد قال الله تعالى : (اقرضوا الله قرضاً حسناً) وهذا غير الزكاة ، وقد قال الله تعالى ايضا : (ينفقون مما رزقناهم سرا وعلانية) . والماعون ايضا وهو القرض يفرضه والمتاع يعيره والمعروف يصنعه .

وبما فرض الله ايضا في المال من غير الزكاة قوله : (الذين يصلون ما امر الله به ان يوصل) ومن ادى ما فرض الله عليه فقد قضى ما عليه . وعن القسم بن عبد الرحمن الانصارى قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : ان رجلاً جاء الى ابي علي بن الحسين (ع) فقال : اخبرني عن قول الله عز وجل : (وفي اموالهم حق معلوم . للساكن والمحروم) ما هذا الحق المعلوم ؟ فقال له علي بن الحسين (ع) الحق المعلوم الشيء تخرجه من مالك ليس من الزكاة ولا من الصدقة المفروضة . فقال : فاذا لم يكن من الزكاة ولا من الصدقة فما هو ؟ فقال : هو الشيء يخرج من الرجل من ماله ان شاء اكثر وان شاء اقل على قدر ما يملك . فقال له الرجل : فما يصنع به ؟ قال : يصل به رحمه ويقوى به ضعيفا ويحمل به كلاً ويصل به اخاً له في الله او لثابة تنوبه . فقال الرجل : الله اعلم حيث يعمل رسالته . ونحو ذلك حسنة ابي بصير ورواية اسماعيل بن جابر وغيرهما مما ورد بهذا المضمون . والظاهر من رواية القسم ان هذا الحق ليس من الواجب

الذى يعاقب تاركه كما هو المشهور بين اصحابنا من انه ليس فى المال واجب سوى الزكاة ، فيحمل اطلاق الفرض فى الرواية السابقة ونحوها على تأكيد الاستحباب ، وانه ينبغى لصاحب المال ان يقرر على نفسه ذلك ويجعله وظيفة عليه وبمنزلة الدائم المستمر ليكون شكراً للنعمة ومستزيداً لها ، والظاهر ان مراد الاصحاب ما عدا الخمس . قيل : يمكن ان يستدل بها على الترتيب فى نذر المال ونحوه وتعيين شئ ولو بالوصية وغيرها ، وفيه بعد مع ان الذى يفهم من بعض الاخبار مرجوحية ان يلزم الانسان نفسه بشئ على هذا النحو ، مثل ما رواه الشيخ فى الموثق عن اسحق بن عمار قال : قلت لابي عبد الله (ع) انى جعلت على نفسى شكر الله ركعتين اصليهما فى الحضر والسفر فأصليهما فى السفر بالنهار ؟ فقال : نعم ثم قال : انى لا كره الايجاب ان يوجب الرجل على نفسه . وروى ابن بابويه فى الصحيح عن بكر بن محمد الأزدي عن ابي بصير عنه (ع) انه لو حلف الرجل الا يحك انفه بالحائط لا يتلاه الله حتى يحك انفه بالحائط ، ولو حلف الرجل ان لا ينطح برأسه الحائط لو كل الله به عز وجل شيطاناً ينطح برأسه الحائط .

وقيل يجوز ان يكون الاشارة فى الآية الى ما تقرر وجوبه شرعاً مثل الزكاة والخمس ، فيكون المدح باعتبار الكسب والاخراج . وفيه ان هذا خلاف المفهوم من ظاهر الآية ومن الروايات كما عرفت . وقيل انه يستدل بها على وجوب زكاة التجارة . وفيه انها لا تدل عليه باحدى الدلالات لأن ظاهرها الحث على ذلك من المال وان لم يكن مما يتجر به وان لم يكن مما يتعلق به الزكاة ، والحق يشمل الواجب والمندوب . هذا مع التصريح فى الرواية بانه ليس من الزكاة ولا من الصدقة المفروضة .

قوله : (للسائل والمحروم) فاسائل الذى هو يسأل ، واما المحروم فقد روى فى الكافي فى الموثق عن ابي عبد الله (ع) انه قال : المحروم هو

المحارف الذى حرم كديده فى الشراء والبيع . وفى رواية اخرى عن ابى جعفر وابى عبد الله (ع) قالا : المحروم الرجل الذى ليس بعقله بأس ولم يبسط له فى الرزق وهو محارف .

* (الثانى)

فى قبض الزكاة واعطائها المستحق ، وفيه ابات :

* (الاولى) فى سورة برائة [آية ١٠٣ - ١٠٤] (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم والله سميع عليم الم تعلموا ان الله يقبل التوبة عن عباده يأخذ الصدقات وان الله هو التواب الرحيم) فى صحيحة عبد الله بن سنان قال : قال ابو عبد الله (ع) لما نزلت آية الزكاة (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) وانزلت فى شهر رمضان فأمر رسول الله (ص) مناديه فنادى فى الناس : ان الله عز وجل فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة ، ففرض عليهم من الذهب والفضة وفرض الصدقة من الأبل والبقر والغنم ومن الخنطة والشعير والتمر والزبيب ونادى بهم بذلك فى شهر رمضان وعفا عما سوى ذلك . قال : ثم لم يعرض لشيء من اموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل فصاموا وافتطروا فأمر مناديه فنادى فى المسلمين زكوا اموالكم تقبل صلاتكم . قال : ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق (١) . وفى تفسير على بن ابراهيم انها نزلت فى ابى لبابة ، وذلك لما حاصر رسول الله (ص) بنى قريظة قالوا له : ابعت لنا ابالبابة نستشيرهم وكانوا حلفاءه ومواليه ، فبعته اليهم فأتاهم فقالوا له : يا ابا لبابة ما تقول نزل على حكم محمد (ص) ؟ فقال : انزلوا واعلموا أن حكمه فيكم هو الذبيح وأشار الى حلقه . ثم ندم على ذلك فقال : خنت الله ورسوله ونزل من حصنهم ولم يرجع الى رسول الله (ص) ومر الى المسجد وشد عنقه الى

(١) الطسوق : الوظيفة من خراج الارض ، فارسى معرب .

اسطوانة في جبل وبقى حتى نزلت تربته فقال . يا رسول الله فأتصدق بما لي كله ؟ قال : لا قال : فقلني ؟ قال : لا . قال : فنصفه ؟ قال : لا . قال : فقله ؟ قال : نعم ، فأنزل الله تعالى (واخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا) الى قوله (هو التواب الرحيم) . ونسبه في جمع البيان الى ابي جعفر (ع) وقال في غوالي اللثالي : روى ان الثلاثة الذين تخلفوا في غزوة تبوك لما نزل في حقهم (وعلى الثلاثة الذين خلفوا) الاية وتاب الله عليهم قالوا : خذ من اموالنا صدقة وتصدق بها وطهرنا من الذنوب . فقال (ع) ما امرت ان آخذ من اموالكم شيئا ، فنزل (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم) فأخذ منهم الزكاة المفروضة شرعا .

وفي ذكر التوبة هنا وعطف اخذ الصدقة عليه دلالة على الوجهين الاخيرين . وحيث حقق في الاصول ان السبب لا يخصص فالآية على العموم كما هو صريح الرواية السابقة .

فاذا عرفت ذلك فالآية قد تضمنت احكاما :

(الاول) لزوم اخذها المشعر بلزوم دفعها اليه (ص) وهو مع طلبه لها منهم الظاهر انه موضع وفاق لان طاعته مفترضة كما دلت عليه النصوص وفي حكمه (ص) الامام ، وهل يلحقه في هذا الحكم النائب العام اعني الفقيه المأمون ؟ هو محتمل وبه قطع المفيد وهو الظاهر من الشيخ في التهذيب ، والظاهر استحباب دفعها الى الامام (ع) ابتداء . وقال المفيد وابو الصلاح وابن البراج بالوجوب استدلالا بقوله (خذ) ، فان وجوب الاخذ يستلزم وجوب الدفع ، وهو ضعيف لا يمكن ان يكون ذلك عند الطلب وللروايات الدالة على جواز تولي المالك نفسه او وكيله لذلك وهي كثيرة .

(فرع) لو طلبها الامام ثم فرقها المالك والحال هذه قيل انها لا تجزئ لانها عبادة لم يأت بها على الوجه المطلوب منه شرعا فتقع فاسدة لانه العالم بما

تقتضية المصلحة ، ولأنه مأمور بدفعها اليه في تلك الحال والامر بالشئ يقتضى النهى عن ضده الخاص على ما قيل ، وقيل تجزيه وان اثم لانها كالدين فيحصل الامتثال بدفعها الى مستحقها ولما يفهم من خوى بعض الاخبار والقول باقتضاء الامر النهى عن الضد الخاص ضعيف . والمالة محل تردد واشكال وان كان القول الاول اقوى .

(الثانى) ظاهرها تعلق الصدقة بجميع الاموال ، فيشمل مال التجارة وغيره وما قل وكثر ، والتفصيل انما يعلم من السنة . واطلاقها ايضا يدل على ان الدين لا يمنع من الزكاة . قال في المنتهى - سواء كان للمالك مال سوى النصاب أم لا ، وسواء استوعب الدين النصاب ام لا ، وسواء كانت اموال الزكاة ظاهرة كالنعم والحراث ام باطنة كالذهب والفضة وعليه علمائنا اجمع - انتهى . ويدل عليه ما رواه في السكاكى في الحسن عن ابى جعفر (ع) وضرير عن ابى عبد الله (ع) انهما قالا : ايمان رجل كان له مال موضوع حتى يحول عليه الحول فانه يزكيه وان كان عليه من الدين مثله واكثر منه فليزك ما في يده . ويدل عليه ايضا عموم الاوامر الواردة في الاخبار .

(الثالث) في اضافة الاموال الى ضمير العقلاء وفي وصف الصدقة بالتطهير اشعار بخروج مال غير المكلف مطلقا من الاطفال والمجانين كما هو قول اكثر الاصحاب ، ويدل عليه موثقة ابى بصير عن ابى عبد الله (ع) قال سمعته يقول : ليس على مال اليتيم زكاة وليس عليه صلاة وليس على جميع غلاته من نخل أو زرع أو غلة زكاة . وان بلغ فليس عليه لما مضى زكاة ولا عليه لما يستقبل حتى يدرك ، فاذا ادرك كان عليه ركاة واحدة وكان عليه مثل ما على غيره من الناس . وهى مروية في السكاكى في الحسن وصحيحة محمد بن القاسم بن الفضيل قال : كتبت الى الرضا (ع) اسأله عن الوصى يزكى زكاة الفطرة عن اليتامى اذا كان لهم مال ؟ قال : فكتب عليه السلام لا زكاة على

يتم . وصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : قلت لابي عبد الله (ع) امرأة من اهلنا مخلطة عليها زكاة ؟ فقال : ان كان عمل به فعليها زكاة وان لم يعمل به فلا ، وثبتت الزكاة في المعمول به محمول على الاستحباب كما في العاقل .

(الرابع) يستفاد من الاضافة اللامية انه يشترط في وجوب الزكاة الملك ، وهو موضع وفاق بين الاصحاب فلا تجب على المملوك ان قلنا انه لا يملك ، بل قيل لا تجب عليه وان قلنا انه يملك وهو الاظهر لصحيحة عبد الله ابن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال : سأل رجل وانلحاض عن مال المملوك عليه زكاة ؟ قال : لا ولو كان له ألف درهم . وفي الكافي في الحسن عن عبد الله بن سنان ايضا عن ابي عبد الله (ع) قال : ليس في مال المملوك شيء ولو كان له الف الف ولو احتاج لم يعط من الزكاة شيء ، ونحو ذلك من الروايات ، وكذا المكاتب المشروط والمطلق الذي لم يؤد شيئا ، وهو المعروف ايضا من مذهب الاصحاب وذلك لانه لم يملكه ملكا تاما بل هو ممنوع من التصرف فيه بغير الاكتساب ، ويدل عليه ما رواه ابو البختري عن ابي عبد الله (ع) قال : ليس في مال المكاتب زكاة . وفي الحسن عن عبد الله بن سنان قال : قلت لابي عبد الله (ع) مملوك في يده مال اعليه زكاة ؟ قال : لا قلت : ولا على سيده ؟ قال : لا لانه لم يصل الى سيده وليس هو للملوك .

(الخامس) في قوله : (من اموالهم) اشعار بكون الزكاة تتعلق بالعين لا في الذمة ، وهو المشهور بين الاصحاب . بل قال في المنتهى انه قول علمائنا اجمع وبه قال اكثر اهل الخلاف ، وهو الذي يظهر من الاخبار ففي صحيحة عبد الرحمن بن عبد الله قال : قلت لابي عبد الله (ع) رجل لم يرك ابله أو شاء عامين فباعها على من اشتراها ان يركبها لمسا مضى ؟ قال : نعم تؤخذ زكاتها ويتبع فيها البايع ويؤدى زكاتها البايع . وما رواه

ابن بابويه عن ابي المعز عن ابي عبد الله (ع) ان الله تبارك وتعالى شرك بين الفقراء والاغنياء في الاموال فليس لهم ان يصرفوا الى غير شركائهم ، والشركة انما تصدق بالوجوب بالعين . وحكى الشهيد في البيان عن ابن حمزة انه نقل عن بعض الاصحاب وجوبها في الزمة وهو ضعيف ، والذي يظهر ايضا ان تعلقها بالمال بطريق الاستحقاق ، الا ان جواز الدفع من غير العين والقيمة بطريق التفضل ، واحتمل بعضهم انه بطريق الاستيثاق كتعلق الرهن وتعلق ارش الجناية بالعبد ، فلا يرد ان تعلقها بالعين يأبى جواز دفع القيمة ومن غير الدين - فافهم .

(السادس) كون الصدقة مطهرة لفاعلها أى مزيله للذنوب والردائل والزكية مبالغة في التطهر . أو تكون عبارة عن تعظيم شأنهم والثناء عليهم او هى بمعنى الانماء أى انه تعالى جعلها سببا للانماء والبركة والزيادة في الاموال فالثناء للتأنيث . ويجوز كونها للخطاب اى تطهرهم انت ايها الآخذ وتزكيتهم بواسطتها . وفي الفقيه فيما كتب الرضا (ع) ان علة الزكاة من اجل قوت الفقراء وتحسين اموال الاغنياء ، لان الله عز وجل كلف اهل الصحة بشأن اهل الزمانة والبلوى كما قال تبارك وتعالى (لتبلون فى اموالكم وانفسكم) فى اموالكم اخراج الزكاة وفى انفسكم توطين الانفس على الصبر مع ما فى ذلك من أداء شكر نعم الله والطمع فى الزيادة مع ما فيه من الزيادة - الحديث وروى الشيخ عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال : قال ابو عبد الله (ع) داووا مرضاكم بالصدقة وادفعوا البلاء بالدعاء واستزلوا الرزق بالصدقة فانها تفك من لحي سبعائة شيطان ، وليس شئ اثقل على الشيطان من الصدقة على المؤمنين ، وهى تقع فى يد الرب تعالى قبل ان تقع فى يد العبد وروى عن مبارك المقرئ قال : قال ابو الحسن (ع) ان الله تعالى وضع الزكاة قوتا للفقراء وتوفيرا لاموالكم . وروى عمر وبن جميع عن ابي عبد

الله (ع) قال : ما من رجل ادى الزكاة فنقصت من ماله ولا منعها احد فزادت في ماله . وفي رواية اخرى عنه (ع) ما من رجل يمنع درهما في حقه الا انفق اثنين في غير حقه ، وفي خبر اخر ملعون ملعون مال لا يزكى اى انه مبعد عن البركة والزيادة .

(السابع) قوله (وصل عليهم) الخ أى ادع لهم ، والسكن ما يسكن اليه المرء وتطمئن به نفسه ، وذلك ان دعاءه (ص) معلوم الاستجابة كما يرشد اليه قوله : ؟ والله سميع عليم) أى انه تعالى يسمع دعاءك لهم ولا يرده عليهم باحوالهم واقتقارهم اليك لانك رحمة لهم ، فظاهر الامر يقتضى وجوب ذلك عند قبضها منهم وبه قال كثير من الاصحاب ، ويدل عليه بعض الاخبار ، وقيل ان ذلك على جهة الاستحباب وفائدة البحث في وجوب ذلك على النبي والامام (ع) تظهر بالنسبة الى الساعي والفقير فليل يجب عليهم ذلك ايضا بدليل التأسى ، وقيل بالعدم للاصل ولدلالة ظاهر التعليل المقتضى للاختصاص به وبالامام (ع) ولما يظهر من فعل امير المؤمنين (ع) حيث لم يأمر ساعيه بذلك مع تعليمه لسائر الآداب ، وهذا القول هو الاظهر . واما المستحق فلا يجب عليه ذلك ونقل على ذلك الاجماع ويدل عليه ظاهر الاخبار والالزم تاخير البيان لكونه يستحب له ذلك كما ورد في كثير من الاخبار .

(الثامن) في قوله تعالى (خذ) ولم يقل مرهم دلالة على ان له (ص) الاخذ على جهة القهر واشعار بأن من اخذت منه قهراً تكون مجزية بل مثاب على رغم انقه ، ويكون دعاؤه لهم طلباً لتوفيقهم للهداية وقبول ما افترض الله عليهم من حيث ان الغالب على الناس الحرص على الاموال وهو من اكثر ما يدخلون بسببه في المعصية . وفي قوله تعالى (ولا ينفقون الا وهم كارهون) اشعار بعدم القبول والاثابة - فافهم .

(التاسع) فيها دلالة على جواز الصلاة على غير النبي (ص) منفرداً وقد مر الكلام في ذلك .

(العاشر) دلالتها على قبول التوبة وان كانت عن الذنوب العظام ، وذلك من اعظم ما من الله تعالى به على هذه الامة وتفضل عليهم به . روى في الكافي في الحسن عن ابي عبيدة قال : سمعت ابا جعفر (ع) يقول : ان الله تعالى اشد فرحاً بتوبة عبده من رجل اضل راحلته وزاده في ليلة ظلماء فوجدها ، فانه اشد فرحاً بتوبة عبده من ذلك الرجل براحلته حين وجدها . و خبر اخر ان الله يحب العبد المقتن التواب ومن لا يكون ذلك منه كان افضل . والروايات في هذا المعنى كثيرة ، وكذا الايات كل ذلك تحننانه تعالى ولطفاً ورحمة .

(الحادى عشر) فيها دلالة واضحة على افضلية الصدقة والحث عليها والترغيب اليها حيث عبر بالاخذ واصافه الى نفسه سبحانه وتعالى . روى عن ابي عبد الله (ع) انه قال : لم يخلق الله شيئاً الا وله خازن يحزنه الا الصدقة فان الرب يليها بنفسه ، وكان اذا تصدق بشئ وضعه في يد السائل ثم ارتده منه فقبله وشمه ثم رده في يد السائل . وعنه عن ابيه (ع) قال : قال رسول الله (ص) خصلتان لا احب ان يشاركني فيها احد وضوئى انه من صلاتى وصدقئى من يدى الى يد السائل فانها تقع في يد الرب . وعن احدهما (ع) عن علي بن الحسين كان اذا اعطى السائل قبل يد السائل فقيل له : لم تفعل ذلك ؟ قال : لانها تقع في يد الله قبل يد العبد . وقال ليس من شئ الا وكل به ملك الا الصدقة فانها تقع في يد الله . قال الفضل : اظنه يقبل الخبز او الدراهم ، والاخبار بهذا المعنى كثيرة ، وفي بعض الاخبار وياخذ الصدقات أى يقبلها من اهلها ويثيب عليها .

(الثانى عشر) في تعقيب التواب بالرحيم دلالة على ان التوبة منه

سبحانه على جهة التفضل ، وفي التعبير بصيغة المبالغة دلالة على الحث عليها .

• • •

* (الثانية) في سورة البقرة [آية ٢٦٨] (يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض ولا يتمموا الخيث منه تنفقون ولستم باخذيه الا ان تغمضوا فيه واعلموا ان الله غني حميد) روى في الكافي عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل (يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات) الآية قال : كان رسول الله (ص) اذا امر بالنخل ان يزكى يحىء قوم بالوان من التمر وهو من اردى التمر يؤدونه من زكائهم تمرا يقال له الجمرور والمعافاة قليلة اللحم عظيمة النوى . وكان بعضهم يحىء بها من التمر الجيد . فقال رسول الله (ص) لا تخرصوا هاتين التمرتين ولا تخبوا منهما بشيء . وفي ذلك نزل (ولا يتمموا الخيث منه تنفقون ولستم باخذيه الا ان تغمضوا فيه) والاغماض ان يأخذ هاتين التمرتين . ونحوه روى العياشي في تفسيره عن اسحق بن عمار عن جعفر بن محمد (ع) . وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله (ع) في قوله تعالى (انفقوا من طيبات ما كسبتم) قال كان القوم قد كسبوا مكاسب سوء في الجاهلية فلما اسلبوا وارادوا ان يخرجوها من اموالهم ليتصدقوا بها فابى الله تبارك وتعالى الا ان يخرجوا من طيب ما كسبوا ، والظاهر ان المراد من ذهبت منه الاعيان المحرمة فصارت متعلقة في ذمته كالدين ، فلمذا امرهم باتفاق ما طاب من كسبهم عوضا عنها .

اذا عرفت ذلك فالمراد بالاتفاق هو التصديق في سبيل الخير ووجوه البر من الصدقة الواجبة وغيرها ، وانما حملناها على ذلك لان ظاهرها العموم ولما فيه من الجمع بين الروايات المذكورة في تفسيرها ، والمراد بالطيب الحلال وقيل الجيد ، والاولى ان يراد الاعم منهما ، وفيها دلالة على ان الصدقة من

الحلال المكتسب اعظم اجرا وذلك لانه اشق على المنفق كما يشهد به الوجدان وبعض الاخبار .

وقوله تعالى (لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) ويدخل فيما كسبتم زكاة الذهب والفضة بل والانعام الثلاثة وفي قوله : (وما اخرجنا لكم) أى من طيبات ما اخرجنا لكم من الارض الغلات الاربع ، فقوله (ولا تيمموا) معنا لا تقصدوا ، والخيث يشمل الردى والحرام اى لا تصدقوا بما لا تأخذونه من غرما ثم الا بالمساحة والمساهلة ، او المعنى الا ان تحطوا من الثمن فيه وتنقصوه ، ففي الآية دلالة على انه لا يجوز اخراج المغشوش من التقدين عن الجياد ولا المريضة ولا الهرمة ولا ذات العوار ولا الزمنى عن الصحاح من الانعام ، ويدل عليه ضحيحة محمد بن قيس عن ابى عبد الله (ع) قال : ولا تؤخذ هرمة ولا ذات عوار ونحوها من الاخبار . وفي اطلاق الآية اشعار بجواز دفع القيمة ، بل وجواز الدفع من غير الجنس الذى تعلقت به الزكاة وهو المفقى به عند علمائنا ، وعليه دلت الروايات .

فان قيل : الظاهر كون من هنا تبعية فتدل على عدم الجواز . قلت : كونها بيانية اظهر ، واحتمل بعضهم كونها ابتدائية ، وعلى تقدير كونها تبعية انما تدل على الاخراج من عين ما كسبتم لا من عين الكسب الذى تعقلت به الزكاة . وهنا فوائد :

(الاولى) بناء على ما ذكرنا من حمل الاتفاق على مطلق الرجحان قد يستدل بها على استحباب الزكاة فى جميع ما يكال أو يوزن عمدا ما خرج بدليل كالحضر .

(الثانية) يستدل بعموم الكسب على ثبوت الزكاة فى مال التجارة الا ان الاصل والبيان الوارد من صاحب الشرع دل على ان ذلك على جهة الاستحباب . كما دل على اعتبار النصاب فى قيمة المتاع وان يطلب برأس

المال أو زيادة وإن يحول عليه الحول ، ففي ما صرح عن زرارة قال : كنت قاعداً عند أبي جعفر (ع) وليس عنده غير ابنه جعفر . فقال : يا زرارة إن أبا ذر وعثمان تنازعا على عهد رسول الله (ص) فقال : عثمان كل مال من ذهب أو فضة يدار ويعمل به ويتجربه ففيه الزكاة إذا حال عليه الحول فقال : أبو ذر أما ما أتجربه أو دير وعمل به فليس فيه زكاة إنما الزكاة فيه إذا كان ركازاً أو كنزاً موضوعاً فإذا حال عليه الحول ففيه الزكاة ، واختصما في ذلك إلى رسول الله (ص) فقال : القول ما قال أبو ذر . فقال أبو عبد الله (ع) ما تريد إلى أن يخرج مثل هذا فيكف الناس أن يعطوا فقراءهم ومساكينهم فقال أبوه إليك عني لا أجد منها بدا . وفي رواية ابن بكير وعبيد وجماعة من أصحابنا قالوا : قال أبو عبد الله (ع) ليس في المال المضطرب به زكاة . فقال له إسماعيل ابنه : يا أبا جعفر فداك أملكك فقراء أصحابك . فقال : أي بني حق أراد الله أن يخرجك فخرج .

(فرع) بقاء العين تمام الحول ليس بشرط في التجارة فحكمها خلاف حكم المالية ، وبهذا جزم العلامة ومن تأخر عنه ، بل ادعى في التذكرة الإجماع وكذا ولده في الشرح ، والذي يظهر من المقنعة وابن بابويه في كتابه اشتراط ذلك وبه صرح في المعتمد ، والقول الأول أظهر لدلالة حسنة محمد ابن مسلم عن أبي عبد الله (ع) وقد سأله عن الرجل توضع عنده الأموال يعمل بها ؟ فقال : إذا حال الحول فليزكها . وفي رواية أخرى عنه أنه قال كل مال عملت به فعليك الزكاة إذا حال الحول . وعن سماعة قال : وسأله عن الرجل يكون عنده المال مضاربة هل عليه في ذلك المسال زكاة إذا كان يتجربه ؟ فقال : ينبغي له أن يقول لأصحاب المال زكوا ، فإن قالوا إنما زكاه فليس عليه غير ذلك وإن هم أسروا أن يزكاه فليفعل . الحديث . وعن أبي العطار الدحطاط قال : قلت لأبي عبد الله (ع) مال اليتيم يكون عندي

ج ١ (قبض الزكاة واعطاؤها للمستحق) ٢٨٣

فانجر به ؟ فقال : اذا حركته فعليك زكاته . قلت : فاني احركه ثمانية اشهر وادعه اربعة اشهر ؟ قال : عليه زكاة . وبمضمونها عدة روايات ، وهي ظاهرة الدلالة على ان بقاء العين تمام الحول ليس بشرط ، وقياس مال التجارة على غيره باطل لانه تحصل فيه الزيادة فجاز ان لا يشترط فيه ما يشترط في غيره . ورواية زرارة المذكورة التي فيها متوجه الى الوجوب ، كما يشعر به قوله ركاز او كنز وكذا رواية ابن بكير ، وكذا الاخبار المتضمنة لتعلق الزكاة بها اذا اخره لطلب الفضل فانه لا دلالة فيها على ذلك ، بل غاية ما فيها انها لو بقيت حولا فانما تتعلق بها الزكاة اذا لم تطلب بالنقيصة لانه لو عمل بها لا تتعلق بها . وبالجملة ليس في الاخبار ما هو صريح الدلالة على الاشتراط - فافهم .

(الثالثة) يستفاد من اطلاق ما اخرج من الارض لزوم الاخراج من سائر المعادن والكنوز والكاشف عن مقدار ما يتعلق به ومقدار ما يلزم انفاقه هو بيان الشارع فانما يجب فيه الخمس على ما سيأتى انشاء الله تعالى .

(الرابعة) قد يستفاد من قوله (تيمموا الخبيث) الخ انه لو كان النصاب ليس بالجيد كله جازا لاخراج منه ، كما لو كان النقد كله مغشوشا او الانعام كلها مرضى مثلا لانه لا يصدق عليه حينئذ قصد الردى دون الجيد . نعم لو كان بعضه جيداً وبعضه ردياً فالاحوط الاعطاء من الجيد حينئذ ، وكذا الحرام المختلط بالحلال ولم يتميز ولم يعرف صاحبه فان اتفاق خمسة داخل في الطيب لعدم عليه بالحرام بعينه .

(الخامسة) قد يستفاد منها جواز تولى المالك للاخراج كما مر الكلام فيه . وقوله واعلموا ان الله غني عن صدقاتكم وهو بما خولكم وارشدكم حميد لانه انما يريد لكم الخير .

* (الثالثة) في سورة الروم آية ٣٩ (وما آتيتم من رباً ليربوا في
امول الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتم او من زكاة تريدون وجه الله فاولئك
هم المضعفون) الربا الزيادة والمراد هنا الربا الحلال . روى الشيخ في
الصحيح عن ابراهيم بن عمر عن ابي عبد الله (ع) في قوله تعالى (وما آتيتم
من رباً) الآية قال : هو هديتك الى الرجل تطلب الثواب افضل منها فذاك
ربا يؤكل . فقوله (فلا يربوا عند الله) يحتمل ان يكون المراد ان هذا
النوع من الربا ليس هو الذي قال الله : (وحرم الربا) ، ويحتمل ان
يكون المعنى ليس مما يعطى به الاجر والثواب كما يسدل عليه ما روى عن ابي
عبد الله (ع) انه قال : الربا ربا آن احدهما حلال والاخر حرام . فاما
الحلال فهو ان يقرض الرجل اخاه قرضاً طمعاً ان يزيد ويوفيه بأكثر مما
يأخذه بلا شرط بينهما ، فان اعطاه اكثر مما اخذه على غير شرط بينهما فهو
مباح له وليس له عند الله ثواب فيما اقرضه وهو قوله (فلا يربوا عند الله) ،
واما الحرم فالرجل يقرض قرضاً ويشترط ان يردا اكثر مما اخذ منه فهذا
هو الحرام وتام الكلام في هذا يأتي انشاء الله تعالى في موضعه .

قوله : (وما آتيتم من زكاة) الآية يحتمل ان يكون المراد ما يشمل
الواجب والمندوب من وجوه البر ، ففي تفسير علي بن ابراهيم أى ما بررتهم
به اخوانكم واقترضتمهم لاطمعاً في زيادة ، فالمراد بالمضعفون ذوات
الاضعاف من الاجر والثواب . ويحتمل الاضعاف للمال كما مر في قوله تعالى
(وتزكيتهم) ، ويرشد اليه ما روى عن امير المؤمنين (ع) ان الله فرض
الصلاة تنزيهاً عن السكر والزكاة تسبيهاً للرزق ، ونحوه روى عن الزهراء
صلوات الله عليها . ويحتمل ان يراد بالاضعاف ما يشمل الامرين معاً ، وفي
قوله (لا يربوا عند الله) و (يريدون وجه الله) دلالة على توقف الاضعاف
على الاخلاص بالنية وابتغاء ما عنده سبحانه ، وان ما لم يقصد به وجه الله

تعالى فليس له ثواب .

فان قيل : هذا يناقئ ما مر سابقا من حصول الثواب بعبادة الاجراء والعبيد . قلت : ايقاع العبادة خوفا منه سبحانه أو طمعا بما اعده داخل في ارادة وجهه سبحانه كما مر تحقيقه - فافهم . قيل : وفي الآية دلالة على وجوب النية في الزكاة ، ولا يخفى ما فيه .

✽ ✽ ✽

* (الرابعة) في سورة براءة [آية ٦٠] ﴿ انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ قرىء بنصب فريضة على المصدر المؤكد من قبيل هو الحق مصدقا ، وقرىء شاذاً بالرفع اي تلك فريضة والله عليم بأمر عباده حكيم في وضعها لما طعن المنافقون على رسول الله (ص) بأنه يعطى الصدقة من احب كما حكى عنهم عز وجل بقوله : ﴿ ومنهم من يلزك في الصدقات ﴾ الآية أنزل هذه الآية المصدرة بأداة الحصر قطعاً لأطاعهم ودفعاً للتهمة التي اتهموه بها ، وبيان اختصاصها بالمذكورين وانهم هم مصرفها وليس لغيرهم فيها نصيب ، ففيها دلالة على ان المراد بالصدقة هنا الزكاة المفروضة ، وهو المستفاد من الاخبار وانه لا يجب بسطها في الاصناف المذكورين بل يجوز تخصيص صنف واحد بها بل شخص واحد وان كثرت . قال في التذكرة انه مذهب علمائنا اجمع ، وهو قول اكثر الجمهور ايضا . ويدل على ذلك الاخبار المستفيضة كحسنة عبدالكريم بن عتبة الهاشمي عن ابي عبد الله (ع) قال : كان رسول الله (ص) يقسم صدقة اهل البوادي في اهل البوادي وصدقة اهل الحضر لاهل الحضر ولا يقسمها بينهم بالسوية بل يقسمها بينهم على قدر ما يحضره منهم وما يرى ، وقال : ليس في ذلك شيء موقت . وصحيحة احمد ابن حمزة قال : قلت لأبي الحسن (ع) رجل من مواليك له قرابة كلهم يقول

بك وله زكاة يجوز ان يعطيهم جميع زكاته ؟ قال : نعم ، ونحو ذلك من الاخبار الكثيرة .

وقال بعض العامة بوجوب البسط لانه تعالى جعلها لهم بلام التملك وعطف بعضهم على بعض بواو التشريك ، وهو ضعيف لما عرفت من كون القصد فيها الاختصاص وبيان المصرف ، وهو لا يقتضى الاصرها في هذه الانواع لا بسطها عليهم . نعم يكون ذلك مستحباً بدليل خارج كما روى عن زرارة وابن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت فان كان في المصر غير واحد ؟ قال فأعطهم ان قدرت جميعا .
ولنذكر فقه الآية في انواع .

(الاول) الفقراء والمساكين ، والكلام في ذلك يقع في مقامين :
(الاول) هل هذان اللفظان مترادفان ام متغايران ؟ اختلف الاصحاب في ذلك ، فذهب جماعة منهم المحقق الى الاول وعدو الاصناف سبعة وذهب الاكثر الى الثاني ، ثم اختلف هؤلاء فيما به يتحقق التغاير ومنشأ اختلافهم اختلاف اهل اللغة في ذلك بل والاخبار ، والاظهر ان الفقير هو المتعفف الذي لا يسأل والمسكين هو الذي يسأل لما رواه في الكافي الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (ع) انه سأل عن الفقير والمسكين ؟ فقال : الفقير الذي لا يسأل والمسكين الذي هو اجد منه الذي يسأل وحسنة ابي بصير قال : قلت لابي عبد الله (ع) قول الله عز وجل : (انمسا الصدقات للفقراء والمساكين) قال : الفقير الذي لا يسأل الناس والمسكين اجد منه والبائس اجدهم . وهذه الرواية عدها الشهيد الثاني في الصحيح وفيها الكاهل وتوثيقه غير بعيد ، واما ابو بصير فالظاهر انه ليث الثقة ، ويدل عليه ايضا ما رواه علي بن ابراهيم في تفسيره من ان العالم (ع) بين الاصناف فقال : ان الفقراء هم الذين لا يسألون الناس إلحافا ، والمساكين هم اهل

الزمانة من العيمان والعرجان والمجنومين وجميع اصناف الزمنا الرجال والنساء والصبيان . وقال ابن بابويه في كتابه : الفقراء هم اهل الزمان والحاجة والمساكين اهل الحاجة من غير اهل الزمان . وقيل الفقير هو الذى لا شيء له والمساكين الذى له بلغة من العيش ، والى هذا القول ذهب الشيخ فى المبسوط والجل وابن البراج وابن حمزة وابن ادریس ، وقيل بالعكس واليه ذهب الشيخ فى التهذيب والمفيد فى المقنعة وابن الجنيد وسلاسل ، وقال الشهيد الثانى . اعلم ان الفقراء والمساكين متى ذكر احدهما خاصة دخل فيه الاخر بغير خلاف ، نص على ذلك جماعة منهم الشيخ والعلامة كما فى آية الكفارة المخصوصة بالمساكين فيدخل فيه الفقير ، وانما الخلاف فيما لو جمعا كما فى آية الزكاة لا غير ، والاصح انهما متغايران لص اهل اللغة وصحيحة ابى بصير ، ثم نقل الرواية المذكورة ثم قال ولا ثمة مهمة فى تحقيق ذلك للاتفاق على استحقيقهما من الزكاة حيث ذكر او دخول احدهما تحت الاخر حيث يذكر احدهما ، وانما تظهر الفائدة نادراً لو نذر أو وقف أو وصى لاسوءهما حالاً فان الآخر لا يدخل فيه بخلاف العكس - انتهى .

روى فى السكافى فى الحسن عن ابن مسكان عن ابى عبد الله (ع) قال : ان الله عز وجل جعل للفقراء فى اموال الاغنياء ما يكفيهم . ومثلها صحيحة عبد الله بن سنان وعن مبارك العرقوفى قال : قال ابو الحسن (ع) ان الله عز وجل وضع الزكاة قوتا للفقراء . وفى رواية اخرى عن ابى عبد الله (ع) ان صدقة الخلف والظلف تدفع الى المتجملين من المسلمين فاما صدقة الذهب والفضة وما كيل بالقفيز بما اخرجت الارض للفقراء المدقمين . وهذه الروايات ونحوها تدل على دخول المساكين فى الفقراء قطعاً ، فلو لا الروايات الدالة على الفرق لكان القول بالترادف غير بعيد .

(المقام الثانى) فى الحد المسوغ لتناول الزكاة فى هذين الصنفين . قال

في المنتهى : الاصل فيه عدم الغناء الشامل للمعنيين اذا تحقق استحقاق صاحبه الزكاة بلا اختلاف واختلاف الاصحاب فيما يتحقق به الغناء المانع من الاستحقاق فقال الشيخ في الخلاف الغنى من ملك نصابا تجب فيه الزكاة او قيمته ، وقال في المبسوط هو ان يكون قادرا على كفايته وكفاية من يلزمه كفايته على الدوام ، ثم نسب ما ذكره في الخلاف الى بعض اصحابنا والى ابي حنيفة . وقال الاكثر هو من ملك قدر كفايته طول سنته على الاقتصاد . وصرح كثير من الاصحاب كالشيخ والمحقق والعلامة وغيرهم بجواز تناول الزكاة لمن كان له مال يتعيش به او ضيعة يستغلها اذا كان بحيث يعجز عن استئناء الكفاية ، ومقتضى ذلك ان من كان فقيرا وان كان بحيث لو انفق رأس المال المملوك له لسكفاه وحاصل المعنى ان من كان له مال يتجر به او ضيعة يستغلها فان كفاة الربح أو الغلة له واعياله لم يحز له اخذ الزكاة والاجاز له ذلك ولا يكلف الانفاق من رأس المال ولا من ثمن الضيعة ، وهذا هو المعتمد لكن يقيد ذلك بما اذا كان للمال قليلا بحيث لو انفق منه في ذلك العام لم يبق له ما يعتد به للتجارة والاستغلال للقوت . ويدل عليه روايات متعددة كصحيفة معاوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يكون له ثلاثمائة درهم او اربعمائة درهم وله عيال وهو يحترف فلا يصيب نفقته فيها ايمكث فياكلها ولا يأخذ الزكاة او يأخذ الزكاة ، قال : لا بل ينظر الى فضلها فيقوت بها نفسه ومن وسعه ذلك من عياله ويأخذ النفقة من الزكاة ويتصرف بهذه ولا ينفقها . ورواية هرون بن حمزة عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له : يروى عن النبي (ص) انه قال : لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى ، فقال : فقلت له الرجل يكون له ثلاثمائة درهم في بضاعة وله عيال فان اقبل عليها اكلها عياله ولم يكتفوا برحبها . قال : فلينظر ما يستفضل منها فياكله هو ومن وسعه ذلك وليأخذ لمن لم يسعه من عياله . ونحو ذلك من الاخبار ،

من الاخبار ، والاولى في هذه الحال ان يجعل ما يستفضل لنفسه ولبعض من يعول ويأخذ الزكاة للباقيين كما تضمنته الرواية .

(الثاني) العاملون عليها وهم عمال الصدقات الساعون في جبايتها وتحويلها بأخذ وكتابة وحساب وحفظ وقسمة ونحو ذلك ، وقد اجمع علماءنا واكثر العامة على استحقاق هؤلاء نصيباً من الزكاة وان كانوا اغنياء لاطلاق الآية ، والعطف بالواو يقتضي التسوية في المعنى والاعراب ، وقال بعض العامة ان ما يأخذه العامل اجرة لا زكاة وهو ضعيف . ويعتبر في العامل التكليف والايمان والعدالة والتفقه بما يليه من العمل وان لا يكون هاشمياً ، واعتبر بعض علمائنا الحرية .

(الثالث) المؤلفات واستحقاقهم سهماً من الزكاة يدل عليه نص القرآن الكريم واجماع العلماء كافة ، ولكن اختلفوا في اختصاص التأليف بالكفار او شامل للمسلمين . فذهب جماعة من الاصحاب الى الاول ، بل قال في المبسوط المؤلفات عندنا هم الكفار الذين يستمالون بشيء من مال الصدقات الى الاسلام ويتألفون ليستعان بهم على قتال اهل الشرك ولا يعرف اصحابنا مؤلفات من اهل الاسلام - انتهى . فيفهم منه دعوى الاجماع على اختصاص بهم ، ويظهر من كلام ابن الجنيد على ما نقل عنه اختصاص التأليف بالمنافقين ونقل عن المفيد انهم ضربان مسلمون ومشركون وهو المنقول عن الشافعي . وفي تفسير علي بن ابراهيم عن العالم (ع) المؤلفات قلوبهم قوم وحدوا الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم ان محمداً رسول الله (ص) ، وكان رسول الله (ص) يتألفهم ويصلحهم كيما يعرفوا فجعل الله لهم نصيباً في الصدقات لكي يعرفوا ويرضوا ، ونحوه روى في الكافي عن زرارة عن ابي جعفر (ع) : وفي رواية ابي الجارود عن ابي جعفر (ع) قال : المؤلفات قلوبهم ابو سفيان بن حرب بن امية وسهل بن عمرو وعد جماعة من اضرابهم . وروى في الكافي

في الحسن عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال : سألته عن قول الله عز وجل
(والمؤلفة قلوبهم) قال : قرم وحدوا الله عز وجل وخلعوا عبادة من
يعبد من دون الله وشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وهم في
ذلك شكك في بعض ما جاء به محمد (ص) ، فأمر الله نبيه أن يتألفهم بالمال
والعطايا لكي يحسن إسلامهم ويثبتوا على دينهم الذي دخلوا فيه وأقروا به ،
فهذه الأخبار دالة على صدق التأليف على من هذا حاله من الإسلام ، فعمل
من قال باختصاصه بالكفار ادخل مثل هؤلاء فيهم .

وهذا السهم قيل يسقط بعد النبي (ص) وبه قطع ابن بابويه في كتابه
وهو المنقول عن أبي حنيفة ، وقال الشيخ في المبسوط يسقط زمن الغيبة خاصة
لان الذي يتألفهم إنما هو الامام للجهاد الذي هو موكل اليه (ع) وهو غائب
وقيل لا يسقط وهو الافوى لظاهر اطلاق الآية ولأنه (ص) كان يعتمد
الى حين وفاته ولا نسخ بعده ولأنه قد يكون للدخول في الإسلام واستقراره
فالمصلحة مستمرة ، ولأنه قد يجب الجهاد أى الدفاع في حال الغيبة فجبهة
الاحتاج موجودة . وفي رواية زرارة عن أبي جعفر (ع) المؤلفة قلوبهم
لم يكونوا قط أكثر منهم اليوم . وفي خبر آخر عنه (ع) ما كانت المؤلفة
قط أكثر منهم اليوم ومنهم قرم وحدوا الله وخرجوا من الشرك ولم تدخل
معرفة محمد (ص) قلوبهم وما جاء به ، فتألفهم رسول الله وتألفهم المؤمنون
بعد رسول الله (ص) لكيما يعرفوا .

(الرابع) في الرقاب . المدول من اللام الى في يمكن ان يكون
لقصد التفنن او للايزان بأنهم ارسخ واثبت في الاستحقاق حيث جعلوا اوعاء
وموضعا لها لاجل فك الرقاب وتخلص الغارمين والصرف في السيل وانقاذ
ابن السيل من الاضطرار والحاجة ، او التنبيه على ان الاربعة الاول

يقبضونها لانفسهم ويتصرفون فيها كيف شاؤوا بخلاف الاربعة الاخيرة فانها تصرف في الجهات المعينة .

والرقاب الذين يعطون هذا السهم اصناف :

الاول - المكاتبون ، واعطائهم مجمع عليه بين الاصحاب لكن بشرط ان لا يكون عندهم ما يصرفونه في الكتابة ، واعتبر بعضهم قصور الكسب عن مال الكتابة ، واعتبر بعضهم حلول النجم وظاهر العموم يدفعه .

الثاني - العبيد الذين تحت الشدة وهو مجمع عليه ايضا ، ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن ابي نصر عن ابي عبد الله (ع) في الرجل تجتمع عنده الزكاة يشتري بها نسمة يعتقها ؟ فقال : اذا يظلم قوماً آخرين حقوقهم . ثم قال : إلا ان يكون عبداً مسلماً في ضرورة يشتره ويعتقه .

الثالث - شراء العبد عند فقد المستحق قال في المعتبر وعليه فقهاء الاصحاب ويدل عليه موثقة عبيد بن زرارَةَ قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل اخرج زكاة ماله الف درهم فلم يجد لها موضعاً يدفع ذلك اليه فنظر الى مملوك يباع فاشتراه بتلك الآلف الدرام التي اخرجت من زكاته فاعتقه هل يجوز ذلك ؟ قال نعم .

الرابع - جواز العلامة في القواعد الاعناق من الزكاة مطلقاً وشراء الامهات ، وقواه ولده في الشرح ونقله عن المفيد وابن ادریس وقواه بعض المتأخرين ، وهو الظاهر من ابن بابويه في الفقيه ، ويدل عليه اطلاق الآية وكثير من الروايات ، والاظهر تقييده بما مر ولان المتيقن .

الخامس - ما ذكره علي بن ابراهيم في تفسيره عن العالم (ع) قال وفي الرقاب قوم لزمهم كفارات في قتل الخطاء وفي الظهار وفي الايمان وفي قتل الصيد في الحرم وليس عندهم ما يكفرون وهم مؤمنون ، فجعل الله لهم سهماً في الصدقات ليكفر عنهم . وتوقف بعض العلماء في العمل بمقتضى هذه الرواية لانها

مرسلة، وقال الشيخ في المبسوط الاحوط اعطائهم ثمن الرقبة من سهم الفقراء وجوزة في المعتبر من سهم الغارمين ، وعلى ما مر من عدم لزوم البسط يسهل الامر في اعطائهم من جهة حاجتهم وافتقارهم وعدم غناهم من غير نظر الى تشخيصهم في أى صنف من الاصناف .

(الخامس) الغارمون . قال في الصحاح الغريم الذى عليه الدين وقد يكون الذى له الدين ، ونحوه في القاموس وغيره من اهل اللغة ، والمراد هنا الاول كما نص عليه المفسرون والفقهاء والمحدثون ، واستحقاقهم هذا السهم يجمع عليه بين المسلمين كما نقله غير واحد من علمائنا ، لكن يعتبر في الغارم ان لا يكون متمكنا من القضاء وان لا يكون استدانته في معصية . ويدل عليه رواية علي بن ابراهيم عن العالم (ع) قال : الغارمون قوم قد توقعت عليهم ديون انفقوها في طاعة الله تعالى من غير اسراف ، فيجب على الامام ان يقضى ذلك عنهم ويفكهم من مال الصدقات . وما روى عن الرضا (ع) انه قال : يقضى ما عليه من سهم الغارمين اذا كان انفق في طاعة الله عز وجل ، وان كان انفق في معصية الله فلا شيء له على الامام . وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن (ع) في رجل عارف فاضل توفي وترك عليه ديناً قد ابتلى به لم يكن مفسدا ولا مسرفا ولا معروفا بالمسألة هل يقضى عنه من الزكاة الالف والالفان ؟ قال : نعم . وظاهر الاطلاق انه لا يجوز اعطاء المنفق له في غير الطاعة وان مات ، وفيه تأمل من حيث اطلاق الآية وعدم صحة سند المقيدها ، ومن ثم ذهب في المعتبر الى الجواز والاول احوط . ويجوز الاعطاء من سهم الفقراء قطعاً ان لم نشترط العدالة فيه ، وان جهل حاله فيما انفق فالظاهر الجواز . وقيل بالمنع لما رواه محمد بن سليمان عن رجل من اهل الجزيرة عن الرضا (ع) قال : قلت فهو لا يعلم فيما انفق في طاعة او في معصية ؟ قال : يسمى في ماله فيرده

عليه وهو صاغر . والرواية غير تقيّة السند مع امكان حملها على المتهم بالاتفاق في المعصية كما يشعر به قوله وهو صاغر ، او تخصيص الحكم بالوديعة كما يدل عليه تنمة الخبر ايضا . ويدخل في عموم الآية مقاصد الغريم حيا وميتا بها ، وكذا لو كان الدين على من يجب نفقته بل القضاء عنه كما تدل عليه الاخبار (السادس) في سبيل الله . لاخلاف بين الامة في ان السبيل سهمان في الزكاة لكن اختلفوا في تفسيره ، فقال الشيخ في النهاية يختص بالجهاد لان اطلاق السبيل ينصرف اليه ، وبهذا قال الفقهاء الاربعة الا احمد فانه اضاف الى ذلك الحج ، والمشهور بين اصحابنا انه يعم كل مصلحة للمسلمين كبناء القناطر والمساجد ، ويدخل فيه قضاء الدين عن اموات المؤمنين ونحو ذلك من الطرق التي يراد بها وجهه سبحانه وتعالى كعونة الزائر وشراء الكتب وما يحتاج اليه المشتغلون في ترويج الدين . ويدل على ذلك ما رواه علي بن ابراهيم في التفسير عن العالم (ع) قال : في سبيل الله قوم يخرجون في الجهاد وليس عندهم ما ينفقونه أو قوم من المسلمين ليس عندهم ما يحجزون به او في جميع سبيل الخير ، فعلى الامام ان يعطيهم من مال الصدقات حتى يقروا على الحج والجهاد . وما رواه ابن بابويه في الصحيح عن علي بن يقطين انه قال لابي الحسن الرضا (ع) يكون عندى المال من الزكاة فأجج به موالى واقاربى ؟ قال نعم . وروى في معانى الاخبار باسناده الى الحسين بن عمر قال : قلت لابي عبد الله (ع) ان رجلا اوصى الى في السبيل ؟ قال : اصرفه في الحج فاني لا اعرف سبيلا من سبله افضل من الحج . وفي خبر اخر عن العسكري (ع) قال : سبيل الله شيعتنا ، ويفهم من الرواية الاولى اشتراط الاحتياج في الجهة التي يطلبها وان كان غنيا أى مالكا لقوت سنته ، وبذلك يحصل الفرق بينهما ، وربما احتمل بعضهم هنا عدم الاشتراط للعموم والاول احوط .

(السابع) ابن السبيل وهو المنقطع به في غير بلده وان كان غنيا في بلده

سمى بذلك لملازمته للسبيل أى الطريق فكانها ولدته ، وهذا تفسير أكثر علمائنا وبذلك قال بعض العامة كابى حنيفة ومالك ، وقال المفيد وقد جاءت رواية انه الضيف أى من اضيف لحاجته الى ذلك وان كان له فى موضع اخر غناء ويسار ، ونحوه قال فى المبسوط به قال فى المدارك ، والرواية بدخول الضيف فى ابن السبيل لم تقف عليها فى شيء من الاصول ولا نقلها ناقل فى كتب الاستدلال .

(اقول) لا يبعد ان يكون المراد بها ما ورد ان من دخل بلدة فهو ضيف اهل ، وقال ابن الجنييد هو المسافر فى طاعة الله تعالى او المنشى للسفر كذلك اى المريد له وليس عنده ما يكفيه لسفره ورجوعه الى منزله اذا كان قصده فى سفره قضاء فريضة أو قياما بسنة ، وفيه ان المنشى للسفر لا يصدق عليه ذلك الا مجازا اى من باب تسمية الشيء بما يؤل اليه ولا قرينة ، وشرط الاصحاب كون السفر مباحا ، وابن الجنييد حصره فى الواجب والمندوب كما عرفت . وفى رواية على بن ابراهيم عن العالم (ع) انهم ابناء الطريق الذين يكونون فى الاسفار فى طاعة الله تعالى فيقطع عليهم ويذهب ما لهم فعلى الامام ان يردم الى اوطانهم من مال الصدقات وهى تعطى ما ذهب اليه . واجاب عنها فى المختلف بان الطاعة تصدق على المباح بمعنى ان فاعله معتمد ايقاع الفعل على وجهه الذى لم ينه عنه الشارع ، مع ان الرواية غير نقية السند كما عرفت ، والعمل بمقتضاها احوط . وظاهر الرواية يقتضى ان يشترط فى جواز اعطائه عجزه عن مال يتصرف فيه ببيع واجارة ونحو ذلك . نعم لا يشترط العجز عن الاستدانة للعموم ، وربما يفهم من بعضهم عدم الاشتراط مطلقا مستدلا بالاطلاق وفيه تأمل . ويعطى قدر الكفاية التى جرت بها العادة الى ان يصل الى بلده او الموضع الذى له فيه مال ، فلو اتفق ان فضل بما اعطاه فضل كان حصل له فى الاثناء ميراث او نحو ذلك فلا يظهر انه لا يعيده .

(تمة) في اوصاف المستحقين :

(الاول) (الايمان اى الاسلام مع الولاية للائمة الاثني عشر (ع)) وهو يجمع عليه بين الاصحاب كما حكاه في المنتهى ، حتى ان المخالف لو استبصر يجب عليه اعادتها اذا كان اعطاها غير اهل الولاية وان لم يجب عليه اعادة غيرها من العبادات ، ويدل على ذلك اخبار كثيرة ومع عدم المستحق يجب عليه حفظها والايصاء بها عند الموت او يشتري بها نسمة ويعتقها الا في الفطرة فقد روى انه يصرفها حيثئذ الى المستضعفين وهم الذين لا يعاندون الحق من اهل الخلاف ، وبذلك اتي جماعة من علمائنا ، وذهب الاكثر الى المنع ايضا وهو الاقوى لامكان حمل ما ورد بذلك على التقية كما يشعر به بعضها . وهذا الشرط في غير المؤلفه وبعض افراد سبيل الله كالمجاهد .

(الثانى) العدالة وبذلك قال كثير من الاصحاب كالمترضى والشيخ وابن حمزة وابن البراج ، واكتفى ابن الجنييد بمجانبة الكبار خاصة ، واقتصر ابنا بابويه وسلاح على اعتبار الايمان ولم يشترطوا شيئا من ذلك ، واليه ذهب عامة المتأخرين وهو الاظهر لاطلاق الآية والروايات وعدم ما يصلح للتنقيد الا فى العامل وقد مر . واما اطفال المؤمنين فيجوز اجماعا .

(الثالث) ان لا يكون ممن تجب نفقته اجماعا كالاوين وان علوا والاولاد وان سفلوا والزوجة والمملوك ، ويدل عليه الاخبار المستفيضة ويجوز لمن وجبت نفقته على غيره تناولها من غير الخطاب بالانفاق اذا كانوا بصفة الفقراء مع عدم يساره او عدم بذله ، ومعهما قيل بالجواز فيما عدا الزوجة والاطهر المنع . نعم يجوز لهم اخذها اذا كان عندهم من تجب نفقته عليهم اوللتنسعة لما رواه الشيخ فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن (ع) قال : سألت عن الرجل يكون ابوه او عمه او اخوه يكفيه مؤنته اياخذ من الزكاة فيتوسع به اذا كانوا لا يوسعون عليه فى كل ما يحتاج

اليه ؟ قال : لا بأس . وكذا يجوز لو كان عاملاً او غزياً او غارماً او مكاتباً . وكذا يجوز للزوجة دفعها الى الزوج .
(الرابع) ان لا يكون هاشمياً اي من ولد هاشم ، وهو يجمع عليه والنصوص به ايضاً مستفيضة . والذي يظهر من الاخبار ان المحرم عليه الزكاة المفروضة خاصة فيجوز تناوله غيرها كزكاة مثله وما اضطر اليه من المفروضة من غيره .

* * *

* (الخامسة) في سورة البقرة [آية ٢٧١] (ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سبائكم والله بما تعملون خبير) اي فنعماً شيئاً ابدانها ، فسا نكرة منصوبة على التميز للفاعل المضمر قبل المذكر . والابداء هو المخصوص بالمدح فخفف واقیم المضاف اليه - وهو ضمير الصدقات - مقامه لدلالة المقام والفعل على مصدره وأرشاد السياق . وحاصل المعنى ان في اظهارها فضلاً واسرارها افضل وظاهر الآية ان ذلك في الصدقات الواجبة والمندوبة ، واليه ذهب بعض العلماء لكن روى في الكافي في الحسن عن ابي المعز عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له : قول الله تعالى (ان تبدوا الصدقات) الآية ؟ قال : ليس من الزكاة . وعن اسحق بن عمار عنه (ع) في قوله (وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) قال : هي سوى الزكاة ان الزكاة علانية غير سر . ونحو هذا روى العياشي في تفسيره ، وفي صحيحة ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : كلما فرض عليك فاعلانه افضل من اسراره ، وما كان تطوعاً فاسراره افضل من اعلانه ، ولو ان رجلاً حمل زكاته على عاتقه كان ذلك حسناً جميلاً . وفي الموثق عن ابي بكير عن رجل عن ابن جعفر (ع) في قوله تعالى : (ان تبدوا الصدقات فنعما هي) قال يعني الزكاة المفروضة

قال : قلت (وان تحفوها وتؤتوها الفقراء) قال : يعنى النافلة ، انهم كانوا يستحبون اظهار الفرائض وكتبان النواقل . وفى موثقة عمار قال : قال ابو عبد الله (ع) الصدقة والله فى السر افضل من الصدقة فى العلانية ، وكذلك والله العباد فى السر افضل من العلانية . فتحمل الآية على غير الزكاة المفروضة ، او يحمل صدرها على المفروضة وعجزها على غيرها كما تضمنته رسالة ابن بكير المذكورة ، فىوافق قول الاكثر من ان اظهار المفروضة افضل سيما اذا تضمن ذلك فائدة كرفع التهمة او تحرير من الغير او نحو ذلك ، ويؤيد القول بكون اظهار المفروضة افضل استحباب حملها الى الامام ابتداء ووجوبه عند الطلب أو مطلقا كما مر . فان ذلك يقتضى الاظهار والاعلان كما لا يخفى .

وقد تضمنت الآية فوائد :

(الاولى) اشعارها بجواز تولى المالك لخراج الزكاة ، وقد مر

الكلام فيه .

(الثانية) فى قوله (نكفر) قرىء برفعه وجزمه ، فالرفع على معنى ونحن نكفر ، او تكون الجملة مستأنفة عطفا على الجملة المتقدمة ، واما الجزم فعلى موضع الجزاء ، ومن ، هنا زائدة كما قيل ، والاظهر انها للتبعية . فقيل هى الذنوب الصغار والظاهر التعميم كما يدل عليه الاخبار المستفيضة ، وقد مر شطر منها . وفيها دلالة على ثبوت التكفير والاحباط كما قاله جماعة من المعزلة وهو مخالف لما صرح به اكثر الاصحاب من بطلان القول بذلك ، واجابوا بأن التكفير هنا منه سبحانه وتعالى عبارة عن التفضل وبجرد الاحسان . والحق ان بعض الحسنات يذهبن السيئات ويكفرن بها كالصلاة والحج والزيارات ونحو ذلك من الاعمال الصالحة كما نطقت به الآيات وصرحت به الروايات ، اذ قد ورد فيها انه يخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه

وكذلك بعض السيئات يحبط الحسنات كالشرك كما قال تعالى : (لئن اشركت
ليحبطن عملك) وقال تعالى (وقدمنا الى ما عملوا فجعلناه هباء منثورا)
وسياتى فى ثمانية النواع الثالث من كتاب الجهاد ما يدل على ذلك ايضا . وقد
يكفى المشرك فى دار الدنيا باحسانه ليموت وليس له قبله تعالى حسنة وعكسه
المؤمن . قال الصادق (ع) : ان العبد اذا كثرت ذنوبه ولم يكن عنده من
العمل ما يكفرها ابتلاه بالحزن ليكفرها . وعن ابي عبد الله (ع) قال :
قال رسول الله (ص) من اسدى الى مؤمن معروفا ثم اذاه بالكلام او من
عليه فقد ابطال صدقته . وسيجيء فى قوله تعالى (ولا تبطلوا صدقاتكم)
الآية . وعنه (ع) قال : قال رسول الله (ص) ان الله عز وجل قال : وعزتي
وجلالى لا اخرج عبدا من الدنيا وانا اريد ان ارحمه حتى استوفى منه كل
خطيئة عملها اما بسقم فى جسده واما بضيق فى رزقه واما بخوف فى دنياه
فان بقيت عليه بقية شددت عليه عند الموت ، وعزتي وجلالى لا اخرج عبدا
من الدنيا وانا اريد ان اعذبه حتى اوفيه كل حسنة عملها اما بسعة فى رزقه واما
بصحة فى جسده واما بأمن فى دنياه فان بقيت عليه بقية هونت عليه بها الموت
والاخبار الواردة بهذا المعنى كثيرة .

وخلاصة الكلام فى هذا المقام انه تعالى قد وعد بالوعد الذى لا خلف
فيه انه لا يضيع عمل عامل ، وان من يعمل مثقال ذرة خيرا يره . وان
من يعمل سوء يجز به ، وان الحسنات يذهبن السيئات ، وان الشرك يحبط
العمل ، ولا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى . ونحو ذلك من الآيات والروايات
المتضمنة للتكفير والاحباط وهى كثيرة جدا . والقائلون بالاحباط
والتكفير منهم من قال بأن المتأخر يسقط المتقدم ، ومنهم من قال ينتفى الاقل
بالاكثر وينتنى من الاكثر بالاقل ما سواه ويبيق الزائد مستحقا وان تساويا
صارا كأن لم يكن ، وهذا هو المعبر عنه بالموازنة ، وهذا باطلاقة باطل

يعنى اصحاب الشعور . وروى عن مصادف قال : كنت مع ابى عبد الله (ع) بين مكة والمدينة فررنا على رجل فى اصل شجرة وقد اتى بنفسه فقال : مل بنا الى هذا الرجل فانى اخاف قد اصابه عطش ، قلت اليه فاذا هو رجل من القرانيين (١) طويل الشعر فآله اعطشان انت ؟ فقال : نعم . فقال انزل يا مصادف واسقه ، فزك وسقته ثم ركبت فسرنا فقلت : هذا نصرانى فتصدق على نصرانى ؟ فقال : نعم اذا كان فى مثل هذه الحال . وفى رواية معلى بن خنيس عن الصادق (ع) انه خرج فى ليلة قد رشت يريد ظلة بنى ساعدة بجرباب اعجز عن حمله من خبز وتصدق به على قوم كانوا هناك فقلت جعلت فداك يعرف هؤلاء الحق ؟ فقال : لو عرفه لو اسيناهم بالذقة - الحديث . وفى الحسن عن معاوية بن عمار قال : قال ابو عبد الله (ع) اصنعوا المعروف الى كل احد فان كان امله والافانت امله وفى بعض الاخبار : اعط من وقعت له فى قلبك الرحمة ، ونحو ذلك اخبار كثيرة . وروى الكشى فى رجاله بسنده الى عمر بن يزيد قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الصدقة على الناصب والزيدية ؟ فقال لا تصدق عليهم بشىء ولا تسقمهم من الماء ان استطعت . وقال لى : ان الزيدية هم الحساب ، فيمكن حمله على خصوص ناصب العداوة لهم صلوات الله عليهم ، ونحوه من نصب لشيعتهم من حيث الموالات والمتابعة لهم (ع) او تحمل الاخبار الاولى على المستضعفين منهم ومن لم يعرف حاله أو الضرورة المؤدية الى الهلاك اما من عرف بانه بمن وضع لديه الحق وارتكب خلافه وعاند فلا يتصدق عليه بشىء ولا يمان ولا يعمل معه عملا يسره ، أو يدخل عليه فيه راحة أو منفعة الا

(١) القرن الخصلة من الشعر ، ومنه قول ابى سفيان فى الروم
 « ذات القرون ، قال الاصمعى : اراد قرون شعورهم ، وكانوا يطولون
 ذلك ويعرفون به .

لحب الخير لشديد) فالانفاق حيثئذ في وجوه البر ، وحذف . لدلالة المقام على ان المراد التحريض على الانفاق كما وكيفاً حيث يعلم عود النفع اليه ويمكن ان يكون المراد بالخير ما يشمل الاعمال من قبيل قوله : (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله) .

قوله : (وما تنفقون) الخ هو مبنى على النهي ، وفيه دلالة على النية والاخلاص بذلك ، وقيل هي جملة مفيدة بنفسها معطوفة على ما قبلها ، وهو خبر على ظاهره اى انه تعالى اخبر عن صفة انفاق المؤمنين المخلصين بانهم لا ينفقون الا على هذه الصفة . (وابتغاء) مفعول لاجله او حال والوجه هنا كناية عن الرضا . وقيل الجملة حال عن ضمير المنفقين اى ان الخير يعود اليكم في حال كونكم لم تقصدوا بانفاقكم الارضاء الله تعالى .

قوله : (يوف اليكم) توفية الشيء اكماله ، وعده بالى لتضمنه معنى الايصال او التادية ، والمعنى توفون جزاءه بلا نقصان ولا ظلم . وقيل تعطون جزاءه وافرا ، وفيها دلالة على نفي الاحباط ، واطلاق الآية يدل على حصول الجزاء باعطاء غير العارف . ويرشد اليه ما ذكر في سبب النزول من ان المسلمين كانوا يمتنعون من التصديق على غير اهل دينهم فانزل الله تعالى هذه الآية . ويدل على ذلك ما رواه في الكافي عن عمرو بن ابي نصر قال : قلت لابي عبد الله (ع) ان اهل السواد يقتحمون علينا وفيهم اليهود والنصارى والمجوس فتصدق عليهم ؟ قال : نعم . وعن عمر بن يزيد قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الصدقة على اهل البوادي والسواد ؟ قال : تصدق على الصبيان والنساء والزمناء والضعفاء والشيوخ ، وكان ينهى عن اولئك الجمانين (١)

(١) الجملة بالجمع . قال في الصحاح : الجملة بالضم شعر الرأس وهي اكثر من الوفرة ، ويقال للرجل الطويل الجملة ، الجمانى ، بالنون على غير قياس - انتهى .

لاستلزام الظلم كان القول ببطلانها مطلقا باطل لورود الايات والروايات بذلك فلا بد من التوفيق بينهما بأن يقال بتكفير بعض الحسنات لبعض السيئات او كلها واحباط بعض السيئات كالشرك وبغض من اوجب الله مودته ومحبهه لبعض الحسنات او كلها ، وليس في ذلك ظلم ولا قبح لجواز كون الجزاء على بعض الاعمال منوطا بشروط مراعاة كالا جبر على العمل المشروط . ويؤيده صحيحة بريد عن ابي عبد الله (ع) انه قال : كل عمل عمله وهو في حال نصبه وضلاله ثم من الله عليه وعرفه الولاية فانه يؤجر عليه الا الزكاة فانه يعيدها لانه وضعها في غير موضعها - الحديث . فان ظاهره ان الثواب على الاعمال وقع مراعى بمحصل الايمان ، ويجوز ان يكون لها خاصية يترتب عليها ذلك كارتب الفقر وقلة الامطار وغور الانهار وغلا الاسعار وتساقط الاثمار على بعض المعاصي وطول العمر وسعة الرزق ودفع البلاء المبرم ونحو ذلك على بعض الطاعات ، واذا كان ذلك بمقتضى وعده ووعيده وشرطه فلا ظلم ولا قبح ، وسيأتي التنبيه على ذلك انشاء الله تعالى في مواضع - فافهم .

(الثالثة) في قوله : (والله بما تعملون خبير) أى بما اعلتم واخفيتم فلا يفوت شيئا علمه ، ففيه زيادة تحريص على الاخفاء . ويمكن ان يكون فيه اشارة الى لزوم النية وقصد وجهه تعالى بتلك الاعمال لان ما لا يقصد فيه القربة لا يستحق صاحبه الثناء منه تعالى ولا فيه خير ، فيكون المعنى انه خبير بما قصدتموه واخترتموه فيما اعلتموه واخفيتموه .

(الثالث)

في امور تتبع الاخراج ، وفيه ايات :

(الاولى) في سورة البقرة [آية ٢٧٢] (وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير يوف اليكم وانتم لا تظلمون) الظاهر ان المراد بالخير هنا المال كما في قوله تعالى (وانتم

في حال التقية والخوف ، أو على ضرب من التأليف ورجاء الدخول في مذهب الحق والدين المستقيم .

* * *

* (الثانية) في البقرة ايضا [آية ٢٧٣ - ٢٧٤] (الفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الارض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسئلون الناس الحافاً وما تنفقوا من خير فان الله به عليم . الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) كأن ذلك من قبيل الاستيناف اليباني الواقع جواباً لسؤال مقدر ، لأنه لما حرص على الاتفاق فيما سبق وبين ما ينبغي ان يكون عليه المنفق من الصفة اشعر ذلك بالسؤال عن بيان حال المنفق عليه ، فاللام متعلقة بنحو اجعلوا مقدراً أي انهم اولى بها لانهم محتصة بهم . ويجوز كون الجار في موضع الرفع خبراً لمبتداء مخوف أي لهم حق عليكم ، حيث انهم حصروا انفسهم وحبسوها في سبيل الله ، وقد تقدم تفسير السبيل بما يشمل الجهاد وغيره ، ويدخل فيه المشتغلون في تحصيل العلوم الدينية وترويض المعالم الشرعية المحمدية ، بل في زماننا هذا هو الجهاد الاعظم والسبيل الاقوم ، فالالتفات اليهم بالنوال والافضال بما ورد الحث عليه في الاخبار المستفيضة ، كيف والعلاء ورثة الانبياء وهم حصون البلاد لا يستطيعون لشدة عنايتهم بذلك ضرباً في الارض للاكتساب وتحصيل المعيشة ، ومن لم يعرف حالهم يظن انهم اغنياء من جهة تعففهم عن السؤال وعن التعرض لاخذ الاموال وقبولها يعرف كونهم فقراء ، وان تعففهم ليس من جهة الغناء بسيماهم والنظر في احوالهم وتتبع اطوارهم من العباداة والتخشع واداء الامانة ونحو ذلك مع رثاءة حالهم وضعفهم ونحو ذلك مما يدل على احتياجهم .

ويحتمل ان يكون قوله (لا يستلون) بيانا للسياء ، أى سيماهم الدالة على تعففهم هو انهم لا يلحفون بالسؤال ، والمراد به الالحاح أى انهم مع اضطرارهم وشدة حاجتهم لا يستلون وان سئلوا مع تلك الضرورة لا يلحون وقيل المراد نفي اصل السؤال كقولك ما رايت مثله ، وانت تريد انه ليس له مثل . قيل : ويرشد اليه وصفهم بالتعفف فى المسألة وقوله (تعرفهم بسيماهم) وذلك لان السؤال فى الظاهر يدل على فقرهم ولو سئلوا لعرفوا بالسؤال ، وفيه تأمل .

وفى الآية دلالة على ذم السؤال وكرامته حيث جعل عدمه مدحا ، والاخبار الدالة على ذلك كثيرة جداً كقول امير المؤمنين (ع) : من فتح عليه باب مسألة فتح الله عليه باب فقر . وعن الصادق (ع) قال : قال رسول الله (ص) ان الله تبارك وتعالى احب شيئاً لنفسه وابغضه لخلقه ابغض لخلقه المسألة واحب لنفسه ان يستل ، وليس شئ احب الى الله ان يسئل فلا يستحي احدكم ان يسأل الله من فضله ولو شسع نعل . وعن الصادق (ع) اياكم وسؤال الناس فانه ذل فى الدنيا وفقر تعجلونه وحساب طويل يوم القيامة . وقيل ان الآية نزلت فى فقراء الصفة ، ونقله فى مجمع البيان عن ابى جعفر (ع) وكانوا أربعائة رجل من مهاجرى قريش كانوا فى صفة المسجد يتعلون القرآن بالليل ويلتقطون النوى بالنهار ، وكانوا يخرجون مع كل سرية بعثها رسول الله (ص) لحث الناس عليهم فكان الرجل اذا كان عنده فضل اتاهم به اذا امسى .

قوله : (وما تنفقوا من خير) الخ فيه تحريض على الاتفاق حيث انه لا يضيع ولا يغفل عنه سواء وقع سرا او جهرا ليلا او نهار ، وربما كان فيها اشعار برجحان السرفيه ولزوم قصد القربة . قوله : (الذين ينفقون) الخ مبتدأ وجملة فلم اجرم خبره ، ودخلت الفاء للدلالة على

ترتب عدم الخوف على دوام الاتفاق في هذه الاوقات والاحوال ، ولعل الغرض ايقاع التصديق لئلا سرا وعلائية ونهاراً كذلك ، ويمكن ان يكون الغرض ايجادهما مطلقاً . والمعروف عند الخاصة واكثر العامة انها نزلت في عليّ (ع) روى العياشي في تفسيره عن ابي اسحق قال : كان لعليّ بن ابي طالب (ع) اربعة دراهم لم يملك غيرها فتصدق بدرهم نهاراً وبدرهم ليلاً وبدرهم سراً وبدرهم علائية ، فبلغ ذلك النبي (ص) فقال : يا علي ما صنعت قال : انجاز موعود الله ، فأمر الله (الذين ينفقون) الآية . وروى في الكافي في الحسن عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت قول الله عز وجل (الذين ينفقون) الآية ؟ قال : ليس من الزكاة . وروى في الفقيه عن النبي (ص) انها نزلت في النفقة على الخيل . قال ابن بابويه بعد نقله نزولها في امير المؤمنين (ع) ان الآية اذا نزلت في شيء فهي منزلة في كل ما يجري فيه ، فالاعتقاد في تفسيرها انها نزلت في امير المؤمنين (ع) وجرت في النفقة على الخيل واشباه ذلك - انتهى . وظاهر اطلاق الآية استحباب اتفاق جميع مال المنفق كما يرشد اليه سبب النزول وفي قوله تعالى : (ولا تبسطها كل البسط) وما يأتي دلالة على ان المستحب هو القصد في الاتفاق فهو المقيد لاطلاقها ، ويمكن تقييدها بمن ملك زمام نفسه فأثر عليها .

* * *

* (الثالثة) في سورة البقرة [آية ٢١٥] (يستلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فلولو الدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) قيل انها نزلت في عمرو بن الجوح وكان شيخاً كبيراً ذا مال كثير فقال : يا رسول الله بماذا أتصدق ؟ فنزلت ، فعلى هذا يكون الجواب عن بعض السؤال وان لم يكن مذكوراً في الآية اكتفاء بقرينة الحال ، كما اكتفى عن الجواب عن البعض الاخر بالايماء اليه

بقوله من خير اى مال للتبنيه على ان كل ما يصدق عليه ذلك فهو صالح للاتفاق ويمكن ان يقال ان هذا من باب المغالطة ، وهو حمل كلام السائل على غير مطلوبه فاجيب ببيان المصرف لانه انهم في نظر الشرع وانما يترتب الثواب والجزاء عليه ، والمراد بالوالدين الابوان . ويحتمل الابهاء وان علوا والاقربون من سواهم من الاولاد وغيرهم ولا يعدان يكون المراد هنا الصدقة المندوبة ، بل هو الظاهر فتدل على رجحان الصدقة على المذكورين ، ويشعر ترتيبهم في الذكر بترتب الفضل . روى عن ابي عبد الله (ع) قال : سئل رسول الله (ص) اى الصدقة افضل ؟ قال : على الرحم الكاشح . وفي خبر اخر عنه (ص) قال : من وصل قريبا بمحبة او عمرة كتب الله له حجتين وعمرتين ، وكذلك من حمل عن حميم يضاعف الله له الاجر ضعفين . وفي خبر اخر : صلة الرحم باربعة وعشرين . وقال (ع) لا صدقة وذو رحم محتاج ، والاخبار الدالة على ذلك وعلى فضلها على اليتامى والمساكين كثيرة . ويحتمل ان يراد ما يشمل الواجب ما عدا الزكاة او ما يشمل الواجب مطلقا خرج منه الزكاة بالنسبة الى واجبي النفقة بدليل ، على انه قد مر انه يجوز اعطاؤهم منها على بعض الوجوه ، وما قيل انها وردت في الزكاة ثم نسخت ببيان مصارفها الثمانية السابقة لم يثبت من طريق الخاصة ، مع انه لا وجه للنسخ هنا لعدم المناقاة والاصل عدمه .

قوله : (وما تفعلوا) الخ فيه تحريض على الاتفاق على نحو ما مر ولا يبعد ان يراد بالخير هنا ما يشمل الاعمال البدنية .

* (الرابعة) في سورة البقرة ايضا [آية ٢١٩] (يستلونك ماذا ينفقون) قيل السائل ايضا هو عمرو بن الجوح سأل اولا عن المنفق والمصرف ثم سأل عن كيفية الاتفاق . (قل المغو) قرئ بالرفع على

الخيرية لمبتدأ مخدوف أى هو ، وقرئ بالنصب مفعول مخدوف أى انفقوا العفو
أى ما تيسر لكم بذله من غير ان يبلغ الجهد . وروى في الكافي في الحسن عن
ابن ابي عمير عن رجل عن ابي عبد الله (ع) انه الوسط . وفي تفسير علي
ابن ابراهيم قال : لا اقتار ولا اسراف . وفي مجمع البيان عن الباقر (ع) انه
ما فضل عن قوت السنة ونسخ ذلك بآية الزكاة ، أى انهم كانوا مأمورين بأن
يأخذوا من مكاسبهم ما يكفيهم لعامهم وينفقون ما فضل ، ثم نسخ ذلك
بآية الزكاة وهو منقول عن السدى . وفيه انه يخالف لظاهر الخبر الاول
ونحوه وخلاف الاصل ، مع انه ليس بمخالف لاية الزكاة ولا يحكم بالنسخ
وربما يفهم من كلام بعض ان قوله : « ثم نسخ » ليس من الرواية فلا اشكال
وعن ابن عباس هو ما فضل عن الامل والعيال أو الفضل عن الغناء . وقيل
افضل المال واطيبه .

وعلى كل حال مقتضى الآية - كما دلت عليه الروايات - ان الراجح في
الاتفاق والتصدق هو القصد ، فلا ينبغي التصدق بجميع المال بحيث يبلغ
الجهد ، ولربما كان حراماً كما اذا استلزم ذلك تضييع واجبي النفقة او اهلاك
نفسه . ويدل على ذلك ايضا ما روى عن الصادق عليه السلام في تفسير قوله
(ولا تسرفوا) قال : كان فلان بن فلان الانصارى - سباه - وكان له
حرث فكان اذا أخذ يتصدق به ويبقى وعياله بغير شيء فجعل الله ذلك سرفاً .
وما رواه في الفقيه عن الوليد بن صبيح عن الصادق (ع) انه جاء سائل
فأعطاه ثم آخر فاعطاه ثم جاء آخر فاعطاه ثم جاء آخر فقال وسع الله عليك ثم قال : ان
رجلاً لو كان عنده مال يبلغ ثلاثين ألفاً او اربعين ألفاً ثم شاء ان لا يبقى منها شيئاً الا
وضعه في حق لفعل فيبقى لا مال له فيكون من الثلاثة الذين يرد دعائهم . قال
قلت من هم ؟ قال : احدهم رجل كان له مال فأنفقته في وجهه ثم قال يارب
ارزقني فيقول الرب ألم ارزقك . . . وروى حماد اللحام عن ابي عبد الله (ع)

قال : لو ان رجلا اتفق ما في يده في سبيل من سبل الله ما كان احسن ولا اوفق اليس الله يقول : (ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين) اي المقتصدين . وفي رواية عبد الاعنى مولى ال سام عن الصادق (ع) قال : قال رسول الله (ص) افضل الصدقة صدقة عن ظهر غنى . ونحوه روى السكوني عن الصادق (ع) عن رسول الله (ص) وزاد وابدأ بمن تدبر وفي رواية اخرى افضل الصدقة صدقة تكون عن فضل الكف . والاخبار الواردة بهذا المعنى كثيرة فكيف مع انضمامها الى ظاهر هذه الآية وظاهر قوله (ولا تسرفوا) وقوله (لا تبسطها) ونحوها ، فان ذلك مما ينتنى عنه الرب .

فان قيل : هنا آيات وروايات دالة على خلاف ما ذكرتم كقوله تعالى . (ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة) وقوله : (ينفقون اموالهم بالليل والنهار) على ما مر في ورودها في (ع) وتصدقه بما كان عنده . وروى ابن بابويه في كتابه مراسلا عن الصادق (ع) انه سئل اي الصدقة افضل ؟ قال . جهد المقل ، اما سمعت قول الله عز وجل (ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة) هل ترى ههنا فضلا . ورواها في الكافي عن ابي بصير عن احدهما عليهما السلام . وفي موثقة سماعة عن ابي عبد الله (ع) قال : سألت عن الرجل ليس عنده الا قوت يوم اعطف من عنده قوت يوم على من ليس عنده شيء . ويعطف من عنده قوت شهر على من دونه والسنة على نحو ذلك ام ذلك كله الكفاف الذي لا يلام عليه ؟ فقال : هو امر ان افضلكم فيه احرصكم على الرغبة والاشرة على نفسه فان الله عز وجل يقول : (ويؤثرون على انفسهم) الآية والامر الآخر لا يلام على الكفاف واليسد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول . وما روى في سبب نزول هل اتى في شأن اهل البيت عليهم السلام حيث صاموا ثلاثا وعند الافطار يتصدقون بجميع ما عندهم

من الخبز ، ونحو ذلك من الروايات المتضمنة لهذا المعنى .

قلت : ما تضمنته هذه الأدلة فهو من الايثار على النفس لاعلى من يعول ، سيما اذا كان في مرتبة من التوكل والوثوق به سبحانه وتعالى ومن الذين اطمئن اطمأنوا . . . الى قوله لكل منفق خلف وكن بما عند الله اوثق بما عندك ، فان امره راجح وهو في مرتبة من الفضل الا اذا استلزم هلاك نفسه فانه ليس بذلك كاستلزام الانفاق حرمان من يعول وتضييعه ، وعلى هذا فلا تنافي بين الاخبار والايات ، وفي بعضها اشعار بذلك على انه ليس فيها تصريح بانفاق جميع المال سوى ما اختص به اهل البيت (ع) مع انه قد روى عنهم (ع) انه ليس الايثار ان تقسم مالك بين اخوانك نصفين بل الايثار ان تقسمه كذلك وتزيدهم من النصف الاخر . ونقل ان ذلك في زمن القائم عليه السلام .

* * *

* (الخامسة) في سورة البقرة [آية ٢٦١] (مثل الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله كمثل حبة انبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم) سبيل الله الجهاد أو هو والحج ، والظاهر ان المراد بجميع القرب . قال في المجمع وهو المروى عن ابي عبد الله (ع) والظاهر ان المقصود تشبيه حال المنفقين بحال زارع الحبة بكثرة الفوائد ، ويمكن ان يكون المقصود تشبيه نفقتهم ، فالحذف على الاول من الثاني وعلى الثاني من الاول . وفي هذا التشبيه اشارة الى انه ينبغي التنوق واختيار الجيد والاحسن فيما ينفقه ومن ينفق عليه واختيار الازمان الصالحة والاصلاح لذلك كما يختار الزارع لبذرته وارضه .

فان قيل : هل يوجد في السنبلة مائة حتى يضرب الله به مثلا ؟ قلت : نعم يوجد في الذرة والدخن اكثر من المائة ، وقد يوجد في الارز الشجير في

الارض الجيدة ، على انه يمكن ان يكون ذلك من باب التمثيل الذي يكفى فيه
تصوره وان لم يقع . وحاصل المعنى انه تعالى جعل النفقة في سبيل الله بسبعائة
وقوله : (يضاعف لمن يشاء) أى ان هذه الاضعاف لمن اراد
واحب من المنفقين ، ويدل عليه ما رواه في كتاب ثواب الاعمال عن ابى
عبد الله (ع) قال : اذا أحسن العبد المؤمن ضاعف الله له عمله بكل حسنة
سبعائة ضعف ، وذلك قول الله عز وجل : (والله يضاعف لمن يشاء)
وفي تفسير على بن ابراهيم وقال ابو عبد الله والله يضاعف لمن يشاء من انفق ماله
ابتغاء مرضات الله . ويحتمل ان المعنى انه سبحانه يزيد على السبعائة لمن
يشاء تفضلا منه حيث أنه فاعل لما يريد ، ويمكن ان تكون المضاعفة لمن يشاء
باعتبار حال المتفق من الاخلاص والسر والجهد ونحوها وحال المتفق عليه
من الصلاح وشدة الحاجة والقرابة ونحوها وحال النفقة وزمانها ومكانها ونحو
ذلك . كما روى في الصدقة في مكة شرفها الله تعالى الدرهم بمائة ألف والمدينة
بعشرة آلاف والكوفة بألف . وروى في الكافي في حديث طويل عن
الرضا (ع) ان رسول الله (ص) قال : المستتر بالحسنة تعدل سبعين حجة .
وفي رواية سعد بن طريف عن ابى جعفر (ع) في قول الله عز وجل : (فاما
من اعطى واتقى . وصدق بالحسنى) بأن الله يعطى بالواحد عشرة الى مائه
ألف فما زاد (فسنيسره لليسرى) قال : لا يريد شيئا من الخير الا يسره
الله له (واما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى) بأن الله يعطى بالواحد
عشر الى مائة ألف فما زاد (فسنيسره لليسرى) قال : لا يريد شيئا من
الشر الا يسره له . والروايات الواردة في تضاعف نفقة الحج والزيارات
ونحو ذلك كثيرة ، وبذلك يندفع ما يقال أن حد المضاعفة الى عشرة كما قال
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ، وما روى من ان درهم الصدقة عشرة .
وحاصل الجواب الدافع لهذا المقال ان العشرة اقل الجزاء ثم يتزايد باعتبار

اختلاف الاحوال ، وقد اجيب ايضاً بان العشرة في الطاعات والمضاعفة ازيد في الاتفاق ، وفيه مع بعده أنه غير مستقيم بالنسبة الى رواية الصدقة بعشرة ، واجيب ايضاً بأن هذه المضاعفة خاصة بالاتفاق في الجهاد . وفيه ما عرفت من عموم السبيل وورد الاخبار في حصول المضاعفة في غيره ، وفي الآية دلالة وافية على كمال التحريض على الاتفاق الشامل للواجب والمندوب هذا ، وروى العياشي في تفسير الآية بسنده عن ابي عبد الله (ع) ان الحبة فاطمة (ع) والسبعة سنابل سبعة سنابل سبعة من ولدها سابعهم (١) قائمهم . قلت : الحسن ؟ قال : الحسن امام من الله مفترض طاعته ولكن ليس من السنابل السبعة ، اولهم الحسين وآخرهم القائم . فقلت : في قوله (في كل سنبل مائة حبة) فقال : يولد للرجل منهم في الكوفة مائة من صلبه (٢) وليس ذاك الا هؤلاء السبعة .

* * *

* (السادسة) في سورة البقرة [آية ٢٦٢ - ٢٦٤] (الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى والله غني حلیم . يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى كالذي ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر فشله كمثل صفوان

(١) يمكن ان يقال ان المراد سابع من يصل له عقب متعدد على النحو المذكور ، وهذا المضمون يكون بعد الاكثر منهم (ع) لم يسكن الكوفة عن ان يولد له فيها مع انه لو احد منهم انه ولد له - (منه) .

(٢) لعل المراد بالصلب هنا ما اشتمل ولد الولد كما في قوله تعالى (وحلائل ابناؤكم الذين من اصلا بكم) فانه شامل لولد الولد والحاصل ان ذلك قد يطلق في مقابل ولد ونحوه - (منه) .

عليه تراب فاصابه وابل فتركه صلياً لا يقدرّون على شيء مما كسبوا والله لا يهدي القوم الكافرين) لما ذكر سبحانه الاتفاق واحواله والتحريض عليه اعقبه بذكر النهي عن اتباعه بما يطله . روى في الخصال عن جعفر بن محمد عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن علي (ع) قال : قال رسول الله (ص) ان الله كره لكم ايتها الامة اربعاً وعشرين خصلة ونهاكم عنها . . . الى قوله : وكره المن في الصدقة . وعن ابي ذر عن النبي (ص) ثلاثة لا يكلمهم الله المنان الذي لا يعطى شيئاً الا يمنه والمسبل ازاره والمنفق سلعته بالخلف الفاجر وفي حديث آخر عن ابي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) ان الله تبارك وتعالى كره ست خصال وكرهتهن للاوصياء من ولدي واتباعهم من بعدى : العيب في الصلاة ، والرفث في الصوم ، والمن بعد الصدقة . . . وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله (ع) من اسدى الى مؤمن معروفاً ثم آذاه بالكلام أو من عليه فقد ابطال صدقته ، وزاد فيه في جمع البيان ثم ضرب فيه مثلاً كالذي ينفق ماله رياء الناس . . . الى قوله الكافرين .

ولنذكر جملة ما تضمنته الايات في فوائده :

(الأولى) المن ذكر ما ينقض المعروف كقوله احسنت الى فلان أو نعشته أو رييته ونحو ذلك ، ويدخل فيه استخدام في بعض حوائجه واستعمال بعض امواله بسبب الاتفاق عليه والاذى بالكلام وغيره ، ومنه تعيس الوجه عند الاتفاق .

(الثانية) تشعر الآية وظاهر الروايات ان المن والاذى المبطل لذلك هو ما كان من جهة الاتفاق وانه لو يترأخا كان كذلك ، اما لو كان متعلقه غير ذلك فلا يطله .

(الثالثة) قوله تعالى : (قول معروف) الخ كأن يقول « وسع الله عليك » ونحوه . وروى في الفقيه عن الوصافي عن ابي جعفر (ع) قال

كان فيما ناجى الله به موسى (ع) ان قال : يا موسى اكرم السائل ببذل يسير أو برد جميل أنه يأتيك من ليس بأنس ولا جان ملائكة من ملائكة الرحمن يملونك فيما خولتك ويسألونك بما نولتك ، فانظر كيف انت صانع يابن عمر ان والمغفرة العفو عن اساءة الادب والحاح السائل وعما يقوله من الكلام القبيح ونحو ذلك ، أو يراد الستر على السائل وسؤاله ، ويمكن ان يراد مغفرة من الله مترتبة على الرد الجميل . واسم التفضيل هنا مسلوب عن المشاركة اذ لا خير في الصدقة المتبوعة بالاذى ، واقتصر عليه لدخول المن فيه (الرابعة) قوله : (تطلوا) أى تحبطوا أجر صدقاتكم بالمن والاذى أى بكل واحد منهما . وقوله (كالذى) الخ صفة لمحذوف ، أى ابطلا مثل الذى ينفق ماله ولا يقصد به رضا الله ولا ثواب الآخرة ، ويجوز ان يكون الجار فى محل النصب عن الحالية من ضمير المخاطبين ، ثم اكد ذلك تحريصا لهم ومبالغة فى بيان عدم الانتفاع بضرب المثل للمرائى فى انفاقه فجعل ما انفق به بمنزلة التراب على الحجر الاملس وما تعلق به من الرياء بمنزلة المطر العظيم النازل على تراب الحجر بحيث لا يبق منه شيئا ، فهو لا يقدر على شيء ينفعون به من كسبهم لزواله منهم لانهم لم يقدموه الى الله ولم يقصدوه به ليدخره لهم ويحفظه عنده . فحال المتبوع لصدقه باان والاذى كحال هؤلاء .

(الخامسة) فيها دلالة على ان المن والاذى ولو كان فى مستقبل الاوقات مبطل اجر الانفاق ويحبطه ، وهو الظاهر من الروايات المذكورة وليس فى ذلك قبح ولا ظلم لانه من قبيل الوعد المشروط بشرط مراعى كما هو الظاهر منها ، وقد مر الكلام فى ذلك . وقد يقال المعتبر فى البطلان وقوع الانفاق مقارنا لاحدهما ، وقد يفهم هذا من التشبيه بالمرائى المعتبر فيه المقارنة ، فلا تدل على الاحباط للسابق كما هو المتنازع فيه . قلت : لا دلالة فى التشبيه المذكور على ازيد من المشاركة فى ابطال العمل ، مع ان

ظاهر لفظ ثم وكثير من الروايات بخلافه . وروى في الكافي عن علي بن اسباط عن بعض اصحابه عن ابي جعفر (ع) انه قال : الابقاء على العمل اشد من العمل . قال : وما الابقاء على العمل ؟ قال : يصل الرجل بصلة وينفق نفقة الله وحده لاشريك له فتكتب له سرأثم يذكرها فتعفى فتكتب له علانية ثم يذكرها فتعفى فتكتب له رياء وقوله في الرواية السابقة للزبد الصدقة ونحو ذلك (السادسة) الظاهر ان قوله : (ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر) جملة حالية عن ضمير ينفق ، واتصاف المرأى حيثئذ بعدم الايمان والتصديق بالله واليوم الآخر يمكن ان يكون من قبيل اطلاق نفي الملزوم واردة نفي اللازم كنفى العلم عن لم يعمل به ، وذلك لان من عرف الله تعالى وعلم انه هو الذي خوله النعمة وامره بالانفاق وعرفه انه لا يضيع لديه يلزمه ان يقصد بافائه مرضاته سبحانه ويطلب ما عنده من الجزاء ، فحيث لم يقصد ذلك فكأنه لم يؤمن . فهذا نظير قوله (ع) : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يترك عاقته اكثر من اربعين يوما ، وقوله : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبعثن بحيلته الى الحرام » . روى في الكافي في الحسن عن ابي المعز عن يزيد بن خليفة قال : قال ابو عبد الله (ع) كل رياء شرك انه من عمل للناس كان ثوابه على الناس ومن عمل لله كان ثوابه على الله . وعن جراح المدايني عن ابي عبد الله (ع) في قوله : (من كان يرجو لقاء ربه) الآية قال : الرجل يعمل شيئا من الثواب لا يطلب به وجه الله انما يطلب تزكية الناس يشتهي ان يسمع به الناس فهذا الذي اشرك بعبادة ربه . وفي حديث اخر : من عمل لغير الله وكله الله الى من عمل له . وفي رواية اخرى وكله الى عمله . وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله (ع) قال : قال رسول الله (ص) سيأتي على الناس زمان تحبث فيه سرائرهم وتحسن فيه علانيتهم طمعاً في الدنيا لا يريدون به ما عند ربهم ، يكون دينهم رياء لا

يخالطهم خوف يعمهم الله بعقاب فيدعونه دعاء الغريق فلا يستجاب لهم .
وقد مر في آية (انما المشركون نجس) ان اطلاق الشرك على المرائي انما هو
شرك الطاعة فيدخل فيه المؤمن ، وقيل الواو في قوله ولا يؤمن بمعنى او
فيكون المراد من لا يؤمن بالبعث ، ويكون التشبيه بالمرائي والكافر . ويمكن
ان يراد هنا بالمرائي المنافق الذي اظهر الاسلام واططن الكفر وعدم التصديق
بالله . ويؤيده ما رواه العياشي في تفسيره عن الفضل بن صالح عن بعض
اصحابه عن الباقر والصادق عليهما السلام انها نزلت في عثمان وجرت في معاوية
واتباعهما . وعن سلام بن المنذر عن ابي جعفر (ع) في قوله : (لا تبطلوا
صدقاتكم بالمن والاذى) لمحمد وال محمد عليهم السلام هذا تأويل قال نزلت
في عثمان . وعن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) في قوله (يا ايها الذين امنوا
لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى) الى قوله (لا بقدرتون على شئ مما كسبوا)
قال صفوان : وجحدوا والذين ينفقون اموالهم رياء الناس فلان وفلان
ومعاوية واشياعهم .

قوله : (والله لا يهدي القوم الكافرين) اي ان هذه المواعظ
الحسان انما تنفع المؤمنين دون الكافرين . وقيل المعنى انه لا يعطيهم ما يعطى
المؤمنين من زيادة الالطاف والتوفيق . وقيل لا يهديهم الى الجنة بأعمالهم
كما يهدي المؤمنين . وقيل لا يثيب الكافرين على اعمالهم اذ كان الكفر محبطا لها
وما نعا من استحقاق الثواب عليها . وقيل المعنى لا يلطف بهم لطفا يجبرهم
على فعل الطاعات . ثم انه تعالى لما ذكر حال الاتفاق مع المن والاذى وحال
المرائي اعقبه بذكر حال المخلصين في الاتفاق وما بينهما من البون مبالغة في
التحريض على فعل ذا وترك ذاك ، فقال ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء
مرضات الله وتثبيتا واذعانا واخلاصا ناشئا من انفسهم بطلب الجزاء من
الله تعالى منزها عن المن والاذى وغير مشوب بالرياء وقصد السمعة والمداهنة

فمثل اتفاق هؤلاء كمثل جنة أى بستان برودة مثله الرأى . وقرأى أى موضع مرتفع ينحط عنه الماء ولا يجتمع فيه لان شجرة ازكى ونوره ازهى كما قال :
 قد شابه زهر الربى فكانما هو مقمر ، وقيل المراد بالبرودة الارض الطيبة لانها تربو اذا نزل عليها المطر كما قال تعالى : (وترى الارض هامدة فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت) (اصابها وابل) أى مطر عظيم (فانت اكها) أى ثمرها (ضعفين) أى مثلى ما كانت ثمر (فان لم يصبها وابل فطل) أى مطر ضعيف او ما يقع بالليل على الشجر والنبات ، وهو المعبر عنه بالندا فانه يكفيها لحسن منبتها وحاصل المعنى ان نفقه هؤلاء زاكية وفادتها عائدة اليهم البتة وان اختلفت كيتها باعتبار حال النفقة والمنفق وزمانها ومكانها كما تقدم . وروى العياشى عن ابى عبد الله (ع) انها نزلت فى على (والله بما تعملون بصير) فيه تحريض على الاخلاص وتحذير عن الريا . روى عن ابى عبد الله (ع) قال :
 ما من عبد اسر خيرا فذهبت الايام ابدا حتى يظهر الله له خيرا وما من عبد يسر شرا فذهبت الايام حتى يظهر الله له شرا . وعن عمر بن يزيد قال : انى لانتعشا مع ابى عبد الله (ع) اذ تلا هذه الآية (بل الانسان على نفسه بصيرة . ولو ألقى معاذيره) يا ابا حفص ما يصنع الانسان ان يعتذر الى الناس بخلاف ما يعلم الله منه ان رسول الله (ص) كان يقول من اسر سريرة ألبسه الله رداها ان خيرا أخيرا وان شرا فشرا . وفى حسنة زرارة عن ابى جعفر (ع) قال : سألت عن الرجل يعمل الشيء من الخير فيراه انسان فيسره ذلك ؟ قال لا بأس ما من احد الا وهو يحب ان يظهر له فى الناس الخير اذا لم يكن صنع ذلك لذلك .

* * *

* (السابعة) فى سورة الاعلى ١ آية ١٤ - ١٥ [قد افلح من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى] ذكر جمع من المفسرين ان المراد زكاة الفطرة وصلاة العيد . ورواه ابن بابويه فى الصحيح عن ابى بصير وزرارة قالا : قال ابو

عبد الله (ع) ان من اتمام الصوم اعطاء الزكاة يعنى الفطرة كما ان الصلاة على النبي (ص) من تمام الصلاة لانه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم له اذا تركها متعمداً ولا صلاة له اذا ترك الصلاة على النبي (ص) ان الله عز وجل بدأ بها قبل الصلاة فقال (قد اطلع من تزكى . وذكر اسم ربه فصلى) . ونحوه روى مرسل عن الصادق (ع) وعلى بن ابراهيم في تفسيره ووجوب الفطرة مما اجمع عليه العلماء كافة الا من شذ من العامة ، والاخبار الدالة على ذلك مستفيضة لكن لذلك شروط واحكام مفصلة في الكتب الفقهية .

_____ كتاب الخمس _____

كتاب الخمس

وفيه آيات :

* (الاولى) في سورة الانفال [آية ٤١] (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم امنتم بالله وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم اتقوا الجحش والله على كل شيء قدير) قرئ فان الله بالفتح أى على أن تحذف الجار. وقيل بالمطف على ان الاولى وحذف خبرها لدلالة الكلام الثاني عليه . والكلام في الآية في مقامات (الاول) في المعنى المراد بالغنمة ، فقيل هي ما اخذ من دار الحرب بقتال ويرشد اليه السياق ، وبذلك يفرق بينها وبين الانفال كما سيجيء انشاء الله تعالى ، وهو قول كثير من المفسرين وبه قال كثير من الاصحاب وجعلوا ثبوت الخمس فيما عدا ذلك من الانواع السبعة بدليل خارج . وقال المفيد في المقنعة الغنائم كلها استفيد بالحرب من الاموال وما استفيد من المعادن والنفوس والكنوز والعنبر وكلها فضل من ارباح التجارات والزراعات والصناعات من المؤنة والكفاية طول السنة على الاقتصاد ، ونحوه قال الشهيد في البيان والطبرسي في مجمع البيان ، بل ادعى ان في عرف اللغة يطلق اسم الغنم والغنمة على جميع ذلك . ويرشد اليه صحيحة عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : ليس الخمس الا في الغنائم خاصة وعلى ذلك حمله في الاستبصار وروى ثقة الاسلام والشيخ عن حكيم مؤذن ابن عيسى عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له (واعلموا انما غنمتم من شيء) الآية . قال : هي والله

الافادة يوما بيوم الا ان اى جعل شيعة في حل ليزكوا . وفي موثقة سماعة قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الخمس فقال : في كل ما افاد الناس من قليل أو كثير ، وفي خبر اخر الفائدة ما يفيد اليك في تجارة من ربحها وحرث بعد الغرام أو جائزة .

وبالمجمل الذى يستفاد من كثير من الاخبار ان الغنيمة ليست مختصة بالمأخوذ من دار الحرب بل هي اعم من ذلك ، ولعله الظاهر من كلام اهل اللغة ، فوجوب الخمس لا شك فيه لدلالة الآية والنصوص المستفيضة والاجماع . قال الصادق (ع) ان الله تعالى لما حرم علينا الصدقة انزل لنا الخمس فالصدقة علينا حرام والخمس لنا فريضة والكرامة لنا حلال ، فالذى يجب فيه الخمس اقسام : (الاول) غنائم دار الحرب وهو يجمع عليه ، وتدل عليه الآية والروايات الكثيرة وفي حكمه غنيمة مال البغاة التى حواها العسكر كما قاله جماعة من الاصحاب . (الثانى) المعادن سواء كانت منطبعة كالذهب أو غير منطبعة كالباقوت او مائة كالكير ، والمستند فيه مع الاجماع الاخبار المستفيضة ، وسيأتى مقالة بعض الاصحاب بدخولها فى الاثقال . (الثالث) الكنوز وهو كل مال مذخور تحت الارض ، ويدل على ذلك الاجماع والنصوص (الرابع) ما يخرج بالغوص ويدل عليه ايضا الاجماع والنصوص (الخامس) الارباح الفاضلة عن مؤنة السنة ، ووجوب الخمس فيه هو المشهور بين الاصحاب ، بل نقل عليه فى المنتهى الاجماع وتواتر الاخبار ويفهم من ظاهر بعضهم العدم والمعتد الاول . (السادس) ارض الذمى اذا اشتراها من مسلم ذكره الشيخ والاكثر ، ويدل عليه صحيحة ابى عبيدة الجداء قال سمعت ابا جعفر (ع) يقول : اىما ذمى اشترى من مسلم ارضا فان عليه الخمس . وحكى فى المختلف عن كثير من اصحابنا انهم لم يذكرُوا هذا القسم وظاهرهم عدم الوجوب فيه ، والعمل بالرواية الاولى الا انها خالية عن بيان

المصرف وان كان صرفه اليهم اولى ، لكن الظاهر ان المراد ارض الزراعة سواء كانت من الخراجية أم لا وقيل بالتعميم . (السابع) الحرام المختلط بالحلال ويدل عليه بعض الاخبار كرواية السكوني عن ابي عبد الله (ع) قال : اتى رجل الى أمير المؤمنين (ع) فقال : انى كسبت مالا اغمضت في مطالبه حلالا وحراما وقد اردت التوبة ولا ادرى الحلال من الحرام وقد اختلط على ؟ فقال امير المؤمنين (ع) تصدق بخمس مالك فان الله عز وجل يرضى من الاشياء بالخمس وسائر المال لك ، وليس ايضا في ذلك بيان بالمصرف بل في قوله في الرواية المذكورة « تصدق » اشعار بعدم الاختصاص نظراً الى ان الصدقة لا تجوز ، ولجميع هذه الاقسام تفاصيل واحكام مذكورة في الكتب الفقهية . وزاد بعضهم على هذه الاقسام الميراث والهدية والهبة والصدقة وبعضهم العسل الجبل والبن وبعضهم الصمغ وشبهه بدلالة بعض الاخبار وحملها على الاستحباب اظهر .

فان قيل : مقتضى رواية حكيم وموثقة سماعة المذكورتين ونحوهما تعلق الخمس في القليل والكثير من دون اعتبار النصاب كما هو ظاهر الآية ، ورواية محمد بن الحسين الاشعري قال : كتبت الى ابي جعفر الثاني (ع) اخبرني عن الخمس على ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضروب وعلى الضياع وكيف ذلك ؟ فكتب بخطه : الخمس بعد المؤنة .

قلت : مقتضى هذه الالفاظ هو التعميم كما ذكرت ، الا ان بعض هذه الاقسام قيدها النص ببلوغ النصاب كالكنز وكالارباح ، فان متعلق الخمس فيها ما زاد على مؤنة السنة له ولعياله كما وقع التصريح به في بعض الاخبار وكما هو ظاهر الرواية المذكورة ، ويدل عليه ايضا ما رواه علي بن مهزيار قال : قال ابو علي بن راشد قلت له : امرتني بالقيام بأمرك واخذ حقلك فاعلمت مواليك ذلك فقال لي بعضهم : وای شیء حقه فلم ادر ما اجيبه؟؟ فقال

يجب عليهم الخمس فقلت : في أى شيء ؟ فقال في امتعتهم وضياعهم والتاجر عليه والصانع بيده وذلك اذا امكنهم بعد مؤنتهم .

ويمكن ان يقال انه يجب في هذا القسم مطلقاً الا انهم صلوات الله عليهم اسقطوه عن شيعتهم عفواً وتفضلاً منهم عليهم لاجل طيب الولادة كما مر في رواية حكيم ، ويدل عليه ايضاً ما رواه عبد الله بن سنان قال : قال ابو عبد الله (ع) على كل امر غم او اكتسب الخمس بما اصاب لفاطمة (ع) ولمن يلي امرها من بعدها من ذريتها الحجج على الناس ، فذلك لهم خاصة يضعونه حيث شاؤوا وحرم عليهم الصدقة حتى الخياط يخط قيصاً بخمسة دوايق فلنا منه دائق الامن احلناه من شيعتنا لتطيب لهم به الولادة وروى في روضة الكافي عن عاصم بن حميد عن ابي جعفر (ع) قال : قلت له ان بعض اصحابنا يفترون ويقذفون من خالفهم ؟ فقال لى : الكف عنهم اجمل ثم قال : والله يا ابا حمزة ان الناس كلهم اولاد بغايا ما عدا شيعتنا . قلت : كيف لى بالخرج من هذا ؟ فقال : يا ابا حمزة كتاب الله المنزل يدل عليه ان الله تبارك وتعالى جعل لنا اهل البيت سباً مائة في جميع النبی ثم قال عز وجل (واعلموا انما غنمتم من شيء) الآية . فنحن اصحاب الخمس والنبي وقد حرمنا على جميع الناس ما خلا شيعتنا - الحديث

(فرع) روى الشيخ في زيادات المسكسب والبيوع من التهذيب عن الحارث بن الحارث الازدى عن امير المؤمنين (ع) في رجل وجد ركازاً وباعه بمائة شاة على رجل اخر ؟ فقال (ع) لصاحب الركاز اد خمس ما اخذت فان الخمس عليك فانك انت الذى وجد الركاز وليس على الاخر شيء لانه انما اخذ ثمن غنمه . فهذا الخبر ونحوه يدل على تعلق الخمس بالذمة .

(المقام الثانى)

في بيان المستحق ، والاظهر انهم اولاد عبد المطلب خاصة ذكروا انا

ويدل عليه رواية حماد بن عيسى عن بعض اصحابه عن ابي الحسن (ع) انه قال وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابة النبي (ص) وهم بنو عبد المطلب انفسهم للذكر والاثني ليس فيهم من اهل بيوتات قريش ولا من العرب احد وهو الظاهر من كثير من الروايات . وقيل يدخل في ذلك بنو المطلب ، وبه قال كثير من العامة . ويدل عليه رواية زرارة عن ابي عبد الله (ع) انه قال لو كان العدل ما احتاج هاشمي ولا مطلق الى صدقة ان الله جعل لهم في كتابه ما كان فيه سعتهم يعني الخمس ، وهذه الرواية غير تقيية السند مع امكان حملها على التقيية ، والاولى وان كانت كذلك الا انها تأيدت بالاجماع وكثير من الروايات ، على ان الامر في هذا سهل لعدم معلومية المطلق في هذه الازمان بل غير ذرية الرسول (ص) يكاد ان لا يوجد على التعيين .

(المقام الثالث)

في بيان كية القسمة ، وقد اختلف فيه علماءنا وغيرهم والاشهر انه يقسم ستة اقسام ثلاثة للامام وهي سهم الله وسهم الرسول وسهم ذى القربى وثلاثة للباقيين كما تضمنته الآية ، ويدل على ذلك مع ظاهر الآية والرواية السابقة صريح موثقة عبد الله بن بكير عن بعض اصحابه عن احمدما عليهما السلام في قوله تعالى (واعلموا) الآية قال : خمس الله عز وجل للامام (ع) وخمس الرسول للامام وخمس ذوى القربى لقرابة الرسول الامام واليتامى يتامى آل الرسول والمساكين منهم وابناء السبيل منهم فلا يخرج منهم الى غيرهم . وما روى الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد قال : حدثنا بعض اصحابنا رفع الحديث قال : الخمس من خمسة اشياء . . . الى ان قال : أما الخمس فيقسم على ستة اسهم سهم لله وسهم للرسول وسهم لذى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابناء السبيل ، فالذى لله فالرسول الله (ص) فالرسول الله احق به فهو له ، والذى للرسول فهو لذى

القربى والحجة في زمانه فالنصف له خاصة والنصف لليتامى والمساكين وابناء السبيل . وما روى في الكافي في الحسن عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن العبد الصالح (ع) نحو ذلك ، ومثله روى الشيخ عن يونس والاختبار بهذا المعنى كثيرة . وحكى المحقق والعلامة عن بعض الاصحاب قولاً بأنه يقسم خمسة اقسام سهم لرسول الله (ص) وسهم لذى القربى لهم والثلاثة الباقية لليتامى والمساكين وابناء السبيل والى هذا القول ذهب اكثر العامة قالوا ومعنى الله خمسة والرسول ان للرسول خمسة كقوله تعالى : (والله ورسوله احق ان ترضوه) والمراد رسوله والافتتاح بذكر اسم الله تعالى على جهة التبرك والتمين لان الاشياء كلها لله عز وجل ، أو ان من حق الخمس ان يكون متقرباً به الى الله لا غير . وان قوله (والرسول ولذى القربى) الخ بيان لان مصرفه هؤلاء فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم تفصيلاً لهذه الوجوه على غيرها كقوله تعالى (وملائكته ورسوله وجبريل وميكال) ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ربيع بن عبد الله عن ابي عبد الله (ع) قال : قال كان رسول الله (ص) اذا أتاه المغنم اخذ صفوه وكان ذلك له ثم يقسم ما بقي خمسة اخماس وياخذ خمسة ثم يقسم اربعة اخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه ثم قسم الخمس الذى يأخذه خمسة اخماس يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه ثم يقسم الاربعة الاخماس بين ذوى القربى واليتامى والمساكين وابناء السبيل يعطى كل واحد منهم جميعاً ، وكذلك الامام ياخذ كما اخذ رسول الله (ص) . وهذه الرواية وان كانت صحيحة السند الا انها رواية واحدة معارضة بالروايات المستفيضة الصريحة الدالة الغير القابلة للتأويل ومخالفة لظاهر الآية لان الحمل على التيمن أو التقرب بعيد جداً ، مع أن ظاهر الرواية غير ملائم للمدعى لان الظاهر منها أن الساقط سهمه (ص) لا سهم الله عز وجل ، فيكون اسقاطه صلى الله عليه واله حقه توفيراً للباقيين تفضلاً منه لا ان ذلك توقفت

لازم ، وقد دل كثير من الاخبار على انه ان نقص سهمهم عن كفايتهم اعطاهم ما يكفيهم من عنده ، ويرشد اليه ايضا ما روى في الكافي في الصحيح عن البرزقي عن الرضا (ع) قال : سئل عن قول الله عز وجل (واعلموا انما غنمتم) الآية فقيل له : فاكان لله فلن ؟ فقال : لرسول الله (ص) وما كان لرسول الله فلا امام . فقيل له : ارايت ان كان صنف من الاصناف اكثر وصنف اقل ما يصنع به ؟ قال : ذلك الى الامام ارايت رسول الله (ص) كيف يصنع اليس انما كان يعطى على ما يرى كذلك الامام ، ولا يابى هذا المعنى قوله وكذلك الامام - الخ لان المعنى انه (ع) يأخذ سهم الله لنفسه ويتفضل على من يشاء كما فعل الرسول (ص) او ان التشبيه في اصل الاخذ . هذا واجاب بعضهم بانه يمكن ان يكون الخمس الذي اخذه (ص) بمنزلة سهمين لانه لا يجب ان يكون السهام متساوية المقدار ، بل يجوز التفاضل فيها كما دل عليه بعض الاخبار . وفيه بعد ويمكن حمل الرواية على التقية . وقال بعض العامة انه يقسم على اربعة اسهم ذوى القربى لقراءة النبي (ص) والاسهم الثلاثة لمن ذكر بعد ذلك من ساير المسلمين وهو مذهب الشافعي . وقيل انه يقسم على ثلاثة اسهم لان سهم الرسول قد سقط بوفاته عندهم لان الانبياء (ع) لا تورث فيما يزعمون وسهم ذوى القربى قد سقط لان ابا بكر وعمر لم يعطياه ولم ينكر ذلك احد من الصحابة عليهما وهو مذهب ابى حنيفة واهل العراق ، ومنهم من قال لو اعطى فقراء ذوى القربى سهما والاخرون ثلاثة اسهم جاز ولو جعل ذى القربى اسوة الفقراء ولا يفرد لهم سهم جاز ، وهذه الاقاويل كلها باطلة بعد ما عرفت .

(المقام الرابع)

في بيان كيفية التسمية ، والمشهور بين الاصحاب ان للامام النصف سهم الله وسهم رسوله بالوراثة وسهم ذى القربى بالاصالة والثلاثة الباقية لمن سمي الله

عز وجل ، بل نقل الشيخ على ذلك اجماع الفرقة ، ويدل على ذلك الاخبار المذكورة وغيرها مما هو مستفيض جداً ، ونقل المرتضى عن بعض علمائنا ان سهم ذى القربى لا يختص بالامام (ع) بل هو لجميع قرابة الرسول (ص) من بنى هاشم . قال في المختلف ورواه ابن بابويه في كتاب المقنع وكتاب من لا يحضره الفقيه وهو اختيار ابن الجنيد - انتهى ، وهو قول اكثر العامة . وقد استدل له بصحيفة ربي المذكورة وبما رواه ابن بابويه والشيخ عن زكريا بن مالك أنه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿ انما غنمتم ﴾ الآية قال : اما خمس الله فللرسول (ص) يضعه في سبيل الله واما خمس الرسول (ص) فلا قاربه وخمس ذى القربى فهم اقرباؤه واليتامى يتامى اهل بيته لجعل هذه الاربعة اسهم فيهم واما المساكين وانباء السبيل فقد عرفت انا لا نأكل الصدقة ولا نحمل لنا فهي للمساكين وانباء السبيل والجواب عن ذلك بعد الاغماض عن السند أن ما دل على القول الاول اكثر رواية واصرح دلالة ، فانه ليس في الروايتين المذكورتين تصريح باعطاء جميع اقاربه . وبالجملة سبيل التأويل فيهما واضح واثر التقية في الابهام في الكلام ظاهر .

هذا واستدل المحقق في المعتبر على اختصاص ذى القربى بالامام (ع) بأن قوله « وذى القربى » لفظ مفرد فلا يتناول اكثر من واحد فينصرف الى الامام ، لأن القول بأن المراد واحد غير الامام باطل بالاجماع . لا يقال يمكن ارادة الجنس كابن السبيل . لانا نقول : تنزيل اللفظ الموضوع للواحد على الجنس مجاز يحتاج في حمل اللفظ عليه الى الصارف عن ارادة الحقيقة ولا مانع هنا من الحمل على الحقيقة ، وايس كذلك قوله وابن السبيل لان في ارادة الواحد هنا اخلا لا بمعنى اللفظ . اذ ليس هناك واحد يمكن حمل اللفظ عليه . ويتوجه عليه ان ارادة الوحدة من ذى القربى غير

ظاهرة بل الظاهر ارادة الجنس كما في قوله تعالى (وات ذا القربى حقه) وقوله (وايتاء ذى القربى) ونحو ذلك من الآيات . والحق أن مثل هذا اللفظ بالنظر الى وضعه يكون ظاهراً في الوحدة وبالنظر الى كثرة الاستعمال يكون ظاهراً في ارادة الجنس ، فالاعتماد حينئذ في هذا المقام على البيان من معدن التنزيل .

قوله : (ان كنتم) الخ جواب الشرط هو ما تقدم أو مقدر من جنسه أى فاعلموا ان الخمس طهولاء واعلموا بذلك لانه المقصود ، وفي تصدير الكلام بالعلم وتكرار التأكيد بان وتقييد ذلك بالايان مباغة في التأكيد وما انزله هو جبرئيل والملائكة ، ويوم الفرقان هو يوم بدر فرق الله فيه بين الحق والباطل ونصر فيه جمع المسلمين مع قلتهم وكثرة المشركين لان المسلمين كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً وكان معهم فرس واحدة وكان المشركون تسعمائة الى ألف وكان معهم مائتا فرس او اربعمائة . روى في الخصال عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : الغسل في سبعة عشر موطئ ليلة سبعة عشر من شهر رمضان وهى ليلة التقي الجمعان ليلة بدر ، ورواه الشيخ في الصحيح عنه . وفي تفسير العياشى عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله (ع) قال : في تسعة عشر من شهر رمضان يلتقي الجمعان ؟ قلت : ما معنى قوله : « يلتقي الجمعان » قال : يجمع فيها ما يريد من تقديمه وتأخيريه وارادته وقضائه . ونقل انه كان يوم بدر يوم الجمعة لسبع عشرة ليلة مضت من شهر رمضان من سنة اثنين مضت من الهجرة على رأس ثمانية عشر شهراً . وهنا فوائد

(الاولى) يعتبر في الطوائف الثلاث - اعي اليتامى والمساكين وابناء السبيل - انتسابهم الى عبد المطلب جد النبي (ص) وهو المشهور بين الاصحاب والاخبار الدالة على ذلك كثيرة وقد مر طرف منها . وروى في الكافي عن

سليم بن قيس قال : سمعت امير المؤمنين (ع) يقول : نحن والله الذي عني بذى القربى الذين قرنهم الله بنفسه ونيبه (ص) فقال : (ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين) منا خاصة ولم يجعل لنا سبها في الصدقة اكرم الله نبيه واكرمنا ان يطعمنا او ساخ مافي ايدي الناس . ونقل عن ابن الجنيده انه قال : أن اهل هذه الصفات من ذى القربى وغيرهم من المسلمين اذا استغنى عنها ذوى القربى مستدأ في ذلك الى اطلاق الآية وبعض الاخبار . وهذا القول ضعيف لما عرفت من الاخبار الدالة على تخصيص الحكم والخاص مقدم على العام مع امكان حمل المخالف من الاخبار على التقيته لموافقته لاكثر العامة .

(الثانية) يعتبر في الانتساب اليه أن يكون بالآب فلا يعطى من انتسب بالأم خاصة. وبذلك قال اكثر الاصحاب محتجين على ذلك بأن الانتساب انما يصدق حقيقة اذا كان من جهة الاب . فلا يقال تيمى أو قيسى الا لمن انتسب بالآب كما قال :

بنونا بنو ابناثنا وبناتنا بنوهم ابنا الرجال الاباعد
ويقول الكاظم (ع) في رسالة حماد بن عيسى : ومن كانت امه من بنى هاشم وابوه من سائر قريش فان الصدقة تحمل له وليس له من الخس شيء لان الله تعالى يقول : (ادعوهم لابائهم) ، ويرشد اليه انه المتبادر عرفا من قولهم هذا المال وقف وصدقة على فقراء أو مساكين أو ايتام آل فلان أو بنى فلان . روى على بن ابراهيم عن ابيه في حديث عن الجواد (ع) انه قال : احدهم يثب على اموال آل محمد وايتامهم ومساكينهم وفقراءهم وابناء سيولهم فيأخذهم ثم يجيء فيقول اجعلنى في حل اتراه ظن انى اقول لا افعل والله ليسألنهم الله يوم القيامة عن ذلك سواء لاحقينا ، فالمتبادر من ذلك انه من ينتسب اليهم بالآب لان من انتسب الى غيرهم بالآب واليهم بالأم فانتسب اليهم بالآب .

الى غيرهم لا اليهم ، وهو اللائق بالاكرام والتزيه عن اوساخ الناس ، وهذا هو الاقوى ، واكتفى المرتضى في الاستحقاق من الخمس بالانساب بالام ، واختاره ابن حمزة محتجاً على ذلك بأن ولد البنت ولد حقيقة لاطلاق الاستعمال في قوله تعالى (حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم) الشامل لاولاد البنت وقوله تعالى (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم) ونحو ذلك من الاطلاقات الشاملة لولد البنت قطعاً . واجيب بأن الاستعمال اعم من الحقيقة ولا يبعد ان يكون الشمول لذلك انما كان لدليل اخر او قرينة كلفظ الابهاء . وبالجملة ملاحظة ما ذكرنا من الدليل يوجب ارتكاب التأويل في هذه الايات ونحوها ، وسيأتي انشاء الله تعالى في كتاب الميراث اشارة الى ذلك .

(الثالثة) لا يجب استيعاب كل طائفة ، بل لو اقتصر من كل طائفة على واحد جاز ، وهذا هو المعروف من مذهب الاصحاب وذلك لأن اللام للجنس كما في آية الزكاة ولنعذر الاستيعاب فيمتنع الخطاب به ، او لان الخطاب لجميع المسكفين بالدفع الى الجميع بان يعطى كل بعض بعضاً ، ويدل على ذلك ايضا صحيحة البرنظي المذكورة .

(الرابعة) الظاهر ان الآية مسوقة لبيان المصرف ، فيجوز تخصيص النصف الذي لغير الامام بطائفة من الطوائف الثلاثة ، واما اختصاص النصف الاخر بالامام فللنص عليه ، وهذا هو المشهور بين المتأخرين ويدل عليه صحيحة البرنظي المذكورة . وقبل يجب البسط على الثلاثة طوائف بناء على ان اللام للملك أو الاختصاص والمطوف بالواو يقتضى التشريك في الحكم وفيه نظر يعلم بما مر في آية الزكاة .

(الخامسة) اليتيم هو الطفل الذي لا اب له ، وظاهر اطلاق الآية والروايات انه لا يعتبر فيه الفقر والا لدخل في المساكين ولان ما قبله لا يعتبر فيه ذلك ، فذكره في سياق ذلك بدون اعتبار وصف اخر يشعر بذلك

ويدل على ذلك ايضاً ما رواه في عيون الاخبار عن الرضا (ع) في مجلس له مع المأمون الى ان قال واما قوله : (واليتامى والمساكين) فان اليتيم اذا انقطع يتيمه خرج من الغنائم ولم يكن له فيها نصيب ، وكذلك المسكين اذا انقطع مسكنه لم يكن له نصيب من المغنم ولا يحل له اخذه . وسهم ذى القربى الى يوم القيامة قائم للغنى والفقير منهم لانه لا احد اغنى من الله عز وجل ولا من رسوله فجعل لنفسه منها سهماً ولرسوله سهماً - الحديث . وجه الدلالة ان التوقيت بانقطاع اليتيم يدل على ان المناط في الاستحقاق هو الانصاف باليتيم لا غير ، والى هذا ذهب الشيخ في المبسوط وابن ادریس وقيل بالمراعاة لأن الخنس خير ومساعدة فيختص به اهل الخصاصة كالزكاة ، ولأن الطفل لو كان له اب ذو مال لم يستحق شيئاً فاذا كان ائمال له كان اولى بالحرمان اذ وجود المال له انفع من وجود الأب ، وفيه نظر لاننا لا نعلم انه لمحض المساعدة ولا كون المال انفع من الأب ، ولا مانع من كون ذلك لاجل توفير ماله وترقى حاله . مع ان مثل هذه الاعتبارات لا تصلح حجة يعدل بها عن الاطلاق ، لكن في رسالة حماد بن عيسى عن ابي الحسن الاول (ع) قال ونصف الخنس الباقي بين اهل بيته سهم لايتامهم وسهم اكينهم وسهم لابناءهم يملهم يقسم بينهم على الكفاف والاسعة ما يستغنون به في مستهم فان فضل عنهم فهو للوالى وان عجز ونقص عن استغنائهم كان على الوالى ان ينفق من عنده - الحديث . وفي رواية احمد بن محمد : يعطيهم على قدر كفايتهم فان فضل شيء فهو له وان نقص عنهم ولم يكفهم اتهم لهم ، ومقتضى هاتين الروايتين ونحوهما اعتبار الفقر كما لا يخفى فتكون رعايته احوط . ومقتضاها ايضاً ان لا يعطى الطوائف الثلاث زيادة على قدر الحاجة ، وهو الذى ائق به الأصحاب .

(السادسة) ظاهر اطلاق الآية والروايات انه لا يشترط العدالة في المستحق ، ولم نعث على ما يكون مقيداً لذلك ولأنه يستحق بالقرابة هذا

النصيب فم من قبيل التشريك ، وهذا هو المشهور بين الاصحاب ، وربما قيل بالاشتراط وهو مع جهالة قائله ضعيف . نعم يشترط فيها الايمان .

* * *

* (الثانية) ١ سورة البقرة آية ٢٦٧ [يا ايها الذين امنوا انفقوا من الطيبات ما كسبتم) الآية ، وقد مر الكلام فيها في احوال الزكاة وفي دلالتها على الخمس .

* * *

* (الثالثة) في سورة بنى اسرائيل آية ٢٦ [وات ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل] وفي سورة النحل آية ٩٠ [ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى] الآية في تفسير العياشى عن عبد الرحمن عن ابي عبد الله (ع) قال : لما أنزل الله (وآت ذا القربى حقه والمسكين) قال رسول الله (ص) يا جبرئيل قد عرفت المذكور فمن ذو القربى ؟ قال : اقاربك . فدعا حسناً وحسيناً وفاطمة عليهم السلام فقال : ان ربي امرني ان اعطيكم مما افاء الله على اعطيكم فذلك . وفي الاحتجاج عن علي بن الحسين (ع) في حديث طويل يقول فيه لبعض الشاميين اما قرأت هذه الآية (وآت ذا القربى حقه) قال : نعم . قال (ع) فنحن اولئك الذين امر الله عز وجل نبيه (ص) ان يؤتيهم حقهم . وعن ابي سعيد الخدري قال : لما نزلت (وآت ذا القربى حقه) اعطى رسول الله (ص) فاطمة فذلك . وفي تفسير علي بن ابراهيم يعني قرابة رسول الله (ص) ونزلت في فاطمة عليها السلام فجعل لها فذلك . والمسكين من ولد فاطمة ، وابن السبيل من آل محمد وولد فاطمة عليها السلام . وفي الكافي عن ابي عبد الله (ع) في حديث طويل . . . الى أن قال : وآت ذا القربى حقه وكان علي (ع) وكان حقه الوصية التي جعلت له والاسم الاكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة . وعن ابي الحسن

موسى (ع) لما ورد على المهدي ورآه يرد المظالم فقال : يا امير المؤمنين ما بال مظلمتنا لا ترد ؟ فقال : وما ذاك يا ابا الحسن ؟ فقال : ان الله تعالى لما فتح على نبيه (ص) فذك وما والاها لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فأنزل الله تعالى على نبيه (وآت ذا القربى حقه) ولم يدر رسول الله (ص) من هم فراجع في ذلك جبرائيل وراجع جبرائيل ربه فأوحى اليه ان ارجع فذك الى فاطمة - الحديث . وفي عيون الاخبار انه لما نزلت الآية على رسول الله (ص) قال : دعوا الى فاطمة فدعيت له فقال : يا فاطمة . فقالت ليك : فقال : هذه فذك مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب وهى لك خاصة دون المسلمين ، وقد جعلتها لك لما امرنى الله به فخذها لك ولولدك ، فالمراد بذى القربى هم الأئمة (ع) كما دلت عليه هذه الاخبار وغيرها وذكره ايضا كثير من العامة ، ويدخل فى الحق الخمس كما ذكره بعض المفسرين .

* * *

* (الرابعة) فى سورة الانفال [آية ١] : يستلونك عن الانفال قل الانفال لله ولرسوله واتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين) فرأ ابن مسعود وسعد بن ابى وقاص يستلونك الانفال وهذه القراءة مذوبة الى على بن الحسين والباقر والصادق صلوات الله عليهم . قال ابن جنى القراءة بالنصب مؤدية عن السبب للقراءة الاخرى ، وذلك لأنهم لما سألوها عنها تعرضا لطلبها واستعلاما لحالها يسوغ لهم طلبها ، فالقراءة بالنصب تصريح بالتماس الانفال وبيان عن الغرض فى السؤال عنها حتى ذكر بعضهم ان عن زائدة فى الكلام ويرشد اليه ما رواه الشيخ فى التهذيب مرفوعا يستلونك عن الانفال ان تعطيه من قل الانفال لله ولرسوله وليس يستلونك عن الانفال أى عن حقيقتها وما هيته وقيل النصب بزع الخافض أى عن الانفال كقوله امرتك الخير فافعل ما امرت به ، والانفال جمع

نقل بالتحريك قيل وبالاسكان وهو لغة الغنيمة والهبية قاله في القاموس . وفي الصحاح النافلة عطية التطوع من حيث لا يحتسب ومنه نافلة الصلاة والنفل بالتحريك الغنيمة والجمع الانفال ، وقال الازهرى النفل ما كان زيادة على الاصل سميت الغنائم بذلك لأن المسلمين فضلوا بها على سائر الأمم الذين لم تحل لهم الغنائم ، والمراد هنا ما يستحقه الامام على جهة الخصوص كما كان للنبي (ص) كما هو مفصل في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام ، فروى الشيخ في الموثق عن ابي الصباح قال : قال لي ابو عبد الله (ع) نحن قوم فرض الله طاعتنا لنا الانفال ولنا صفو الاموال . وفي موثقة زرارة عن ابي عبد الله (ع) هي كل ارض جلي اهلها من غير ان يحمل عليها بخيل ولا رجال ولا ركاب فهي نفل لله وللرسول . وفي صحيحة داود بن فرقد قال : قال ابو عبد الله (ع) قطائع الملوك كلها للامام ليس للناس فيها شيء . وحسنة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) انه سمعه يقول : ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هراقة دم أو قوم صولحوا واعطوا بايديهم وما كان من ارض حربة أو بطون أو دية ، فهذا كله من النية والانفال لله وللرسول يضعه حيث يجب . وجملة ما دلت عليه الاخبار وحصره بعض علمائنا خمسة انواع بل ستة :

(الاول) الارض التي تملك بغير قتال سواء جلي اهلها أو سلبوها بغير قتال .

(الثاني) الارض الموات سواء ملكت ثم باد اهلها أو لم يجر عليها ملك

(الثالث) رؤوس الجبال وما يكون بها ويطون الاوديه والاجام .

(الرابع) اذا فتحت دار الحرب فما كان لسلطانهم من قطائع وصفايا

فهي للامام اذا لم تكن مخصصة من مسلم أو معاهد ، وله أن يصطفي من الغنيمة ما شاء من الجارية الروقة والمركب الفاره والسيف القاطع والدرع

ونحو ذلك .

(الخامس) اذا غزا قوم بغير اذن الامام فالغنيمة كلها للامام ، وهذا الحكم ذكره الاكثر بل نقل عن ابن ادريس انه ادعى على ذلك الاجماع ، ويدل عليه ما رواه الشيخ عن العباس الوراق عن رجل سماه عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا غزا قوم بغير امر الامام كانت الغنيمة كلها للامام واذا غزوا بأمر الامام فغنموا كان للامام الخمس ويظهر من بعض المتأخرين الميل الى مساواة ذلك لما يغنم باذنه في لزوم الخمس خاصة لظاهر اطلاق الآية ولضعف هذه الرواية بالارسال والحسنة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) عن الرجل من اصحابنا يكون في لوائهم فيكون معهم فيصيب غنيمة ؟ فقال : يؤدي خمسنا ويطيّب له . ويمكن ان يحاج بأن الرواية وان كانت ضعيفة بالارسال الا انها انجبرت بالشهرة وبما ادعاه من الاجماع ، وبحاج عن رواية الحلبي بإمكان حمل الغنيمة على الفائدة المكتسبة من الجوائز ونحوها من الحرام المختلط بالحلال .

(السادس) المعادن ذكره جماعة منهم الشيخان ، ويدل عليه ما رواه العياشي عن ابي بصير قال : سمعت ابا جعفر (ع) يقول : لنا الانقال . قلت : وما الانقال ؟ قال : منها المعادن والآجام وكل ارض لارب لها وكل ارض باد اهلها فهو لنا . وعن داود بن فرقد عن ابي عبد الله (ع) نحوه . وما روه على بن ابراهيم في تفسيره في الموثق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله (ع) وذكر نحوه ، فهذه الاخبار مخالفة للروايات المستفيضة الدالة عن ان اللازم في المعادن انما هو الخمس خاصة . ويمكن حملها على المعادن التي يكون في الارض المفتوحة عنود ، او ما يكون في الارض المختصة بالامام لما تقدم من ان الواجب منها الخمس لا غير كما مر . فتأمل

وهنا قسم سابع وهو من مات وليس له وارث ، ويدل عليه صحيحة

ابان بن تغلب عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يموت ولا وارث له ولا مولى ؟ قال : هو من اهل هذه الآية (يستلونك عن الانتقال) ونحوه صحيحنا الحلبي عن ابي عبد الله (ع) وغيرهما ، والحكم مقطوع به في كلام الاصحاب وهنا فوائد :

(الاولى) ذكر المفسرون انها نزلت في اهل بدر ، وذكر في مجمع البيان ان غنائم بدر كانت للنبي (ص) خاصة فسألوه ان يعطيهم ونسبه الى الباقر والصادق (ع) ونحوه ذكر في كنز العرفان . ثم قال : قسمها بينهم تفضلا منه (ص) . وروى علي بن ابراهيم في تفسيره في الموثق عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله (ع) انها نزلت في اهل بدر لما انزمت الناس كان اصحاب رسول الله (ص) ثلاث فرق فنصف كانوا عند خيمة النبي (ص) ونصف اغاروا على الذهب وفرقة طلبت العدو واسروا وغنموا ، فلما جمعوا الغنائم والاسارى تكلمت الانصار في الاسارى فأنزل الله تبارك وتعالى (ما كان لنبي ان يكون له اسرى حتى يثخن في الارض) فلما اباح الله لهم الاسارى والغنائم تكلم سعد بن معاذ وكان ممن اقام عند خيمة النبي (ص) فقال : يا رسول الله ما منعنا ان نطلب العدو زهادة في الجهاد ولا جبا من العدو ولكننا خفنا ان يغزى موضعك فتميل عليك خيل المشركين وقد اقام عند الخيمة وجوه المهاجرين والانصار ولم يشك احد منهم والناس كثير يا رسول الله (ص) والغنائم قليلة ومتى تعطي هؤلاء لم يبق لاصحابك شيء وخاف ان يقسم رسول الله (ص) الغنائم وسلب القتلى بين من قاتل ولا يعطي من تخلف على خيمة رسول الله (ص) شيئا واختلفوا فيما بينهم حتى سألو رسول الله (ص) فقالوا : لمن هذه الغنائم ؟ فأنزل الله تعالى (يستلونك) الآية فرجع الناس وليس لهم في الغنيمة شيء ثم انزل الله بعد ذلك (واعلموا انما غنمتم الآية) فقسمه رسول الله (ص) بينهم فقال ابن ابي وقاص : يا رسول الله اتعطي

فارس القوم مثل ما تعطى الضعيف ؟ فقال النبي (ص) ثكلتك امك وهل تنصرون الا بضعفائكم ؟ قال : فلم يخمس رسول الله (ص) بيدرو قسم بين اصحابه ثم استقبل بأخذ الخمس بعد بدر فأنزل الله (يستولونك عن الانفال) بعد انقضاء حرب بدر فقد كتب ذلك في اول السورة وكتب بعده خروج النبي (ص) الى الحرب .

(الثانية) اختلف المفسرون في الانفال فقال ابن عباس وجماعة انها غنيمة بدر ، وقال قوم هي انفال سرايا ، وقيل هي ما شذ من المشركين من عبد وجارية من غير قتال ، وقال قوم هي الخمس ، وهذه الاقوال كلها ليست بشي والصحيح ما تقدم عن الأئمة .

(الثالثة) قال جماعة من المفسرين ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى (واعلموا انما غنمتم) الآية ، وهذا القول ايضا باطل لان متعلق الخمس غير الانفال ، والفرق بينهما ظاهر فلا منافاة كما بيناه فلا وجه للنسخ .

* * *

* (الخامسة) في سورة الحشر آية ٦ - ٧ (وما افاء الله على رسوله فما اوجفتم عليه من خيل ولراكب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء والله على كل شئ قدير . ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب) التي بمعنى الرجوع ، والا يخاف الازعاج للسير أو سرعته والفاء فيه جراب الشرط أى ما افاء الله على رسوله (ص) من اموال بنى النضير فلم تسيروا اليها بالخيول والركاب بل اما مشيتم اليها على ارجلكم لانها كانت على ميلين من المدينة ولم يجر هناك قتال وحرب ولكن الله سلط رسوله عليهم بالقاء الرعب في قلوبهم . وفي الكافي ان الله تعالى جعل الدنيا بأسرها

لخليفته حيث يقول للملائكته (انى جاعل فى الارض خليفة) فكانت الدنيا بأسرها لادم (ع) وصارت بعده لأرباب ولده وخلفائه فما غلب عليه اعدائهم بحرب أو غلبة سمي فيثاً وهو ان يثىء اليهم بغلبة وحرب ، وكان حكمه فيه ما قال الله (واعلموا انما غنتم من شىء) الآية فهذا هو النىء الراجع وانما يكون الراجع ما كان فى يد غيرهم فأخذ منهم بالسيف ، واما ما رجع اليهم من غير ان يوجف عليه بخيل ولاركاب فهم الانتقال لله وللرسول خاصة وليس لاحد فيه شركة ، وانما جعل الشركة فى شىء قوتل عليه - الى اخر ما ذكره . وروى ايضا فى الكافى عن ابى عمرو والزبيرى عن ابى عبد الله (ع) وذكر حديثاً طويلاً يقول فيه (ع) ان جميع ما بين السماء والارض لله عز وجل ولرسوله ولاتباعهم من المؤمنين من اهل هذه الصفة ، فما كان من الدنيا فى ايدي المشركين والكفار والظلة والفسجار من اهل الخلاف لرسول الله (ص) والمولى عن طاعتها بما كان فى ايديهم ظلوا فيه المؤمنين من اهل هذه الصفات وغلبهم عليه ما افا الله على رسوله فهو حقم أى فاء الله عليهم وردة اليهم ، وانما معنى النىء كلبصار الى المشركين ثم رجع ما كان غلب عليه او فيه ما رجع الى مكان من قول او فعل فقد فاء مثل قول الله عز وجل (فان فاؤا فان الله غفور رحيم) أى رجعوا ثم قال (وان عزمو الطلاق فان الله سميع عليم) وقال (وان طائفتان) الى قوله حتى تقيء الى امر الله) أى ترجع فان فاءت) أى رجعت (فاصلحوا) الآية يعنى بقوله تقيء ترجع . فدل الدليل على ان النىء كل راجع الى مكان قد كان عليه أو فيه ، ويقال للشمس اذا زالت قد فاءت الشمس حين يثىء النىء عند رجوع الشمس الى زوالها ، وكذلك ما افا الله على المؤمنين من الكفار فانما هى حقوق المؤمنين رجعت اليهم بعد ظلم الكفار اياهم ، ومقتضى ذلك ان النىء شامل للغنيمة والانتقال ، وهو الذى دلت عليه الآية الشريفة حيث قيده

بقوله (فما اوجفتم) اشارة الى ان هذا القسم من النىء داخل فى الانفال ، كما دل عليه ايضا ما مر من الرواية عن ابى الحسن (ع) ودخوله على المهدي فى امر فذك وغيره من الاخبار المذكورة وغيرها مثل ما رواه فى الكافي فى الحسن عن حفص بن البختري عن ابى عبد الله (ع) قال : الانفال ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب او قوم صالحوا او قوم اعطوا بأيديهم وكل ارض خربة وبطون الاودية فهو لرسول الله (ص) وهو للامام من بعده يضعه حيث يشاء وما رواه الشيخ عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد قال : حدثنا بعض اصحابنا رفع الحديث قال : الحسن من خمسة اشياء . . . الى ان قال : وما كان من فتح لم يتنازل عليه ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب له خاصة وليس لاحد فيه شىء الا ما اعطاه هو منه . ثم قال : وما كان فى القرى من ميراث من لا وارث له فهو له خاصة وهو قوله عز وجل (ما افاء الله على رسوله من اهل القرى) - الحديث . وحاصل المعنى المستفاد من صريح الاخبار ان ما اعاده الله على رسوله بلا قتال يكون من جملة الانفال المختصة به (ص) ثم من بعده بالامام (ع) وانه يفعل فى ذلك ما يشاء وليس لاحد فيها نصيب ، وهذا الحكم مقطوع به عند الاصحاب . فقول بعض المفسرين انه تعالى لم يحطف قوله . ما افاء الله على رسوله من اهل القرى (الآية على ما قبلها لانها بيان لها غير اجنبية منها بين لرسوله (ص) فيها ما يصنع فى النىء و امره ان يضعه حيث يضع الحسن من الغنائم باطل ، والصحيح فى الترجيح ان يقال : ان هذه الجملة متنافسة وذلك لان النىء لما كان شاملا للنعمة والانفال كما عرفت ، فحيث دل على القسم الثانى بقوله (ما اوجفتم) اشعر ذلك بالسؤال عن القسم الاخر فينبه تعالى بالآية الثانية . ويدل على ذلك ما ذكره فى الرواية المرفوعة من قوله من ميراث من لا وارث له الخ حيث لم يجعل جميعها له وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم عن ابى جعفر (ع) قال : سمعته يقول : النىء والانفال ما

كان من ارض لم يكن فيها هراقة الدماء وقوم صولحوا واعطوا من ايديهم وما كان من ارض خربة أو بطن واد ، فهو كله من النىء فهذا الله ورسوله فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث يشاء وهو للامام بعد الرسول (ص) وقوله : (ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولاركاب) قال : ألا ترى هو هذا . واما قوله : (ما افاء الله على رسوله من اهل القرى) هذا بمنزلة المغنم كان ابي يقول ذلك وليس لنا فيه غير سهمين سهم الرسول وسهم القرى ثم نحن شركاء الناس فيما بقى .

فان قيل : هذا التوجيه لا يستقيم لان مقتضى هذه الاية قسمة جميع ما افاء الله على من ذكر . وقد مر ان الواجب لهم انما هو الخمس ، ومن ذلك يعلم ان فى دلالة الرواية ايضا نظرا لتضمنها ان لهم فى الغنيمة سهمين والشراكة مع الناس فيما بقى . قلت : يمكن ان يكون المعنى لله فيها حق وللرسول حق وكذا الباقيون وهو الخمس . وحاصل المعنى انه تعالى اشار بنى الايجاف بالخيال والركاب الى عدم استحقاق الناس شيئا فيما افاء الله ولزم من ذلك ان جميع ما افاء يكون لله ورسوله لتفرده تعالى بالافاء ، واقتضى ذلك ان ما افاه من اهل القرى يكون كله للجاهدين لانهم اخذوه بالايحاف بين سببانه ان لله ورسوله وذريته سهما لان ذلك بتسبيبه تعالى على يد رسوله واعانته لهم . ويحتمل ان يكون الاشارة بالاية الاولى الى الانفقال بقوله : (ما افاء الله من اهل القرى) اشارة الى قرى مخصوصة كينبع والصفرا ونحوهن من قرى العرب التى تسمى قرى عربية فانها ليست من الغنائم حقيقة حتى يكون المتعين له الخمس خاصة وليست من الانفقال حتى تكون خاصة له (ص) بل هى فى حكم الغنيمة فى اصل قسمتها بين الله ورسوله وذريته ، ولعل فى قوله (ع) فى الرواية المذكورة بمنزلة المغنم ولم يقل مغنما اشارة الى ذلك .

واما توجيه الرواية فعلى المعنى الثانى يمكن ان يكون المراد من الناس الثلاثة الاصناف من بنى هاشم والشرافة معهم فى الباقي، اى يكون للامام الربع وهو سهم الله ليكون له ثلاثة اسهم من الستة سهام والثلاثة الباقية لبنى هاشم. ويدل على ذلك ما رواه فى الكافى عن سليم بن قيس قال: سمعت امير المؤمنين (ع) يقول : نحن والله الذين عني بذى القربى الذين قرنهم بنفسه ونيبه (ص) فقال : (ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله) الى قوله : والمساكين منا خاصة ولم يجعل لنا سهما فى الصدقة اكرم الله نبيه واكرمنا ان يطعمنا او ساخ ما فى ايدي الناس . ونحوه روى فى مجمع البيان عن المنهال عن علي بن الحسين عليهما السلام . ثم قال : وقال جميع الفقهاء هم يتامى الناس عامة وكذلك المساكين وابناء السبيل - انتهى . وهكذا يمكن توجيه الرواية على المعنى الاول ايضا لكن يكون ذلك من الخمس الذى هو الحق الثابت لهم فى المغنم ، ويمكن حمل الرواية على التقية .

قوله (كيلا يكون) الآية هو علة لانقسام النية الخاصة الى الاقسام المذكورة ، أى من حق النية أن يعطى الفقراء ليكون لهم بلغة يعيشون بها لادولة بين الاغنياء يتداولونه ويدور بينهم كما كان فى الجاهلية أن الرؤساء منهم كانوا يستأثرون بالغنيمة لأنهم اهل الرئاسة والدولة والغلبة ، والمعنى كيلا يكون اخذه غلبة واثرة جاهلية . روى فى عيون الاخبار عن الرضا (ع) من محض الاسلام وشرايع الدين والبراءة من نفي الاخيار وشردهم واوى الطرداء اللعناء وجعل الاموال دولة بين الاغنياء واستعمل السفهاء مثل معاوية وعمر بن العاص وقتل الانصار والمهاجرين واهل الفضل والصالح من السابقين .

قوله : (ما اتاكم الرسول) أى من امر النية والغنيمة (فخذوه) أى تمسكوا به لانه واجب الطاعة أو هو حلال لكم (وما نهيكم) عن

اتيانه من ذلك فاجتنبوه . وروى في اخبار اهل البيت عليهم السلام ان الله تعالى فوض الى رسوله أمر الدين والى الأئمة صلوات الله عليهم .
 قوله : (واتقوا الله ان الله شديد العقاب) لا يخفى ما فيه من
 المبالغة في النهي عن المخالفة لامره (ص) .

_____ كتاب الصوم _____

كتاب الصوم

وفيه آيات :

* (الاولى) في سورة البقرة [آية ١٧٣] (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) قد مر تخصيص المؤمنين بالخطاب والصيام والصوم مصدران لصام ، وهو لغة الامساك وشرعاً هو العبادة المعروفة أى الامساك عن اشيء مخصوصة على وجه مخصوص بمن هو على صفات مخصوصة . قوله (كما كتب) الخ يجوز أن يكون التشبيه فى اصل الصوم أى فرض عليكم الصوم كفرضه على من قبلكم من الامم ، فان الصوم من العبادات القديمة ، ويجوز أن يكون التشبيه فيه من حيث العدد والوقت المين بقوله (اياما) وبقوله (شهر رمضان) أى فرض عليكم صيام شهر رمضان كما فرض على الذين من قبلكم ، ويكون المراد بمن قبلنا الانبياء والاوصياء . ويدل على ذلك ما رواه فى الفقيه عن سليمان بن داود المنقرى عن حفص ابن غياث قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : ان شهر رمضان لم يفرض الله صيامه على احد من الامم قبلنا . فقلت له : فقول الله عز وجل (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم) فقال : انما فرض الله صيام شهر رمضان على الانبياء دون الامم ففضل الله به هذه الامة وجعل صيامه فرضاً على رسوله وعلى امته . وفى الصحيفة السجادية « ثم اثر نابه على سائر الامم واصطفانا بفضله دون اهل الملل » وروى ايضا فى الفقيه عن الحسن بن

على بن ابي طالب (ع) انه قال : جاء نذر من اليهود الى رسول الله (ص) فسأله أعلمهم عن مسائل فكلن فيما سأله انه قال له : لاى شئ فرض الله عز وجل الصوم على امتك بالنهار ثلاثين يوماً وفرض على الامم اكثر من ذلك فقال النبي (ص) أن ادم لما اكل من الشجرة بقى في بطنه ثلاثين يوماً ففرض الله على ذريته (١) ثلاثين يوماً من الجوع والعطش ، والذي يأكلونه بالليل تفضل من الله عليهم وكذلك كان على ادم فرض الله ذلك على امتي ثم تلا هذه الآية (كتب عليكم الصيام) الى قوله (اياما معدودات) قال اليهودى صدقت يا محمد .

قوله (لعلكم تتقون) أى المعاصى ، فان الصوم يكسر الشهوة التى هى منشأ المعاصى . روى في عيون الاخبار عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) ان الله تعالى امر بالصوم لكي يعرفوا ألم الجوع والعطش فيستدلوا على فقر الآخرة وليكون الصائم غاشباً ذليلاً مستكيناً مأجوراً محسباً عارفاً صابراً لما اصابه من الجوع والعطش فيستوجب الثواب مع ما فيه من الانكسار عن الشهوات وليكون ذلك واعظاً لهم فى العاجل رايضاً لهم على اداء ما كفهم ودليلاً فى الآجل وليعرفوا شدة مبلغ ذلك على اهل الفقر المسكنة فى الدنيا فيؤدوا اليهم ما افترض الله تعالى لهم فى اموالهم . وهذا الله :

(الاولى) فى قوله : (الذين امنوا) تنبيه على تعلق هذا الحكم بالمكلف ، لان الايمان عبارة عن التصديق والاذعان بالوعد والوعيد المتوقف على تصور الاطراف ، وذلك لا يحصل الا من البالغ العاقل فيخرج الصبي والمجنون ونحوهما .

(الثانية) فى قوله تعالى : (لعلكم تتقون) اشارة الى أن التكاليف

(١) ويمكن ان يكون المراد من ذرية ادم (ع) هنا الانبياء خاصة .

السمعية أُلطف مقربة الى الطاعات واجتناب كثير من المعاصي كما مر في قوله (ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر) وفيها ايضا منافع دينية كما في قوله تعالى (ولكم في القصاص حياة) وقد ورد في الاخبار الواردة في بيان علل تحريم المحرمات منافع شتى .

(الثالثة) في قوله : (كما كتب على الذين من قبلكم) اشارة الى الترغيب الى الفعل والتسلية لهم ، فيفيد التأكيد في الحكم لما يحصل من الانبعاث للنفس والتحريض لها على الفعل .

* * *

* (الثانية) في السورة المذكورة [آية ١٨٣] (اياما معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من ايام اخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون) انتصاب اياما على الظرفية والعامل فيه الصيام وعمل المصدر المعرف جائز وارد في القرآن ، ولا يضر الفصل هنا بالاجنبى لان المعمول ظرف يكفيه رابحة الفعل ، ويجوز ان يكون العامل كتب او مقدراً أى تصوموا ، ومعنى معدودات موقتات بعدد معلوم ، ويمكن ان يكون المراد قلائل جريا على على المتعارف من التعبير بمثل ذلك عن القليل . واختلف المفسرون في المراد بالايام المعدودات والظاهر انها شهر رمضان على طريق الاجمال والتفصيل لانه اوقع في النفس لانه تعالى اوجب اول الصوم ثم كونه اياما معدودات ثم كونه شهر رمضان ، وبهذا قال الاكثر وهو الذى يظهر من الروايتين المذكورتين ، وقيل انها كانت ثلاثة ايام من كل شهر او هي ويوم عاشوراء ثم نسخ بشهر رمضان ، والصواب ما ذكرنا .

ثم ان مقتضى اطلاق الآية يتناول جميع المكلفين في جميع الاحوال لكن قد استثنى من ذلك جماعة بنص القرآن أو بالاخبار والاجماع اما لأن

فيه حرجا واما لفقد بعض الشرائط المعتبرة في الصحة شرعا ، ولنذكر ذلك في جملة فوائد :

(الاولى) المريض وهو بما يعلم من نص القرآن واطلاق الآية تناول كل مرض ، وبه اخذ بعض العامة فأباح الافطار بمطلقه ، واعتبر بعضهم ان يجهد الصوم جهدا لا يتحمل ، وتوسط اصحابنا في ذلك وخصوه بمرض يضره الصوم بزيادة او بعسر البرء وبطؤه أو بحدوث مرض اخر ، والمرجع في ذلك الى المكلف نفسه فتى غلب على ظنه حصول ذلك بامارة او تجربة أو قول عارف من الاطباء وجب عليه الافطار ، ويشهد لذلك مع الاجماع ما رواه الشيخ في الحسن عن ابن اذينة قال : كتبت الى ابي عبد الله (ع) أسأله ما حد المرض الذي يفطر صاحبه والمرضى الذي يدع صاحبه الصلاة ؟ فقال : بل الانسان على نفسه بصيرة . وقال : ذاك اليه هو اعلم بنفسه . وما رواه ابن بابويه في الموثق عن بكير عن زرارة قال سألت ابا عبد الله (ع) ما حد المرض الذي يفطر به الرجل ويدع الصلاة من قيام ؟ قال : بل الانسان على نفسه بصيرة هو اعلم بما يطيقه . وما رواه في الصحيح عن حريز عن ابي عبد الله (ع) قال : الصائم اذا خاف على عينه من الرمذ افطر . وقال (ع) كلما اضربه الصوم فالافطار له واجب . وفي صحيحة الازدى : حده انه اذا لم يستطع ان يتسحر . وما رواه المياثي في تفسيره عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن حد المرض الذي يجب على صاحبه فيه افطار كما يجب عليه في السفر في قوله (من كان مريضا او على سفر) قال : هو مؤتمن عليه مفوض اليه فان وجد ضعفا فليفطر وان وجد قوة فليصم كان المريض على ما كان ، ونحو ذلك من الاخبار .

(فرع) الصحيح الذي يخشى المرض بالصيام هل يباح له الافطار ام لا احتالان ، وظاهر الآية يشهد للثاني ، وظاهر صحيحة حريز المذكورة

يشهد للاول ، ويشهد له ايضا ظاهر قوله تعالى : (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله (يريد بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) .
 (الثانية) السفر وهو ايضا ما علم من نص القرآن ، وقد علم مما مر في كتاب الصلاة بيان حده وبقية احكامه . وقول الصادق (ع) هما - يعني الافطار والتقشير - واحد اذا قصرت افطرت واذا افطرت قصرت .
 وقوله : (على سفر) أى على حال يصدق عليكم فيها كونكم مسافرين ، فاطلاقها يدل على انه متى تحقق ذلك ولو في اخر النهار وان لم يبيت النية للسفر افطر ، والى ذلك ذهب المرتضى وعلى بن بابويه وابن ابي عقيل وابن ادریس ، ويدل عليه ايضا ما رواه الشيخ عن عبد الا على مولى آل سام في الرجل يريد السفر في شهر رمضان قال : يفطر وان خرج قبل ان تغيب الشمس بقليل . وذهب جماعة منهم المفيد وابن الجنيدي الى انه ان حصل الخروج قبل الزوال وجب القصر في الصلاة والصوم وان كان بعد الزوال وجب التمام في الصوم والقصر في الصلاة . والى ذلك ذهب ابو الصلاح الا انه اوجب مع الخروج بعد الزوال الصوم والقضاء ، ويدل على هذا القول ما رواه الشيخ في الحسن وابن بابويه في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله (ع) انه سئل عن الرجل يخرج من بيته يريد السفر وهو صائم قال : ان خرج من بيته قبل ان ينتصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم يومه . وفي الصحيح عن المعلى عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال : اذا سافر الرجل فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان وما رواه في الكافي في الحسن - هن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم او يفطر ؟ فقال : ان خرج قبل الزوال فليفطر وان خرج بعد الزوال فليصم . ونحوها موثقة عبيد بن زرارة ايضا عن ابي عبد الله (ع)

ولصحة هذه الاخبار اختار هذا القول اكثر المتأخرين . وقال الشيخ في النهاية : اذا خرج الرجل الى السفر بعد طلوع الفجر أى وقت كل من النهار وقد كان بيت نيته من الليل للسفر وجب عليه الافطار ، وان لم يكن قد بيت نيته من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه اتمام ذلك وليس عليه قضاؤه . ثم قال : ومتى بيت السفر من الليل ولم يتفق له الخروج الا بعد الزوال كان عليه ان يمكس بقية النهار وعليه القضاء ، وهذا يدل على اعتبار النية من الليل والخروج قبل الزوال في جواز الافطار. وقال في كتابي الاخبار : انه اذا بيت النية وخرج قبل الزوال وجب عليه الافطار وان خرج بعد الزوال استحسب له اتمام الصوم وجاز له الافطار ، وان لم يكن قد نوى السفر من الليل فلا يجوز له الافطار على وجه . واستدل على ذلك بما رواه عن سليمان بن حفص المروزي قال : سألت ابا الحسن (ع) عن الرجل ينوى السفر في شهر رمضان فيخرج من اهله بعدما يصبح قال : اذا أصبح في اهله فقد وجب عليه صيام ذلك اليوم الا ان يدجل دجلة (١) . وهذا الخبر يمكن حمله على ما اذا نوى السفر في ظرف الشهر من دون ان يعين يوما خاصا فحينئذ يعتبر حصول الدجلة في جواز الافطار فيدل على اعتبار تبين النية . وعن ابي الحسن موسى (ع) في الرجل يسافر في شهر رمضان ويفطر في منزله ؟ قال : اذا حدث نفسه في الليل بالسفر افطر اذا خرج من منزله وان لم يحدث نفسه من الليل ثم بداله في السفر من يومه اتم صومه وعن صفوان ابن يحيى عن رواه عن ابي بصير قال : اذا خرجت بعد طلوع الفجر ولم تنو السفر من الليل فآتم الصوم واعتد به من رمضان .

ولا يخفى ما في هذه الاخبار من الاختلاف الشديد وتعسر الجمع بينها

(١) الادجل بالتخفيف السير اول الليل ، وبالتشديد من اخره فهو

المرايد هنا .

بما يرفع الاختلاف بالكلية ، وذلك لان مقتضى الروايات المتضمنة لنية السفر من الليل انه أن نوى ذلك لزمه الافطار وان خرج بعد الزوال والالزومه الصوم مطلقاً ، ومقتضى رواية عبد الاعلى لزوم الافطار مطلقاً ، ومقتضى رواية الحلبي ونحوها أن المناط في الافطار وعدمه هو الخروج قبل الزوال وبعده خاصة ، فالتحويل على ما يوافق ظاهر القرآن من هذه الاخبار كما هو القول الاول قوى . ويشهد له قوله (ع) في عدة اخبار « اذا قصرت افطرت » ونحوها مما دل بابطالقه على لزوم الافطار في السفر ، والا قرب من جهة الجمع بينها انه ان نواه من الليل وخرج قبل الزوال تعين الافطار وان خرج بعده جاز الا ان الافضل الصوم وان لم ينوه من الليل ، فان خرج قبل الزوال فهو بالخيار الا ان الأفضل الافطار ، وان خرج بعده فكذلك الا ان الأفضل الصوم ، ويشهد له ما رواه الشيخ في زيادات التهذيب في الصحيح عن رفاعه بن موسى قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يريد السفر في شهر رمضان ؟ فقال : اذا اصبح في بلده ثم خرج فان شاء صام وان شاء افطر . قوله « يريد السفر في شهر » الخ أى يقصده في جملة الشهر وليس المراد انه ببيته في ليلة معينة . ولعل الجمع بينه وبين رواية سليمان المذكورة بعد الاغماض عن السند بحملها على الخروج بعد الزوال ويكون على جهة الأفضلية وهذا على الخروج قبله . وحمله العلامة في المختلف على الخروج بعد الزوال ، وقال ان القول بذلك ليس ببعيد عن الصواب ثم قال : ولو قيل بالتخير مطلقا اذا خرج المسافر بعد ان اصبح كان وجها قويا وبه يحصل الجمع بين الروايات المختلفة ، وحمله بعض المتأخرين على ان المراد ان شاء خرج بعد الزوال فيصوم وان شاء خرج قبله فيفطر . ولا يخفى ما فيه من البعد ، والأظهر حمل رواية سليمان على التقية لأن فقهاء العامة عدا احمد قالوا متى تلبس بالصوم اول النهار ثم سافر في اثنا عشر لم يجزله الافطار .

(الثالثة) قوله : (فعلة من ايام اخر) الموصوف هنا مذكر فقياس
 الصفة او اخر ولكن الموصوف لما كان مذكرا لم يعقل جاز في صفته ان
 تجرى مجرى صفة جمع المؤنث ، وقرئ بالرفع أى فعلية عدة او فالواجب أو
 فرضه عدة وبالنصب أى فليصم ، ومقتضى ذلك انهما لا يترخصان في الصوم
 في تلك الحال وأن الافطار عزيمة ، وقد تضافرت بذلك الاخبار المروية
 عن معدن الوحي والتزيل الالهى ، ففي حسنة زرارة عن ابى جعفر (ع) قال
 سمي رسول الله (ص) قوما صاموا حين افطر وقصر عصاة فقال : هم العصاة
 الى يوم القيامة وانا لتعرف ابنائهم وابناء ابنائهم الى يومنا هذا . وفي صحيحة
 صفوان بن يحيى عن ابى الحسن (ع) انه سئل عن الرجل يسافر في شهر
 رمضان فيصوم ؟ فقال : ليس من البر الصيام في السفر ، وغير ذلك من
 الاخبار ، وهو بما اجتمعت عليه اصحابنا ايضا ووافقنا عليه كثير من الصحابة
 وقال اكثر العامة ان الافطار على الرخصة وهو بمعزل عن الصواب لانه
 خلاف ظاهر الكتاب ، فعلى هذا لو صاموا عالمين بالحكم كان ذلك غير مجز
 وغير مخرج عن عهدة التكليف بالقضاء الا ان ذلك بالنسبة الى شهر رمضان
 واما غيره من الصوم الواجب فيعلم حكمه من السنة ، وقد دلت الروايات
 الكثيرة على المنع من ذلك ايضا الا ما استثنى وهو مذهب الاصحاب الا ما
 ينسب الى المفيد من انه يجوز صوم ما عدا شهر رمضان من الواجبات في
 السفر وهو ضعيف .

واختلف الاصحاب في الصوم المندوب سفراً فقليل بالجواز ، وقيل به
 مع الكراهة ، وقيل بالمنع الا ما استثنى وهو الاحوط . ويصح الصوم
 من له حكم المقيم كما علم في كتاب الصلاة .

ثم ظاهر اطلاق العدة يقتضى التخيير في القضاء بين المتابعة فيه
 والتفريق ، وهو المشهور بين الاصحاب الا انهم اختلفوا في ايها افضل ،

فقال الأكثر باستحباب المتابعة لما فيه من الاحتياط للبراءة والمساواة الى الامتنال والحذر من الموانع الساتحة ، والعمومات الدالة على رجحان المسابقة الى الخيرات ، ويدل عليه صحيحة ابن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال ؛ من افطر شيئاً من شهر رمضان في عذر فان قضاءه متتابعاً فهو افضل وان قضاؤه متفرقاً فحسن . وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال . اذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في أي الشهور شاء اياماً متتابعة وان لم يستطع فليقضه كيف شاء ، وليحص الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن . قال : قلت فان بقي عليه شيء من صوم رمضان ايقضه في ذى الحجة ؟ قال : نعم . ونقل هنا قولان آخر ان حكاهما ابن ادریس فی سرأته عن بعض الاصحاب : احدهما استحباب التفريق ، والاخر المتابعة في ستة ايام والتفريق في الباقي . ودليلهما غير صالح لمعارضة ما ذكرنا .

ثم ظهر الاطلاق ايضا انه لا يجب ان يكون القضاء على الفور ، وهو المعروف من مذهب الاصحاب ، ويدل عليه ايضا الروايات المذكورة وغيرها وربما ظهر من عبارة ابي الصلاح القول بوجوب الفورية وهو ضعيف مع امكان حمل عبارته على تأكيد الاستحباب .

(الرابعة) قوله : (وعلى الذين يطبقونه) يمكن ان يكون الضمير راجعاً الى الصوم او الى الاطعام بمعونة المقام واشعار بعض الاخبار بذلك ، ففي تفسير علي بن ابراهيم منسوباً الى الصادق (ع) على الظاهر من كلامه انه من مرض في شهر رمضان فافطر ثم صبح ولم يقض ما فات حتى جاء شهر رمضان آخر فعليه ان يقضى ويتصدق عن كل يوم مداً من طعام . وروى في الكافي في الموثق عن ابن بكير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (ع) في قول الله عز وجل : (وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين) فقال الذين كانوا يطبقون الصوم فاصابهم كبر أو عطاش أو شبه ذلك فعليهم لكل

يوم مد . وقال في مجمع البيان: وروى عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قال : وعلى الذين كانوا يطيقونه وذكر مثله ، فعلى هذا ففي الآية حذف ومثله كثير في القرآن . وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) في قول الله عز وجل (وعلى الذين) الآية قال الشيخ الكبير والذي يأخذه العطاش وفي صحيحة اخرى عن محمد بن مسلم قال : سمعت ابا جعفر (ع) يقول الشيخ الكبير والذي به العطاش لا حرج عليهما ان يفطرا ويتصدق كل واحد منهما في كل يوم بمد من طعام ولا قضاء عليهما فان لم يقدر فلا شيء عليهما ، ونحوه روى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) الا انه ذكر الصدقة بمدين . وروى ابن بابويه في كتاب الفقيه عن ابراهيم ابن ابي زياد الكرخي انه قال: قلت لابي عبد الله (ع) رجل شيخ لا يستطيع القيام الى الخلاء لضعفه ولا يمكنه الركوع والسجود ؟ فقال ليوم برأسه ايماء . الى ان قال : قلت له فالصيام ؟ قال : اذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه ، فان كان له مقدرة فصدقة مد من الطعام بدل عن كل يوم احب الى وان لم يكن له يسار ذلك فلا شيء عليه . وهذه الاخبار صريحة الدلالة على ان الصدقة بمد على القادر ، ومنها يعلم مرجع الضمير في الآية الكريمة وأن لا فرق بين من اطاق الصوم بمشقة لا يتحمل مثلها عادة وبين من لا يطيقه اصلا ، وهذا هو المشهور بين الاصحاب ، وقال في مجمع البيان : وعندما انه اذا كان قادراً فدان والا فمد واحد ، ولا اعرف هذا القول الا للشيخ في النهاية والتحذيق ولم تقف على ما يدل على هذا التفصيل والرواية المذكورة عن ابن مسلم مطلقة وحملها على الاستحباب جمعا لا بعد فيه كما يحمل ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم ؟ فقال : يصوم عنه بعض ولده . قلت فان لم يكن له ولد ؟ قال : فادنى قرابته . قلت : فان لم يكن له قرابة ؟

قال : يتصدق بمد في كل يوم فان لم يكن عنده شيء فلا شيء عليه ، فان صيام الولد والقراءة محمول على الاستحباب ، وقيل انما تجب الفدية على من اطاق الصوم بمشقة واما من لا يطيقه فتسقط عنه ، والى هذا القول ذهب المفيد والمرضى وسلاح وابن ادريس والعلامة في المختلف ونقله في المنتهى عن اكثر علمائنا واستدل له العلامة بمفهوم الآية وبالأصل . ولا يخفى ما في ذلك اما الاصل فيعدل عنه بالأدلة المذكورة ، واما المفهوم فهو هنا من قبيل مفهوم الوصف ، وعلى القول بحجتيه فقد عرفت احتمال ارجاع الضمير الى الاطعام ، أو على معنى من كان يطيقه كما عرفت . واحتمال كون الآية منسوخة بقوله : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) كما يقوله بعض العامة . وبالجملة دلالة هذا المفهوم غير مسلمة ، ولم نعتز لهذا التفصيل على دليل سوى ذلك كما اعترف به الشيخ في التهذيب ، والاخبار المذكورة وغيرها مطلقة في ثبوت الفدية فيجب العمل بها .

واعلم ان مقتضى الأدلة ان الشيخ والشيخة لا يجب القضاء عليهما مع التمكن وهو ظاهر الاكثر ، ويظهر من المحقق القول بوجوب القضاء واطلاق الأدلة يدفعه ، واما ذو العطاش فالظاهر انه كذلك لاطلاق الرواية بسقوطه ، وقيل يجب القضاء عند حصول البرء من ذلك الداء ، وقيل انه ان كان مرجوا لزوال يجب على صاحبه القضاء بعد البرء ولا كفارة اختاره العلامة في جملة من كتبه لانه مريض فلا يجب عليه الكفار مع القضاء كغيره وقيل ان كان غير مرجوا لزوال فلا يجب القضاء ولا الكفارة لو برىء على خلاف الغالب ذهب اليه سلاح وبعض المتأخرين ، واطلاق الدليل يدفع ذلك . وهل يجوز لذى العطاش التملى من الشراب وغيره أو يجب الاقتصار من الشراب على ما تندفع به الضرورة ؟ قال الاكثر بالاول لاطلاق الاخبار وقيل بالثاني لموثقة عمار عن ابي عبد الله (ع) في الرجل يهويه العطش حتى

يخاف على نفسه ؟ قال : يشرب بقدر ما يمسك ريقه ولا يشرب حتى يروى والظاهر ان مورد هذه الرواية غير ذى العطاش الذى هو الداء المعروف ، فلا يعارض الاخبار المطلقة الواردة فيه . واما الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن سواء كان خوفهما على انفسهما او على الولد - كما صرح به بعض الاصحاب - فعليهما القضاء بلا خلاف بين علماء الاسلام كما قاله فى المنتهى والمختلف ، واما الكفارة فالظاهر انها واجبة لصحيفة محمد بن مسلم قال : سمعت ابا جعفر (ع) يقول : الحامل المقرب والمرضعة القليلة اللبن لا حرج عليهما ان تفترا فى شهر رمضان لانهما لا تطيقان الصوم ، وعليهما ان تصدق كل واحدة منهما فى كل يوم تفتري فيه بمد من طعام وعليهما قضاء كل يوم افطرتا فيه تقضيانه . وقال بعض علمائنا - وهو مذهب الشافعى - انه اذا كان خوفهما على انفسهما فليهما القضاء دون الكفارة واطلاق الرواية يدفعه قوله : (ومن تطوع خيرا) بان اطعم اكثر من مسكين واحد او اطعام المسكين الواحد اكثر من قدر الكفاية أو بزيادة الايام (فهو) أى التطوع بذلك خير له واحسن (وان تصوموا خير لكم) أى صيامكم خير لكم لما فيه من المصالح الكثيرة والمزايا الخفية والظاهرة ، أو ان ثواب الصيام للصحيح القادر اكثر من ثواب القدية للعاجز (ان كنتم تعلمون) ما فيه من المصلحة أو الفضيلة ، أو ان كنتم من اهل العلم والتمييز ، فيكون فيه اشارة الى فضيلة الصوم ، وفضائله كثيرة على ما جاءت به الاخبار . ويحتمل ان المعنى ان الصيام لمن لا يطيقه الا بمجهود ومشقة من الضعيف وذو العطاش والحامل وقليلة اللبن خير من الافطار مع القدية ، وذلك لأن غايةما استفيد من الاخبار وكلام الاصحاب هو جواز الافطار لهم لا وجوبه ، واما المريض والمسافر فليس كذلك لما عرفت من دلالة ظاهر الآية والروايات على وجوبه وعصيان من صام فى تلك الحال .

نعم روى الشيخ عن عقبه بن خالد قال : سألت أبا عبد الله (ع) عن رجل صام وهو مريض ؟ قال : تم صومه ولا يعيد يجزيه ، وحمله على من تكلفه في حال لم يضر الصوم به ولم يكن بلغ الى حد وجوب الافطار فعلى هذا يمكن دخول هذا الفرد من المريض في جملة من يكون الصيام خيرا له . وهنا فائدتان :

(الاولى) الاصحاب اختلفوا فيمن استمر به المرض الى رمضان اخر فذهب الاكثر الى انه يصوم الحاضر ويسقط قضاء الاول لكن يتصدق عن كل يوم بمد من طعام ، وهو الاقوى لصحيفة زرارة عن ابي جعفر (ع) في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج وهو مريض فلا يصح حتى يدركه شهر رمضان آخر ؟ قال : يتصدق عن الاول يصوم الثاني ، وان كان صح فيما بينهما ولم يصمه حتى ادركه شهر رمضان اخر صامهما جميعا ويتصدق عن الاول . وحسنه محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) وابي عبد الله (ع) قال : سألتهما عن رجل مرض فلم يصم حتى ادركه شهر رمضان اخر ؟ قال : فقال ان كان قد برى ثم توانى قبل ان يدركه رمضان الآخر صام الذى ادركه وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه صيامه ، وان كان لم يزل مريضا حتى ادركه رمضان اخر صام الذى ادركه وتصدق عن الاول لكل يوم بمد على مسكين وليس عليه قضاء . ونحو الاول روى ابو الصباح الكنانى عن ابي عبد الله (ع) وعلي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر (ع) . قال في المعبر ومع ظهور هذه الاخبار اشتهاها وسلامتها من المعارض يجب العمل بها ، وحكى في المعبر والمتنبى عن ابي جعفر بن بابويه انه اوجب في هذه الصورة القضاء دون الصدقة ، وحكاها في المختلف عن غيره من الاصحاب ايضا ، واستدل له بمعوم الآية الشريفة ، وقواه في التحرير والمتنبى محتجا بأن هذه الاخبار الدالة على سقوط

القضاء مروية من طريق الأحاد ، فهي لا تعارض الآية وهو ضعيف لما قرر في الاصول من ثبوت جواز تخصيص عموم القرآن بها وتقييد مطلقه . ونقل الشهيد في الدروس عن ابن الجنيّد ان عليه القضاء والصدقة احتياطاً ، ويدل عليه ما رواه الشيخ عن سماعة قال : سألته عن رجل ادركه رمضان وعليه رمضان قبل ذلك لم يصمه ، فقال : يتصدق بدل كل يوم من رمضان الذي كان عليه بمد من طعام وليصم هذا الذي ادرك ، فاذا افطر فليصم رمضان الذي كان عليه ، فاني كنت مريضاً فمر على ثلاث رمضان لم اصح بينهن ثم ادركت رمضان فتصدقت بدل كل يوم بما مضى بمد من طعام ثم عافاني الله وصمتن . واجيب عن هذه الرواية : أو لا يضعف السندوثانياً بالحمل على الاستحباب جمعاً بين الأدلة . ويرشد اليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله (ع) قال : من افطر شيئاً من شهر رمضان في عذر ثم ادرك رمضان آخر وهو مريض فليتصدق بمد لكل يوم ، فأما انا فاني صمت وتصدقت .

(فروع) الاول على القول الاول لو صام ولم يكفر هل يكون مجزياً ام لا ؟ الظاهر انه لا يكون مجزياً والا لكان قولاً بالتخيير ، وهو خلاف ما صرحوا به وهو الذي يظهر من الاخبار المذكورة وصرح في التحرير بالاجزاء وهو ضعيف . الثاني الظاهر ان الصدقة بمد مطلقاً ، وهو الذي دلت عليه الروايات المذكورة ، وقال في النهاية مع التمكن مدان ومع عدمه مد ولم نقف على ما يدل عليه . الثالث الظاهر تعدى هذا الحكم اعني سقوط القضاء ولزوم الكفارة الى من فاته الصوم بغير المرض من الاعذار ثم حصل له المرض المستمر ، واليه ذهب جماعة منهم الشيخ في الخلاف . ويدل عليه صحيحة ابن سنان المذكورة بل واطلاق صحيحة زرارة ، وذهب جماعة الى عدمه تمسكاً بعموم ما دل على لزوم القضاء ، وجوابه انه قد خص بما ذكرنا

الرابع انه لو كان الفوات بالمرض والمنايع من القضاء غيره من الاعذار فالظاهر انه لا يتعدى اليه هذا الحكم . بل يتعين القضاء عملاً بمقتضى العموم وعدم ما يدل عليه بالخصوص ، ويحتمل القول بالتعدي وهو بعيد . الخامس هل تنكر الفدية بتكرار السنين قطع به في التذكرة ، وقيل لا تنكرر لاصالة البراءة وهو خيرة المنتهى وهو الاظهر . السادس حكم فوات بعض شهر رمضان حكم فوات الكل . السابع لا فرق بين فوات رمضان واحد أو أكثر فيصوم الحاضر ويتصدق عن ما فات عن كل يوم بمد ، وظاهر ابن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه القول بلزوم قضاء الثاني بعد الثالث والصدقة عن الاول وهو ضعيف . الثامن مستحق الصدقة المذكورة هو المساكين كما يظهر من الروايات المذكورة ، وقيل مستحق الزكاة .

(الفائدة الثانية) اذا ترك الصوم لمرض ثم برى فأخرا عازما على القضاء فعليه القضاء خاصة ، وان ترك تهاونا فعليه مع القضاء فدية كذا قال المحقق في المعتبر تبعا للشيخ في النهاية وكتابي الاخبار ، وبه قال الاكثر وظاهرهم أن المتهاون هو غير العازم على القضاء حيث جعلوه قسما للعازم استدلالا بحسنة ابن مسلم المذكورة حيث علق فيها الحكم على المتواني المشعر بأنه العلة في ذلك . وبرواية أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال : اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح أى عند الثاني فأنما عليه لكل يوم افطر فدية طعام وهو مد لكل مسكين . قال : وكذلك ايضا في كفارة اليمين وكفارة الظهار مدأمدأ ، وان صح فيما بين الرمضانين فأنما عليه ان يقضى الصيام وان تهاون به وقد صح فعليه الصدقة والصيام جميعا لكل يوم مد اذا فرغ من ذلك الرمضان ، ووجه الدلالة انه (ع) افرد المتهاون الصحيح بالحكمين ، وجعله قسما للصحيح مع حصر الواجب عليه بالقضاء ، فينبغي ان يراد بالمتهاون غير العازم على القضاء لانه اليق بالعقوبة حيث اخر الواجب لا الى بدل . ويدل عليه ايضا مع

الاصل اطلاق الآية ، فانها انما تضمنت القضاء خاصة كما قاله في الصحاح ، وذلك لا يستلزم عدم العزم ، فتعليق الحكم عليه لا يدل على ما ذكره من التفصيل . واما رواية ابي بصير فلا دلالة فيها ايضا ، وذلك لأن قوله (ع) « اذا مرض الى رمضان ثم صح ، أى عند رمضان الثاني فيجب عليه صومه وقوله « فانما عليه ، الخ أى من رمضان الاول الذى تركه بسبب المرض . قوله « وان صح فيما بين الرمضاتين ، أى ان صح فيما بينهما ولم يصم حتى دخل الثاني « فانما عليه ان يقضى الصيام ، أى يأتى بصيام رمضان الثاني . وقوله « فان تهاون ، وفى بعض النسخ بالواو فهى هنا بمعنى الفاء ، والغرض من هذا الكلام الاشارة الى انه ان كان تركه لقضاء الاول فى هذه الحال تهاوناً اى لا لعذر فعليه القضاء والفدية جميعا بعد فراغه من صيام الثاني . ويدل بمفهومه على انه اذا كان الترك لعذر كالسفر والحض ونحوهما فليس عليه الامر ان جميعا بل انما عليه احدهما خاصة وهو الفدية لدلالة الاخبار السابقة على ذلك ، ويظهر من هذا أنه لا دلالة لها على ان المتهاون غير العازم على القضاء كما قالوه ، بل المراد منه تركه لا لعذر وان من تركه لا لعذر كان عليه الامران ومن تركه لعذر كان عليه الفدية خاصة ، واليه ذهب جماعة منهم الصدوقان والمحقق فى المعبر والشهيد ان ، ولزوم الامرين على غير العازم هو المشهور بين الاصحاب وخالف فى ذلك ابن ادریس واوجب القضاء خاصة استدلالاً لا لاطلاق الآية واعتقاداً على ان اخبار الاحاد ليست بحجة وانها لا يقيد بها اطلاق القرآن وهو ضعيف .

(فرع) هل يختص هذا الحكم بما اذا كان القوات بالمرض ام يتعدى الى القوات بغيره من الاعذار كالسفر ؟ ظاهر الروايات الاول وهو الذى ذكره الاكثر ، وفصل فى المختلف لحكم بالتعدى فيما اذا كان تأخير القضاء توانيا والاكتفاء بالقضاء اذا كان التأخير بغير توان ، واستدل على الثاني

بعموم ما دل على وجوب القضاء السالم من المعارض ، وعلى الاول بأن الكفارة وجبت في اعظم الاعذار وهو المرض ففي الادون اولى . قال : وليس ذلك من باب القياس في شيء كما توهمه بعضهم بل هو من دلالة التفتيه واستوجبه بعض المتأخرين وفيه تأمل . ولا يلحق استمرار السفر الى رمضان آخر باستمرار المرض في سقوط القضاء ، لعموم ما دل على لزوم القضاء مطلقا خرج عنه استمرار المرض بدليل ، ولأنه لا يلزم منه اسقاط القضاء في اعظم الاعذار وهو المرض اسقاطه في الادون .

* * *

* (الثالثة) في السورة المذكورة [آية ١٨٥] (شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون) ذكر سبحانه هذه الآية عقب ما مر تأكيذا لوجوب الصوم في هذا الشهر وتحريضا عليه ، حيث بين شرافته بنزول القرآن فيه ، وبين انه يسره عليكم وان في ذلك تكبير لله تعالى وتعظيمه وشكر نعمه الوافرة ولهذا كثرت فيه مواهب الله وعتقاؤه من النار كما دلت عليه الاخبار الكثيرة ، ويفهم تعظيم هذا الشهر ايضا من اضافته اليه سبحانه لأن رمضان اسم من اسماء الله تعالى فعناه شهر الله كما يدل عليه ما رواه في الكافي في الصحيح عن هشام بن سالم عن سعد عن ابي جعفر (ع) قال : كنا عنده ثمانية رجال فذكرنا عنده رمضان فقال : لا تقولوا هذا رمضان ولا ذهب رمضان ولا جاء رمضان فان رمضان اسم من اسماء الله عز وجل لا يجيء ولا يذهب وانما يجيء ويذهب الزائل ، ولكن قولوا شهر رمضان فان الشهر مضاف الى الاسم والاسم اسم الله عز ذكره ، وهو الشهر الذي أنزل فيه القرآن جعله مثلاً

ووعيدا . وعن غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله (ع) قال : قال امير المؤمنين (ع) لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان ، فعلى هذا يكون مجموع المضاف والمضاف اليه علما ، ومنعه من الصرف للعلية والالف والنون ، وقيل ان العلم هو رمضان أى علم للشهر كرجب وشعبان وازافة الشهر اليه من قبيل اضافة العام الى الخاص كيوم الجمعة . ويؤيده ما روى فى بعض الاخبار من وقوعه مجرداً عن الاضافة ، كقوله (ص) من صام رمضان إيمانا واحتسابا - الحديث . وقوله : من ادرك رمضان ولم يغفر له - الحديث ونحو ذلك ، والاعلام محفوفة لا يتصرف فيها . ويحاج عن النهى الوارد فى الاول بالحمل على الكراهة ، وربما قيل ان رمضان علم والمجموع ايضا علم فله حيثنذ علما ، وعلى هذا لا يحتاج الى ارتكاب حذف المضاف فيما وقع مجرداً ويكون النهى عن استعماله مجرداً للكراهة من حيث الاشتراك فى الاسم كما ورد النهى عن الكساية بأبى عيسى ، أو ان ذلك النهى بالنسبة الى ان لم يعرف واما العارف فلا يكره له استعماله مجرداً ، وبذلك يدفع التنافى .

واختلفوا فى اشتقاقه فمن الخليل انه من الرمش بتسكين الميم وهو مطر يأتى فى وقت الخريف يطهر وجه الارض من الغبار ، سمي الشهر بذلك لانه يطهر الابدان من الاوقار والاوزار ، وقيل من الرمش بمعنى شدة الحر من وقع الشمس ، وقال الزمخشري فى الكشاف رمضان مصدر رمض اذا احترق من الرضاء سمي بذلك اما لارتماضهم فيه من حر الجوع أو لان الذنوب ترمض فيه أى تحترق ، وقيل انما سمي بذلك لان الجاهلية كانوا يرمضون اسلحتهم فيه ليقتضوا منها أو طارهم فى شوال قبل دخول الاشهر الحرم ، وقيل انهم لما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة التي وقعت فيها فوافق هذا الشهر ايام رمض الحر فسميت بذلك ، وقال ابن

السكيت انه مأخوذ من رمضته ارمضه اذا جعلته بين حجرين الملسين ودققته وذلك لان الصائم يجعل طبيعته بين جحرى الجوع والعطش لتلين الحواس للنفس كي لا تعارضها في مقتضاها ، وهذه الاقوال مبنيّة على وجود الصوم في هذا الشهر وقت التسمية كما مر ان الصوم عبادة قديمة ، وهو مرفوع خبر مبتدأ مخنوف دل عليه قوله تعالى فيما سبق (اياماً معدودات) أى هي شهر رمضان ، أو على البدلية عن الصيام على حذف المضاف أى كتب عليكم صيام شهر رمضان . ويجوز كونه مبتدأ خبره الذى انزل ، أو الموصول صفته والخبر فن شهد ، ويكون صحة دخول الفاء فيه لتضمنه معنى الشرط . والآية دالة على نزول القرآن فيه ويدل عليه الاخبار الكثيرة كالخبر المذكور . وما رواه في الكافي والشيخ في التهذيب ايضاً في الحسن عن عمر والشامي عن ابي عبد الله (ع) قال : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فى كتاب الله يوم خلق السموات والارض) فقرة الشهور شهر الله شهر رمضان وقلب شهر رمضان ليلة القدر ، ونزل القرآن فى اول ليلة من شهر رمضان فاستقبل الشهر بالقرآن .

فان قيل : قد ثبت نزول كثير من آيات القرآن فى غير شهر رمضان بل اكثره كاهو بين فى كتب التفسير وغيرها ، ويمكن ان يحاج بان المراد ابتداء نزوله فيه ، والاظهر ان المراد نزوله كله فيه لكن الى البيت المعمور ثم نزل فى ظرف مدة الى الدنيا كما يدل عليه ما رواه فى الكافي عن حفص ابن غياث عن ابي عبد الله (ع) قال : سألته عن قول الله عز وجل (شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن) وانما انزل بين عشرين سنة بين اول واخره فقال ابو عبد الله (ع) نزل القرآن جملة واحدة فى شهر رمضان الى البيت المعمور ثم نزل فى عشرين سنة ، ثم قال النبي (ص) نزل صحف ابراهيم (ع) فى اول ليلة من شهر رمضان وانزلت التوراة لست مضين من شهر رمضان

وانزل الانجيل لثلاث عشر ليلة خلت من شهر رمضان وانزل الزبور لثمان عشر خلون من شهر رمضان وانزل الفرقان في ثلاث وعشرين من شهر رمضان ونحوه رواه ابن بابويه في الامالي والطبرسي في تفسيره عن العياشي ، وروى الشيخ في التهذيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) قال : نزلت التوراة في سب مضي من شهر رمضان ونزل الانجيل في اثني عشرة والزبور في ثمان عشرة والفرقان في ليلة القدر ، وفي بعض نسخ القرآن بدل الفرقان ويمكن الجمع بين ما دل على نزوله في اول ليلة وبين هذه الاخبار بأن يحمل على الاول على نزوله على رسول الله (ص) وهذه على نزوله الى البيت المعمور أو السماء الدنيا كما هو في بعض الاخبار ، أو يقال ابتداء نزوله في اول ليلة منه وتامه في ليلة القدر .

قوله تعالى : (هدى وبينات) جمعه باعتبار الآيات ، أى آيات واضحات بما يهدى الى الحق والى الطريق المستقيم ويفرق بين الحق والباطل ، ففي ذكر البينات بعد الهدى اشارة الى انواع متعددة من الهدايات الى امور شتى وهما منصوبان على التعليل او حالان من القرآن . وقد روى في الكافي وفي كتاب معاني الاخبار عن ابي عبد الله (ع) وقد سئل عن القرآن والفرقان انهما شيء واحد ام شيان؟ فقال : القرآن جملة الكتاب والفرقان المحكم الواجب العمل به .

قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر) الخ الظاهر ان شهد بمعنى حضر فيه كلا أو بعضا كما يرشد اليه المقابلة بقوله (ومن كان) الخ ، فنصب الشهر حيثنذ على انه مفعول فيه ، وكذا ضمير يصمه أى يصم فيه لخذف الجار ووصل بالفعل ، ويحتمل انه مفعول به أى فليصم ما حضر فيه . وربما يدل على ذلك ما رواه الشيخ عن عبيد بن زرارة قال : قلت لابي عبد الله (ع)

قول الله عز وجل (من شهد منكم الشهر فليصمه) قال : ما اينها من
شهد فليصمه ومن سافر فلا يصمه ، اذ الظاهر انه قصد بيان جزء الآية .
وقيل نصب الشهر على انه مفعول به ويكون ذكر المريض والمسافر من قيل
المستثنى من عموم من شهد ، ولعل في ذلك دلالة على اعتبار قيد الصحة في
وجوبه على من شهد ، وقد مر بيان دلالة الآية على عدم جوازه من المريض
والمسافر وتكريره للتأكيد أو لبيان انه تعالى لما اشار الى شرافة هذا الشهر
وعظمته ألزم عباده صومه على كل حال لينالوا ما اعداه للصائمين ، فجعل
القضاء لها في الايام الاخر التي لا مشقة فيها ولا عسر رافة منه تعالى ورحمة
أو يكون التكرار للاشارة الى ما رتب على ذلك من قوله ولتكلوا العدة الخ .
واعلم ان المشهور بين الاصحاب جواز السفر المباح في شهر رمضان
على كراهة الى ان يمضى منه ثلاثة وعشرون فتزول . ويدل عليه روايات
كثيرة كصحيفة العلا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال : سئل عن
الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم وقد مضى منه ايام ؟ فقال
لا بأس بأن يسافر ويفطر ولا يصوم . وصحيفة عمار بن مروان عن
الصادق عليه السلام قال : من سافر قصر وافطر ، ونحو ذلك من الاخبار
المستفيضة . ونقل عن ابي الصلاح انه منع المختار من ذلك ، وهو الظاهر
من المفيد في المقنعة ، وقد يستدل به بظاهر هذه الآية وبما دواه الشيخ عن
علي بن اسباط عن رجل عن عبد الله (ع) قال : اذا دخل شهر رمضان فله
فيه شرط قال الله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فليس للرجل اذا
دخل شهر رمضان ان يخرج الا في حج أو عمرة أو مال يخاف هلاكه ،
وليس له ان يخرج في اتلاف مال اخيه فاذا مضت ليلة ثلاث وعشرين
فليخرج حيث شاء . ونحوها رواية ابي بصير عن الصادق (ع) وما رواه
العباسي في تفسيره عن الصباح بن سيابة عنه (ع) .

والجواب عن الآية بالمنع من دلالتها على ذلك لما عرفت من ان المعنى من حضر فليصم ما دام حاضراً لا انه لا يجوز له السفر والافطار ، واما الروايات فضميمة السند مع امكان حملها على الكراهة جمعا . ويرشد اليه صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : سألت عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحاً ثم يبدو له بعد ما يدخل رمضان ان يسافر ؟ فسكت فسألته غير مرة فقال : يقيم افضل الا ان يكون له حاجة لا بد منها او يتخوف على ماله .

قوله (ولتكلوا العدة) الخ يجوز عطفه على اليسر اي يريد بكم اليسر في اسقاطه عنكم في تلك الحال ويريد اكمال عدة ما افطرتموه في حال المقدرة ويجوز ان يكون العطف على علة مقدرة مثل يسهل عليكم أو لتعلموا ما تعملون او المعنى شرع لكم ما ذكره بين لتكلوا العدة وتعظموا الله في امثال ما امركم ولعلكم تدخلون بذلك في جملة الشاكرين ولتكبروا الله في هذا الشهر بالثناء عليه والحمد له على هدايته لكم وارشاده الى ما يوصلكم الى شكره والقيام بواجب نعمه عليكم . روى البرقي في المحاسن عن بعض اصحابنا رفعه في قول الله عز وجل (ولتكبروا الله على ما هديكم) قال : التكبير التعظيم لله والهداية الولاية . وفي خبر آخر (ولعلكم تشكرون) قال : الشكر المعرفة ويمكن ان يكون المراد التكبير المسنون في الفطر الذي هو بعد اربع صلوات كما قاله الاصحاب ، ويدل عليه ما رواه في الكافي عن سعيد النقاش قال : قال ابو عبد الله (ع) اما ان في الفطر تكبيراً ولكنه مسنون . قال : قلت واين هو ؟ قال : في ليلة الفطر في المغرب وعشاء الآخرة وفي صلاة الفجر وفي صلاة العيد . قال : قلت كيف اقول ؟ قال : تقول : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله الحمد لله اكبر على ما هداك ، وهو قول الله تعالى (ولتكلوا العدة) يعني الصيام (ولتكبروا الله على ما هداكم)

وروى في الفقيه عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) انه انما جعل يوم
 الفطر العيد . . . الى ان قال : وانما جعل التكبير فيها اكثر منه في غيرها
 من الصلوات لان التكبير انما هو التعظيم لله وتمجيد على ما هدى وعافى كما قال
 عز وجل : (ولتكبروا لله على ما هداكم ولعلكم تشكرون) الحديث . وقد
 استدل بعضهم بقوله (ولتكملوا العدة) على ان شهر رمضان لا ينقص
 ابداً ، وذلك لان عدة شهر رمضان محصورة يجب صيامها على الكمال ولا
 يدخلها نقص ولا اختلال . وقد يستدل له بما رواه الشيخ عن يعقوب بن
 شعيب قال : قلت لابي عبد الله (ع) ان الناس يقولون ان رسول الله (ص)
 صام تسعة وعشرين يوماً اكثر مما صام ثلاثين . فقال : كذبوا ما صام
 رسول الله الا تاماً وذلك قوله تعالى (ولتكملوا العدة) ف شهر رمضان ثلاثون
 يوماً وشهر شوال تسعة وعشرون يوماً ، وساق الحديث الى ان قال : ثم
 الشهور على مثل ذلك ف شهر تام وشهر ناقص وشعبان لا يتم ابداً . وهذا
 الحديث ايضا رواه ابن بابويه في كتابه بهذا السند . وما راه في الكافي عن
 محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (ع) قال الله تبارك وتعالى
 خلق الدنيا في ستة ايام ثم اختار لها عن ايام السنة والسنة ثلاثمائة واربعة
 وخمسون يوماً لا يتم شعبان ابداً ورمضان لا ينقص والله ابداً ولا يكون
 فريضة ناقصة ، ان الله عز وجل يقول (ولتكملوا العدة) وشوال تسعة
 وعشرون يوماً - الحديث . وفي تفسير العياشي عن ابن ابي عمير عن رجل
 عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له جعلت فداك ما نتحدث به عندنا ان
 النبي (ص) صام تسعة وعشرين يوماً اكثر مما صام ثلاثين احق هذا ؟ قال :
 ما خلق الله من هذا حرفاً ما صامه النبي (ص) الا ثلاثين لان الله يقول
 (ولتكملوا العدة) وكان رسول الله ينقصه . ونحو ذلك مما روى في هذا
 المعنى ، ونسب في الدروس هذا القول الى ابن ابي عمير والمرضى الى شاذان

من علمائنا ، وهو العمل بالعدد على ما فسر به المحقق في المعتبر ، ونسب القول بذلك الى الحشوية قالوا شهور السنة قسمان ثلاثون يوماً وتسعة وعشرون يوماً فشهر رمضان لا ينقص ابداً وشعبان لا يتم ابداً ، وقد ينسب القول بذلك الى المفيد في بعض كتبه مع انه نقل عنه بعض المحققين من علمائنا انه الف رسالة في ذلك وذكر فيها ان القول بأن شهر رمضان لا ينقص ابداً قول جماعة من العامة والغلاة ، وابن بابويه بعد نقله لرواية يعقوب ونحوها بالغ في العمل بمقتضاها حتى قال : من خالف هذه الاخبار وذهب الى الاخبار الموافقة للعامة في ضدها اتقى كما يتقى العامة ولا يكلم الا بالتحقيق كاتماً من كان الا ان يكون مسترشداً فيرشد ويبين له فان البدعة انما تهاك وتبطل بترك ذكرها ولا قوة الا بالله - انتهى . وبضده قال الشيخ في تهذيب فانه بعد نقله للاخبار الكثيرة المعتبرة الدالة على ان شهر رمضان يدخله ما يدخل الشهور من النقصان وان المناط في العمل هو الاهلة ذكر هذه الاخبار وبالغ في ردها وتوجيهها بما لا مزيد عليه ، وتبعه على ذلك من تأخر عنه وهو الذي يشهد به الوجدان بل ظاهر القرآن ، واما الآية المذكورة فليس فيها دلالة على ذلك بل لا يبعد ظهور دلالتها على المشهور لأن المعنى تكلموا عدة الشهر تاماً كان او ناقصاً .

* * *

* (الرابعة) في السورة المذكورة [آية ١٨٦] (واذا سئلك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون) ذكرت هذه الآية في هذا المقام تبعاً للقرآن ولتضمنها الدعاء واجابته ، وقد ورد في الخبر ان الدعاء من الصائم لا يحجب فكأن الدعاء صار من الامور اللازمة للصائم ومن وظائفه ، سيما شهر رمضان الذي تفتح فيه ابواب الجنان وتصعد فيه الشياطين ، وقد ورد فيه من الادعية والاذكار

شئ. كثير كما ذكره الاصحاب في كتب تخصه ، وروى انه سأل سائل رسول الله (ص) فقال : قريب ربنا فتناجيه ام بعيد فتناديه فنزلت الآية ، وقيل ان يهود المدينة قالوا : يا محمد كيف يسمع ربنا دعاءنا وانت تزعم ان بيننا وبين السماء مسير خمسمائة عام وان غلظ كل سماء مثل ذلك ؟ فنزلت . وقيل وجه ذكرها هنا انه لما امرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة وحثهم على القيام بوظائف التكبير والشكر عقبه بهذه الآية فقال اني قريب أى بالعلم والقدرة وايصال المطالب وقضاء المآرب لمن يقصده بذلك فهو من باب التمثيل بحال من قرب مكانه منهم (اجيب دعوة الداع اذا دعان) هو تقرير للقرب ووعد بالاجابة بل فيه حث على الدعاء وتكراره في جميع الاحوال . وفي قوله : (وليؤمنوا بي) حث على التصديق بذلك ليحصل لهم الرشاد الى الحق واسارة الى انه لا يجوز ان يأمنوا مكر الله بسبب الاهمال ولا يقتطوا من رحمة الله بسبب التأخير ، فالعالم المصدق بالله يعرف انه لا خلف في وعده تعالى ، وانما يقع التأخير وعدم المسارعة الى الانجاز لاسباب ومصالح للعبد كما ورد بذلك الاخبار عن اهل البيت عليهم السلام ، نحو ما رواه في الكافي في الصحيح عن البرزني قال : قلت لابي الحسن (ع) جعلت فداك اني قد سألت حاجة منذ كذا وكذا سنة وقد دخل قلبي من ابطائها شئ . فقال : يا احمد اياك والشيطان ان يكون له عليك سبيل حتى يقنطك ان ابا جعفر (ع) كان يقول ان المؤمن يسأل الله عز وجل حاجة فيؤخر عنه تعجيل اجابتها حباً لصوته واستماع نحيبه . ثم قال : وما اخر الله عز وجل عن المؤمنين ما يطلبون من هذه الدنيا خير لهم مما يعمل فيها ان ابا جعفر كان يقول : ينبغي للمؤمن ان يكون دعاؤه في الرخاء نحواً من دعائه في الشدة ليس اذا أعطى فتر فلا تملوا الدعاء فانه من الله عز وجل بمكان ، الى ان قال : ان صاحب النعمة في الدنيا اذا سأل فاعطى طلب غير الذي يسأل وصغرت النعمة في عينه فلا يشبع من

شيء وإذا كثرت النعمة كان المسلم من ذلك على خطر للحقوق التي تجب عليه وما يخاف من الفتنة فيها ، اخبرني عنك لو اني قلت لك قللا اكننت تتق به مني ؟ فقلت له : جعلت فداك اذا لم اثق بقولك فبمن اثق وانت حجة الله على خلقه . فقال : فكن بالله اوثق فانك على موعد من الله أليس الله عز وجل يقول : (وإذا سئلك عبادي عني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعاني) وقال : (لا تقنطوا من رحمة الله) وقال : (والله يعدكم مغفرة منه وفضلا) فكن بالله اوثق منك بغيره ولا تجعلوا في انفسكم الا خيراً فانه مغفور لكم . وعن ابي بصير قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : ان المؤمن يدعو ويؤخر اجابته الى يوم الجمعة . وعن اسحق بن عمار قال : قلت لابي عبد الله (ع) يستجاب للرجل الدعاء ثم يؤخر ؟ قال نعم عشرين سنة . وفي صحيحة هشام عن ابي عبد الله (ع) قال : كان بين قول الله عز وجل (قد اجيب دعوتكما) وبين اخذ فرعون اربعين عاما وفي رواية اخرى عن اسحق عن ابي عبد الله (ع) قال : ان المؤمن ليدعو الله في حاجته فيقول الله عز وجل اخروا اجابته شوقا الى صوته ودعائه ، فاذا كان يوم القيامة قال الله عز وجل : عبدى دعوتى فأخرت اجابتك وثوابك كذا وكذا ودعوتى في كذا وكذا فأخرت اجابتك فتوابك كذا وكذا . قال : فيتمنى المؤمن انه لم يستجب له دعوة في الدنيا بما يرى من حسن الثواب . وفي بعض الاخبار ان غير المؤمن قد يجعل اجابته كراهة ان يسمع صوته ونداءه .

وبالجملة يجب ان يعتقد ان الدعاء في طلب الامور المباحة لا يحجب بمقتضى وعده الذي لاخلف فيه لكن قد تؤخر الاجابة لمصالح شتى كانت ضمنته الاخبار المذكورة وغيرها ، وقد يجب اذا لم يكن بالأداب والكيفيات الواردة كما روى في حسنة هشام عن ابي عبد الله (ع) قال : لا يزال الدعاء

محبوباً حتى تصلى على محمد وآل محمد . وفي الصحيح عن الحرث بن المغيرة قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول اياكم اذا أراد احكم ان يسأل من ربه شيئاً من حوائج الدنيا والاخرة حتى يبدأ بالتناء على الله عز وجل والمدح له والصلاة على النبي واله عليهم السلام ثم يسأل حوائجه . وفي رواية اخرى انما هي المدح ثم التناء ثم الاقرار بالذنب ثم المسألة .

وبالجملة للدعاء آداب وكيفيات واوقات وامكنة كما هو مذكور في كتب الادعية ، واذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره اهل التفسير من السؤال المشهور من انه قد يدعو الداعي ولم تحصل الاجابة .

* * *

* الخامسة في السورة المذكورة [آية ١٨٧] (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم هن لباس لكم واتم لباس لهن علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالان باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن واتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله اياته للناس لعلهم يتقون : القراءة المشهورة الصحيحة احل بالبناء للمجهول ورفع الرفث وقرىء شاذاً بالبناء للفاعل ونصب الرفث، والمراد هنا به الجماع، وقيل هو الفحش من مقول عند الجماع والصحيح الاول، وعداه بالى لتضمنه معنى الافضاء، وتسمية كل منهما بالباس على التشبيه لان كلاهما يوارى عورة صاحبه ويستترها بكسر الشهوة والميل الى ابدائها الى الغير ، وقيل لان كل واحد منهما يشتمل على صاحبه اشتمال اللباس . والجملة مستأنفة لبيان سبب الاباحة وذلك لان الصبر عنها صعب شاق حيث كن بمنزلة اللباس الذي يهون صاحبه ولا يستغنى عنه .

واما سبب النزول فقد روى في التهذيب والكافي في الصحيح عن ابي

بصير عن احدهما عليهما السلام في قول الله عز وجل (احل لكم ليلة الصيام)
الآية فقال : نزلت في خوات بن جبير الانصارى وكان مع النبي (ص) في
الخنديق وهو صائم فأمسى على تلك الحال وكانوا قبل ان تنزل هذه الآية اذا
نام احدهم حرم عليه الطعام والشراب فجاء خوات الى اهله -ين امسى فقال
لهم : هل عندكم طعام ؟ فقالوا : لا تتم حتى نصلح لك طعاماً ، فاتكى فنام
فقالوا له : قد فعلت ؟ قال : نعم فبات على تلك الحال ، فأصبح ثم غدا
الى الخندق فجعل يغشى عليه فر به رسول الله (ص) فلما رأى الذي به اخبره
كيف كان امره فانزل الله فيه الآية . وفي تفسير علي بن ابراهيم عن ابيه
رفعه قال : قال الصادق (ع) كان النكاح والاكل حرمين في شهر رمضان
بالليل بعد التوم يعنى كل من صلى العشاء ونام ولم يفطر ثم اتبه حرم عليه
الافطار وكان النكاح حراماً بالليل والنهار في شهر رمضان ، وكان رجل من
اصحاب النبي (ص) يقال له خوات بن جبير اخو عبد الله بن جبير الذي
وكله رسول الله (ص) بهم الشعب في يوم احد في خمسين من الرماة ففارقته
اصحابه وبقى في اثني عشر رجلاً فقتل على باب الشعب ، وكان اخوه هذا شيخاً
كبيراً ضعيفاً وكان صائماً فاطبأت عليه امرأته فنام قبل ان يفطر فلما اتبه
قال لأهله : قد حرم على الاكل في هذه الليلة ، فلما اصبح حضر حفر
الخنديق فاغشى عليه فرآه رسول الله (ص) فرق له . وروى ابن القصة
مع قيس بن صرمة كان يعمل في ارض له فلما اصبح لاقى جهداً فأخبر
رسول الله (ص) وكان شبان من المسلمين ينكحون ليلاً لغلبة شهوتهم . وذكر
في الكشاف والبيضاوى انه كان في اول فرض الصوم اذا أمسى الرجل حل
له الاكل والشرب والجماع الى ان يصلى العشاء الآخرة أو يرقد ، فاذا صلاها
أو رقد ولم يفطر حرم عليه ذلك الى القابلة ثم ان عمر واقع اهله بعد صلاة
العشاء الآخرة فلما اغتسل لام نفسه فأتى النبي (ص) واعتذر اليه من نفسه

واخبره بما فعل فقال (ص) ما كنت جديراً بذلك يا عمر ، فقام رجال فاعترفوا بما كانوا صنعوا بعد العشاء فنزلت . ولا يخفى ان من اتصف بمثل ذلك فاسق ظالم لا يصلح للامامة كما مر في قوله تعالى (واذا بتلى ابراهيم ربه) الآية .

قوله : (تختانون انفسكم) أى تظلمونها وتعرضونها للمقاب وتقصونها حظها من الثواب بسبب كثرة الميل والشهوة ، والاختيان ابلغ من الخيانة كالاكتساب والكسب ، وحيث كان ذلك من الامور الشاقة عليكم وفي عليه تعالى صدور المخالفة فيه والمصيان غالباً فبلطفه ورحمته تاب عليكم وقبل منكم التوبة عما صدر منكم وعفا عنكم ولم يؤاخذكم بذلك وخفف عنكم هذا التكليف ورفع عنكم ، فالآن باشروهن بالجماع واطلبوا ما كتب لكم واباحه من الازواج والارزاق ونحو ذلك مما لم ينهكم عنه ، او المعنى اقصوا بذلك طلب الولد فانه الامم في نظر الشارع كما روى عنه (ص) تزوجوا وتناكروا فاني اباي بكم الامم ولو بالسقط .

وهنا فوائد : (الاولى) الآية دلت على قبول التوبة سمعاً وعلى جواز نسخ السنة بالكتاب ، وقد حقق ذلك في موضعه .

(الثانية) قد ذكر الاصحاب استحباب الجماع في اول ليلة من شهر رمضان لتكسر شهوة الجماع نهراً مع قولهم في كراهته في اول كل شهر بما عداه وربما استدل على ذلك بكون التعليل في الآية للتنب ، والظاهر انه لرفع التحريم فقط واستفادة الاستحباب في اوله من دليل اخر .

(الثالثة) المراد بيلة الصيام كل ليلة يصبح فيها صائماً ، وظاهر اللفظ انه يباح ذلك في جميع آناء الليل الى الفجر ، وقد يستدل له ايضا بقوله (حتى يتبين لكم الخيط) الخ بناء على ان القيد لجميع ما تقدمه من اجل كما ذكره بعض اهل الاصول ، والقول بالاباحة في جميع الليل هو

المنقول عن ابن بابويه . وقد يستدل له ايضا بصحيفة حبيب الخثعمي عن ابي عبد الله (ع) قال : كان رسول الله (ص) يصلي صلاة الليل في شهر رمضان ثم ينجب ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر ، ومقتضاها جواز الجماع الى الفجر ، ومذهب اكثر الاصحاب أنه لا يجوز تعمد البقاء على الجنابة الى الفجر وأنه يجب المبادرة إلى الغسل إذا بقي لطلوع الفجر بمقدار ما يغتسل وأنه يجب الكف عن الجماع اذا لم يبق من الليل مقدار يسع الجماع والغسل وأنه لو خالف وتعمد البقاء فسد صومه ووجب عليه القضاء والكفارة . واستدلوا على ذلك بروايات متعددة معتبرة الاسناد فهي المقيدة لاطلاق الآية ، والرواية المذكورة يمكن حملها على التقية لما نقل انه مذهب جمهور العامة ، ولما روى في بعض الاخبار أنه (ع) اسند ذلك الى عائشة ، ويمكن الحمل ايضا على الفجر الاول او على الانكار .

(الرابعة) قوله (الخيط الابيض) الخ الخيط الابيض هو الفجر الثاني المعترض في الافق كالخيط الممدود ، والخيط الاسود هو ما يمتد معه من ظلمة آخر الليل ، شبههما بخيطين ابيض واسود وليس ذلك من باب الاستعارة لان من شروطها ان يجعل المستعار منه نسيا منسيا ، وروى بعض المفسرين عن سهل الساعدي انها نزلت ولم يكن فيها من الفجر ، وكان رجال اذا صاموا يشدون في ارجلهم خيوطا بيضا وسودا فلم يزالوا يأكلون ويشربون حتى تبيننا لهم ثم نزل البيان بقوله من الفجر ، ولم ار في كتب اصحابنا ما يدل على صحة هذا النقل . وروى في التهذيب والكافي في الصحيح على الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : سألت عن الخيط الابيض من الخيط الاسود ؟ فقال يياض النهار من سواد الليل . قال : وكان بلال يؤذن للنبي (ص) وابن مكتوم وكان اعمى يؤذن بليل ويؤذن بلال حين يطلع الفجر فقال النبي (ص) اذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب فقد اصبحتم . وفي الصحيح

عن أبي بصير قال : سألت أبا عبد الله (ع) فقلت : متى يحرم الطعام على الصائم وتحل صلاة الفجر ؟ فقال لي : إذا اعترض الفجر وكان القبطية فثم يحرم الطعام وتحل الصلاة صلاة الفجر . وفي حسنة على بن عطية عن أبي عبد الله (ع) قال : الفجر هو الذي إذا رأيته معترضا كأنه يياض نهر سوداء (الخامسة) قد يستدل بهذه الآية على جواز إيقاع نية الصوم نهائياً ببيان أنه تعالى أباح الأكل إلى الفجر فيكون ابتداء الصوم بعده ، وليس هو مجرد الإمساك بل هو مع مصاحبة النية فيكون محلها بعده أيضاً . ويدل عليه أيضاً قوله (ص) في الرواية المذكورة : إذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام فإنه كان يؤذن حين يطلع الفجر ووجه الدلالة واضح ، ويؤيده أن وقت التكليف بالصوم هو النهار ، والنية عبارة عن القصد إلى الامتثال بالفعل المأمور به في ذلك الوقت ، وهذا هو الظاهر من ابن الجنيث حيث نقل عنه جواز تجديد النية في الفرض وغيره إلى بعد الزوال مع الذكر والنسيان وعن المرتضى أنه أطلق وقت النية في الصيام الواجب من قبل طلوع الفجر إلى قبل زوال الشمس ، والذي صرح به الأكثر أنه يجب مقارنتها لأول جزء من الصوم أي وقوعها في آخر جزء من الليل وتبديتها في الليل مع الاستمرار لئلا يخلو جزء من الصوم عن النية لأن الصوم عبادة واحدة لا يتبعض وفيه نظر لجواز كون النية في الفعل المستغرق للزمان بعد تحققه كالوقوف بعرفة كما صرح به في الدروس ، وليس في الأخبار ما هو صريح الدلالة على لزوم المقارنة مع غيره في مثله ، والتكليف بها قبله من باب ما لا يتم الواجب إلا به فيه تأمل مع أنهم قالوا أن من نوى السفر من الليل ثم أصبح ولم يقض له الخروج فإن صومه ذلك صحيح قطعاً مع مضي شطر منه بلا نية وكذا المسافر إذا قدم قبل الزوال والمريض إذا برى قبله ولم يتناول شيئاً كما دلت عليه الأخبار ، وتخصيص هذا بالمعذور فيه تأمل . وهذا كله في الصوم المعين

وقت واما غيره كقضاء شهر رمضان فيجوز الى الزوال قطعاً وكذا الناسي ونقل عن ابن الجنيّد جواز تجديدها بعد الزوال . ويدل عليه صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا الحسن (ع) عن الرجل يصبح ولم يأكل ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان أنه ان يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة النهار ؟ قال : نعم له ان يصومه ويعتد به من شهر رمضان . ومرسلة البرزطي عن ذكره عن ابي عبد الله (ع) قال : قلت له الرجل يكون عليه القضاء من شهر رمضان ويصبح فلا يأكل الى العصر ايجوز له ان يجعله قضاء من شهر رمضان ؟ قال : نعم . ونحوهما من الاخبار وهذا في القرض واما صوم النافلة فالأظهر جواز تجديدها الى الغروب كما ذهب اليه الشيخ وجماعة ويدل عليه بعض الاخبار وفي بعض الاخبار انه يحسب له من الوقت الذي نوى فيه .

(فرع) لو نوى الإفطار في يوم من شهر رمضان ثم جدد قبل الزوال قال الأكثر لا ينعقد وعليه القضاء ، ويظهر من المحقق القول بالانعقاد وهو اللازم لما أفتاه ابن الجنيّد والمرضى على ما نقلناه عنهما ، ولا يبعد استفادته من اطلاق الآية وبعض الروايات . أما لو نوى الصوم ثم نوى الإفطار ولم يفطر ثم جدد النية فالمشهور أن صومه صحيح ، ونقل عن بعضهم القول بالفساد والاول أقوى لما ذكرناه .

(السادسة) قوله : (أتموا الصيام الى الليل) هو بيان لتحديد آخر وقته ، روى الشيخ عن ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله (ع) قال : وقت سقوط القرص ووجوب الإفطار من الصيام أن تقوم بحذاء القبلة وتتفقد الحجرة التي ترتفع من المشرق فاذا جازت قمة الرأس الى ناحية المغرب فقد وجب الإفطار وسقط القرص ونحو ذلك اخبار كثيرة ومقابلها اخبار كثيرة ايضا دلت على أن المعتبر استتار القرص وبه قال الجمهور وبعض أصحابنا ،

والأكثر على الأول وهو الأقوى قيل وفيها دلالة على تحريم الوصال ، وفيه نظر لأنها إنما دلت على انتهاء الوجوب الى ذلك لا على عدم جوازها في الليل (السابعة) قوله : (ولا تبأشروهن) الخ دلت الآية الشريفة على مشروعية الاعتكاف كما دل عليه ايضاً قوله تعالى : (طهرا بيتي للطائفين والماكفين) ويدل عليه ايضاً مع الاجماع السنة المستفيضة من انه اعتكف وأمر به ، وقد ذكرت احكامه مفصلة في الكتب الفقهية . ولنشر الى بعضها على ما تضمنته الآية الشريفة .

الأول - الاعتكاف لغة هو الاقامة والاحتباس في المكان ، ونقل في الشرع الى كون مخصوص في مكان مخصوص مشروط بالصوم ابتداء .
 الثاني - قيل المراد بالمباشرة هنا ما يشمل اللبس والتقبيل والجماع ، قال في المدارك قطع الأصحاب بتحريم كل من الثلاثة عملاً باطلاق الآية إلا أنهم قيدوا الأولين بالشهوة ، واختلفوا في انه هل يفسد بهما الاعتكاف أم لا قولان اختار الثاني في المختلف . أقول : لم أظفر في الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام على ما يدل على التعميم بل فيها ما يدل على خلاف ذلك ففي حسنة الحلبي عن أبي عبد الله (ع) قال : كان رسول الله (ص) اذا كان العشر الآخر اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شعر وشمر المئزر وطوى فراشه فقال بعضهم : واعتزل النساء ؟ فقال أبو عبد الله : أما اعتزال النساء فلا ، فان الظاهر ان تشمير المئزر كناية عن التوجه الى العيادة وطوى الفراش كناية عن الجماع خاصة . قال الشيخ في التهذيب بعد نقله لهذا الخبر ونقله للاخبار الدالة على لزوم الكفارة بالجماع في رفع التنافي بينها : المراد بقوله « اما اعتزال النساء فلا » مخالطتهن ومحدثهن دون الجماع والذي يحرم على المعتكف من ذلك الجماع دون غيره ، فهذا تصريح منه بتخصيص التحريم بالجماع ، وهذا هو الظاهر ايضاً من ابن بابويه في الفقيه وهو المتبادر

من اطلاق مباشرة النساء مع اصاله الاباحه .
الثالث - ظاهر اطلاقها يدل على شمول التحريم لليل والنهار وهو
المفق به ، ويدل عليه اخبار كثيرة حتى انه لو جامع بالنهار فعليه كفارتان
وبالليل كفارة واحدة .

الرابع - اشعرت الآية بان محل الإعتكاف المساجد وعليه أجمع العلماء كافة
وانما اختلفوا في تعيينه فقليل مسجد مكة والمدينة ومسجد الكوفة والبصرة و اضاف
بعضهم مسجد المدائن ، وضابطه عند هؤلاء أن يكون مسجداً صلى فيه نبي
أو وصى نبي صلاة جماعة أو جمعة على اختلاف بينهم ، وتظهر الفائدة في
مسجد المدائن فان المنقول ان الحسن (ع) صلى فيه جماعة لا جمعة ، وقيل
المراد المسجد الجامع وهذا هو الأقوى لدلالة أكثر الروايات عليه كرواية
على بن عمران عن أبي عبد الله (ع) عن أبيه قال : المعتكف يعتكف في المسجد
الجامع . ورواية يحيى بن العلى الرازى عن أبي عبد الله (ع) قال : لا يكون
اعتكاف إلا في مسجد جماعة . ورواية داود بن سرحان عن أبي عبد الله (ع)
ان علياً عليه السلام كان يقول : لا أرى الإعتكاف إلا في المسجد الحرام أو
في مسجد الرسول (ص) أو في مسجد جامع . وهذه الرواية رواها في
الفقيه عن الزفلى عن داود بن سرحان وطريقه اليه صحيح ونحوها رواية
أبي الصباح . ويدل على القول الأول ما رواه عمر بن يزيد قال : قلت لأبي
عبد الله (ع) ما تقول في الإعتكاف ببغداد في بعض مساجدها ؟ فقال :
لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة قد صلى فيه امام عدل صلاة جماعة ، وهذه
الرواية رواها في الفقيه عن الحسن بن محبوب عن عمر وطريقه اليه صحيح ،
والروايات الأولى أكثر وأقرب الى ظاهر القرآن مع امكان حمل الأخيرة
على نفي الكمال ونقل عن بعض العامة القول بجوازه في جميع المساجد نظراً
الى عموم الجمع المحلى باللام ، وقد ينسب الى بعض الأصحاب أيضاً .

الخامس - قيل في الآية دلالة على بطلان الاعتكاف إذا حصلت المباشرة المذكورة لأن النهي في العبادة مبطل لها ولأن المباشرة مبطل للصوم الذي هو شرط في الاعتكاف ، وبطلان الشرط مستلزم لبطلان المشروط ، وفيهما نظر .

السادس - في ذكر هذه الجملة في سياق الصوم اشعار بكون الاعتكاف لا يكون إلا بالصوم ، وهو الذي استفاضت به الاخبار واجمع عليه علماؤنا ووافقنا على ذلك كثير من العامة ، وجوز الشافعي الاعتكاف بغير صوم .
السابع - حد الاعتكاف اقله عند الاصحاب ثلاثة أيام وعلى ذلك دلت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام ، والظاهر منها ان المراد ثلاثة أيام بلياليها ، واختلف في ذلك العامة فقال مالك لا يجوز أقل من عشرة أيام وأبو حنيفة حده بيوم واحد ولا تحديد عند الشافعي فيجوز عنده ولو ساعة .
الثامنة - قوله تعالى : (تلك حدود الله) الخ هو إشارة الى جميع ما ذكر من الاحكام وهو من قبيل التأكيد ، والتعبير بالقرب مبالغة في ذلك كما يظهر من قوله (ع) : « من حام حول الحمى أوشك أن يقع فيه » .

محتويات الكتاب

_____ محتويات الكتاب _____

الموضوع _____ الصفحة

- مقدمة الناشر ١
مقدمة المؤلف ٣

كتاب الطهارة

- احكام المياه ٦
الأولى : ﴿ وهو الذي لرسل الرياح بشراً ﴾ ٦
الثانية : ﴿ وينزلُ عليكم من السماء ماء ﴾ ١١
الثالثة : ﴿ ان الله يحب التوابين ويحب ﴾ ١٣
احكام الوضوء
الرابعة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم ﴾ ١٦
احكام التيمم
الخامسة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا ﴾ ٤٢
احكام الحيض

الموضوع _____ الصفحة

السادسة : ﴿ ويستلونك عن المحيص قل ﴾ ٤٧

احكام النجاسات

السابعة : ﴿ انما المشركون نجس فلا يقربوا ﴾ ٥٢

الثامنة : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر ﴾ ٥٩

التاسعة : ﴿ وربك فكبر . وثيابك ﴾ ٦٥

العاشر : ﴿ انه لقرآن كريم . في كتاب ﴾ ٦٧

أحكام بعض الآداب

الحادية عشرة : ﴿ وما امروا الا ليعبدوا ﴾ ٦٩

الثانية عشرة : ﴿ واذا ابتلى ابراهيم ربه ﴾ ٧٢

احكام الصلاة ٧٩

الاولى : ﴿ ان الصلاة كانت على المؤمنين ﴾ ٧٩

الثانية : ﴿ حافظوا على الصلوات والصلاة ﴾ ٨١

الحث على الصلاة

الثالثة : ﴿ وأمر أهلك بالصلاة واصطبر ﴾ ٨٨

الرابعة : ﴿ قد أفلح المؤمنون . الذين هم ﴾ ٩٢

اوقات الصلاة ٩٢

الأولى : ﴿ اقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ ٩٤

الموضوع _____ الصفحة

- الثانية : ﴿ أقم الصلاة طرفي النهار ... ﴾ ٩٩
- الثالثة : ﴿ فسبحان الله حين تمشون وحين ... ﴾ ١٠٢
- الرابعة : ﴿ فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ... ﴾ ١٠٥
- الخامسة : ﴿ فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل ... ﴾
- أحكام القبلة ١١٠
- الأولى : ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ... ﴾ ١١٠
- الثانية : ﴿ سيقول السفهاء من الناس ... ﴾ ١١٠
- الثالثة : ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت ... ﴾ ١١١
- الرابعة : ﴿ والله المشرق والمغرب ... ﴾ ١٢٠
- الخامسة : ﴿ ومن حيث خرجت فول وجهك ... ﴾ ١٢٥
- السادسة : ﴿ ومن حيث خرجت فول ... ﴾ ١٢٥
- السابعة : ﴿ ولكل وجهة هو موليها ﴾ ١٢٧
- الثامنة : ﴿ قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم ... ﴾ ١٢٨
- مقدمات أخرى للصلاة ١٢٩
- الأولى : ﴿ يا بني آدم قد أنزلنا عليكم ... ﴾ ١٢٩
- الثانية : ﴿ يا بني آدم خلوا زينتكم عند ... ﴾ ١٣١
- الثالثة : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم ... ﴾ ١٣٦
- الرابعة : ﴿ والآنعام خلقها لكم فيها دفء ﴾ ١٣٨
- الخامسة : ﴿ والله جعل لكم مما خلق ﴾ ١٤٠
- السادسة : ﴿ ومن اظلم ممن منع مساجد الله ... ﴾ ١٤٢

الموضوع _____ الصفحة

السابعة :	﴿ انما يعمر مساجد الله من ... ﴾	١٤٥
الثامنة :	﴿ واذا ناديتم الى الصلاة اتخلوها ... ﴾	١٥٠
مقارنات الصلاة		١٥٢
الأولى :	﴿ وقوموا لله قانتين ﴾	١٥٢
الثانية :	﴿ قل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ... ﴾	١٥٣
الثالثة :	﴿ وربك فكبر ﴾	١٥٤
الرابعة :	﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن علم ... ﴾	١٥٦
الخامسة :	﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا ... ﴾	١٥٨
السادسة :	﴿ وان المساجد لله فلا تدع مع ... ﴾	١٦٠
السابعة :	﴿ فسبح باسم ربك العظيم ﴾	١٦٢
الثامنة :	﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت ... ﴾	١٦٥
التاسعة :	﴿ ان الله وملائكته يصلون على ... ﴾	١٧٠
مندوبات الصلاة		١٨٠
الأولى :	﴿ وقوموا لله قانتين ﴾	١٨٠
الثانية :	﴿ فصل لربك وانحر ﴾	١٨٢
الثالثة :	﴿ قد افلح المؤمنون . الذين هم ... ﴾	١٨٣
الرابعة :	﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ... ﴾	١٨٣
صلاة الليل		١٨٨
الخامسة :	﴿ يا أيها المزمل قم الليل ... ﴾	١٨٨
السادسة :	﴿ ان ربك يعلم انك تقوم ادنى من ... ﴾	١٩٤

الموضوع	الصفحة
السابعة : ﴿ كانوا قليلاً من الليل ما ... ﴾	١٩٥
احكام متعددة تتعلق بالصلاة	١٩٦
الأولى : ﴿ واذا حييتم بتحية فحيوا باحسن ... ﴾	١٩٦
الثانية : ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ﴾	٢٠٥
الثالثة : ﴿ انما وليكم الله ورسوله والذين ... ﴾	٢٠٥
الرابعة : ﴿ انني انا الله لا إله إلا انا ... ﴾	٢١١
الخامسة : ﴿ وهو الذي جعل الليل ... ﴾	٢١٣
السادسة : ﴿ فاذا انسلخ الاشهر الحرم ﴾	٢١٥
السابعة : ﴿ يا ايها الناس اعبدوا ... ﴾	٢١٦
صلاة الجمعة	٢١٧
الأولى : ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا ... ﴾	٢١٧
الثانية : ﴿ فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في ... ﴾	٢٢٢
الثالثة : ﴿ واذا راوا تجارة أو هوا انفضوا ... ﴾	٢٢٤
صلاة العيدين	٢٢٧
الرابعة : ﴿ قد افلح من تزكى . وذكر اسم ﴾	٢٢٧
صلاة الاموات	٢٢٩
الخامسة : ﴿ ولا تصل على احد منهم ﴾	٢٢٩
احكام القصر والتمام	٢٣٣
السادسة : ﴿ واذا ضربتم في الأرض ﴾	٢٣٣

الموضوع _____ الصفحة

٢٤١ صلاة الخوف
٢٤١ السابعة : ﴿ واذا كنت فيهم فاقمت ... ﴾
٢٤٤ الثامنة : ﴿ فاذا قضيت الصلاة فاذكروا ... ﴾
٢٤٥ التاسعة : ﴿ فان خفتهم فرجالاً او ركباناً ... ﴾
٢٤٧ العاشرة : ﴿ فاذا فرغت فانصب والى ربك ... ﴾
٢٤٨ الحادية عشرة : ﴿ واقيموا الصلاة واتوا الزكاة ... ﴾
٢٤٩ الثانية عشرة : ﴿ واذا قرئ القرآن فاستمعوا ... ﴾
٢٥٥ السور والعزائم
٢٥٥ الثالثة عشرة : ﴿ انما يؤمن بآياتنا الذين ... ﴾

كتاب الزكاة

٢٦١ في وجوب الزكاة ومحلها
٢٦١ الأولى : ﴿ ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل ... ﴾
٢٦٥ الثانية : ﴿ وويل للمشركين الذين لا ... ﴾
٢٦٦ الثالثة : ﴿ سيطوقون ما بخلوا به ... ﴾
٢٦٧ الرابعة : ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ... ﴾
٢٦٩ الخامسة : ﴿ وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين ... ﴾
٢٧٠ السادسة : ﴿ وفي اموالهم حق معلوم . للسائل ... ﴾
٢٧٣ في قبض الزكاة واعطائها المستحق
٢٧٣ الأولى : ﴿ خذ من اموالهم صدقة تطهرهم ... ﴾

الموضوع	الصفحة
الثانية : ﴿ يا ايها الذين آمنوا انفقوا ... ﴾	٢٨٠
الثالثة : ﴿ واما اتيتم من رباً ليربو في ... ﴾	٢٨٤
الرابعة : ﴿ انما الصدقات للفقراء ... ﴾	٢٨٥
الفقراء والمساكين	٢٨٦
المؤلفة قلوبهم	٢٨٩
الرقاب الذين يعطون التركة	٢٩٠
الغارفون	٢٩٢
سبيل الله	٢٩٣
ابن السبيل	٢٩٣
اوصاف المستحقين	٢٩٥
الخامسة : ﴿ ان تبدوا الصدقات فنعما ... ﴾	٢٩٦
في امور تتبع الاخراج	٣٠١
الأولى : ﴿ وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم ... ﴾	٣٠١
الثانية : ﴿ للفقراء الذين احصروا في ... ﴾	٣٠٢
الثالثة : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل ... ﴾	٣٠٤
الرابعة : ﴿ يسألونك ماذا ينفقون ﴾	٣٠٥
الخامسة : ﴿ مثل الذين ينفقون اموالهم ... ﴾	٣٠٨
السادسة : ﴿ الذين ينفقون اموالهم في ... ﴾	٣١٠
زكاة الفطرة	٣١٥
السابعة : ﴿ قد افلح من تزكى . وذكر اسم ... ﴾	٣١٥

الموضوع _____ الصفحة

كتاب الخمس

٣١٧	في شرائط، الخمس واحكامه :
٣١٧	الأولى : ﴿ واعلموا انما غنمتم من شيء ﴾
٣١٨	ما يجب فيه الخمس
٣٢٠	المستحق للخمس
٣٢١	بيان كمية القسمة
٣٢٣	بيان كيفية القسمة
٣٢٩	في ذي القربى ومن هم
٣٢٩	الثانية : ﴿ يا ايها الذين آمنوا انفقوا ﴾
٣٢٩	الثالثة : ﴿ وآت ذا القربى حقه والمسكين ﴾
٣٣٠	الرابعة : ﴿ يسألونك عن الانفال قل الانفال ﴾
٣٣٤	الخامسة : ﴿ وما افاء الله على رسوله فما ﴾

كتاب الصوم

٣٤٠	شرائط الصوم واحكامه
٣٤٠	الأولى : ﴿ كتب عليكم الصيام كما كتب ﴾
٣٤٢	الثانية : ﴿ اياماً معدودات فمن كان منكم ﴾
٣٤٣	حد المرض الموجب للافطار
٣٤٥	مواضع سقوط الصوم
٣٥٣	مقدار الفدية وشروطها

الموضوع	الصفحة
فضائل شهر رمضان	٣٥٦
الثالثة : ﴿ شهر رمضان الذي انزل ... ﴾	٣٥٦
جواز السفر في شهر رمضان	٣٦٠
كيفية الدعاء	٣٦٣
الرابعة : ﴿ واذا سألك عبادي عني ... ﴾	٣٦٣
حلية الجماع في ليالي رمضان	٣٦٦
الخامسة : ﴿ احل لكم ليلة الصيام الرفث ... ﴾	٣٦٦
الفجر وعلائمه	٣٦٩
في نية الصوم	٣٧٠
احكام الاعتكاف	٣٧٢

مؤسسة الوثائق

المكتب : بئر العبد - مُقابل مدرسة قصر الثقافة - بناية كتاب وبرج جوي
المستودع : المرحبة - شارع البلدية - ملك دياب .
هاتف : ٢٧٧٣٢٥
صرب : ١٤٥٧ - بيروت .

